وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الإجتماع

UNIVERSITY LARBI TEBESSI

_ TEBESSA _

الميدان: علوم إنسانية وإجتماعية

الشعبة: العلوم الإجتماعية

التخصص: علم إجتماع إنحراف وجريمة

العنوان: منظمات المجتمع المدني ودروها في الحد من السلوك الإجرامي

جمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية بمدينة تبسة

– أنموذجا –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

دفعـــة: 2019

إعداد الطلبة :

- محمد لمين فتح الله
- قمرة مباركة

إشراف الأستاذ :

- بوزيان خير الدين

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
رياض شاوي	أستاذ محاضر – ب–	رئيســـــا
بوزيان خير الدين	أستاذ مساعد – أ–	مشرفـــا ومقررا
حاتم بن عزوز	أستاذ محاضر – ب–	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

شكـــــر وعرفـان

الحمد الله الذي هدانا الى نور العلم وميزنا بالعقل الذي ييسر طريقنا

الحمد الله الذي اعطانا من موجبات رحمته الارادة والعزيمة على إتمام عملنا نحمدك يارب حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم.

جرت العادة ان يكون وراء اعداد هذه الدراسة اشخاص منهم من يساهم بالنصح والبعض

بالتوجيه ومن باب الجميل اتقدم الى كل من ساعدنا من بعيد او من قريب في اكمال هذه الدراسة واتمني لهم كل الخير والفلاح

الى من يبخل علينا بنصائحه القيمة وارشاداته التوجيهة الى الذي كان وما زال وندعو الله ان يبقى للدروب منيرا الاستاذ المشرف خير الدين بوزيان

وحتي لا ننسي الجميل اتقدم لكل اعضاء الجمعية بجزيل الشكر والعرفان

وخاصة المكلف بالاستقبال: أحمد مسنادي.

الفهـــــارس

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	2 ـ 6
فهرس الجداول	7
فهرس الاشكال	8
مقدمة	10
الفصل الأول : ضبط وحصر موضوع الدراسة	13-31
1-إشكالية الدراسة.	13
2-أهداف الدراسة.	15
3-أهمية الدراسة.	15
4-تحديد المفاهيم.	16
5-الدراسات السابقة.	22
الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة	32-68
تمهيد.	33
1-سيوسيولوجية منظمات المجتمع المدني.	33
1-1-مقاربة تاريخية لمنظمات المجتمع المدني.	33
- تاريخ منظمات المجتمع المدني.	33
- أنواع أو مكونات منظمات المجتمع المدني.	40
1-2-أهداف منظمات المجتمع المدني.	42
1-3-وظائف منظمات المجتمع المدني.	43
- الوظيفة الإجتماعية.	44

- الوظيفة الإقتصادية.	44
- الوظيفة النفسية.	45
- الوظيفة السياسية.	46
1-4-وسائل أو أدوات منظمات المجتمع المدني.	47
1-5-المسؤولية الإجتماعية لمنظمات المجتمع المدني.	48
- أهمية منظمات المجتمع المدني في المجتمع.	48
1-6- منظمات المجتمع المدني في التشريع الجزائري.	49
2-سوسيولوجيا السلوك الإجرامي.	53
1- خصائص السلوك الإجرامي.	53
2-مظاهر السلوك الإجرامي في المجتمع.	54
3-الإتجاهات المفسرة للسلوك الإجرامي.	56
3-1- الإتجاه البيولوجي لتفسير السلوك الإجرامي.	56
3-2-الإتجاه النفسي لتفسير السلوك الإجرامي.	57
3-3-الإتجاه الإجتماعي لتفسير السلوك الإجرامي.	58
3-4-الإتجاه التكاملي لتفسير السلوك الإجرامي.	60
3-4-الإتجاه الإسلامي لتفسير السلوك الإجرامي.	61
4-عوامل السلوك الإجرامي.	62
5-تصنيفات السلوك الإجرامي.	63
5-1-التصنيف المعياري.	63
5-2- تصنيف السوك الإجرامي في الشريعة الإسلامية.	64
5-3-التصنيفات القانونية للسلوك الإجرامي.	66
5-4 التصنيفات الإجتماعية للجرائم.	67

خلاصة.	68
الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية للدراسة	88-69
تمهيد.	70
1- الدراسة الاستطلاعية.	70
2- منهج الدراسة.	70
3- مجالات الدراسة.	71
3-1- المجال المكاني.	71
3-2- المجال الزماني.	74
3-3-المجال البشري.	75
3-3-1 – مجتمع الدراسة.	75
3-3-2- خصائص مجتمع الدراسة	76
3-3-3- التحليل الكيفي للبيانات.	80
4- أدوات جمع البيانات.	81
4-1- الملاحظة.	81
4-2-المقابلة.	82
4-4-1- المقابلة غير المقننة.	82
4-4- 2- طريقة إعداد المقابلة في هذه الدراسة.	83
4-4-3- صعوبات إجراء المقابلة في هذه الدراسة.	84
4-4-4- الوثائق و السجلات.	84
5- صدق الأداة.	84
6-الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة.	87
خلاصة.	88

الفصل الرابع : عرض وتحليل بيانات الدراسة	**107-89**
تمهيد.	**90**
1-عرض و تحليل بيانات التساؤل الفرعي الأولي.	**90**
2-عرض وتحليل بيانات التساؤل الفرعي الثاني.	**99**
خلاصة.	**107**
الفصل الخامس : مناقشة نتائج الدراسة	**118-108**
تمهيد.	**109**
1-مناقشة النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة.	**109**
1-1- مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الأول.	**109**
1-2-مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثاني.	**110**
2-مناقشة نتائج التساؤلات الفرعية في ضوء الدراسات السابقة.	**111**
2-1- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الأول في ضوء الدراسات السابقة.	**111**
2-2- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الثاني في ضوء الدراسات السابقة.	**113**
3-مناقشة النتائج في ضوء الجانب النظري.	**113**
3-1- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الأول في ضوء الجانب النظري.	**113**
3-2- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الثاني في ضوء الجانب النظري.	**115**
النتائج العامة للدراسة.	**116**
خاتمة.	**118**
قائمة المصادر والمراجع.	**120**
الملاحق.	

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يمثل توزيع المبحوثين حسب العمر	97
02	يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	98
03	يمثل توزيع المبحوثين حسب المهنة	100

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مدرج تكراري يمثل توزيع مجتمع البحث حسب العمر.	97
02	دائرة نسبية تمثل توزيع مجتمع البحث حسب المستوى التعليمي .	98
03	دائرة نسبية تمثل توزيع مجتمع البحث حسب المهنة .	100

مقدمـــــة

لقد شهد النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة مست العديد من جوانبه لا سيما الفواعل والهياكل، بالإضافة إلى القيم السائدة بما فيه التغييرات التى طرأت على مفهوم الامن التقليدي وانتقاله من مستوى الحفاظ على بقاء كيان الدولة الى مفهموم الأمن الشامل والمتعدد بكل أبعاده السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية، كل ذلك كان نتيجة تغير في طبيعة التهديدات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة فالتحولات البنيوية الكبرى الحاصلة في السياسة العالمية أفرزت نوعا جديدا من التهديدات التى ارهقت الدول واستنزفتها وهي الجريمة.

وفي ظل هذه المتغيرات نمت"منظمات المجتمع المدني" التي لعبت دورا هاما في احداث التنمية بكل صورها في المجتمع ، وكذلك التعامل مع المشكلات التى يعاني منها المجتمع والتى يصعب على المؤسسات الحكومية الضخمة التعامل معها مباشرة ، أما انها ليست مكبلة بالقوانين والاجراءات التى لابد ان تعمل في اطارها المؤسسات الحكومية مما يبرز ويميز اهمية العمل مع هذه الجمعيات واستثمار جهودها لمواجهة المشاكل التى يواجهها المجتمع وفي مقدمتها ارتفاع نسب الجريمة.

ونظرا للإنفتاح السياسي والإقتصادي الذي شهدته الجزائر أصبح دور الجمعيات اساسي في تقديم الخدمات الضرورية للأفراد بإعتباره قطاعا ثالثا يمكن تميزه عن الدولة لذا نجد اهتمام الجزائر به مما يحققه من مكاسب اجتماعية وتحقيق المنفعة العامة وتحقيق الأمن والاستقرار وحماية الافراد من مخاطر السلوكات الاجرامية ، فأهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني يكمن في قدرتها على زرع قيم الثقافة المدنية المعاصرة واحترام حقوق الانسان بالاضافة الى ما تشكله من ضوابط على كافة الاصعدة لإحترام الدستور والقانون، ومن ثمة فهي تعد في جل صورها وأشكالها جزءا لا يتجزا من النظام العام.

وقد جاءت الدراسة الحالية لتقوم بمعالجة موضوع منظمات المجتمع المدني ودورها في الحد من السلوك الإجرامي ، حيث قسمت إلى خمسة فصول أساسية :

الفصل الأول : بعنوان ضبط وحصر موضوع الدراسة، وتم التطرق فيه الى اشكالية البحث وتساؤلاتها، وذكر اهمية البحث،واهداف البحث ومن ثم تحديد مفاهيم البحث والدراسات السابقة التى درست هذا الموضوع والتى ساعدتنا في توضيح مسار هذا الموضوع اضافة الى التعقيب عن هذه الدراسات .

الفصل الثاني : وخصص للتأصيل النظري لموضوع الدراسة، حيث تم التعرف على منظمات المجتمع المدني والسيرورة التاريخية لها، والتطرق الى أنواع ومكونات منظمات المجتمع المدني ، أما في ما يخص المتغير التابع فقد تم دمج كل من المتغيرين المستقل والتابع في فصل واحد وقد تم ذكر خصائص السلوك الاجرامي و أهم مظاهر السلوك الاجرامي المنتشرة في المجتمع مع ذكر الاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الاجرامي والتعرف على العوامل المؤدية الى الجريمة بالاضافة الى تصنيفات السلوك في كل من التصنيف التشريعي والتصنيف القانوني وأخيرا التصنيف الاجتماعي .

الفصل الثالث : والذي يمثل حلقة وصل بين الجانب النظري والجانب الميداني على الاجراءات المنهجية للدراسة اين تم عرض مجالات الدراسة المتمثلة في المجال الزماني والمجال المكاني والمجال البشري المتمثل في مجتمع البحث ، اضافة الى منهج الدراسة و أدوات جمع البيانات ، اضافة الى البيانات الاولية المتعلقة بدليل المقابلة وتحليلها.

الفصل الرابع : بينما تم التطرق في هذا الفصل لعرض بيانات تساؤلات كل من الدراسة الاولى والثانية ثم تحليلها كيفيا.

الفصل الخامس : تم فيه التطرق الى مناقشة نتائج الدراسة على ضوء تساؤلات الدراسة وعلى ضوء الدراسات السابقة وكذلك على ضوء الجانب النظري ومقارنتها بالنتائج المتحصل عليها من الدراسة ، وأخيرا النتائج العامة للدراسة و اختتمت هذه الدراسة بخاتمة .

ومما لا شك فيه لا يخلوا أي بحث إجتماعي من الصعوبات و من بين الصعوبات التي واجهتنا قلة المراجع التي تدعم لنا الجانب النظري و كذلك الدراسات التطبيقية في الجانب الذي يتضمن السلوك الإجرامي إضافة إلى صعوبة التحصل على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من الجانب السوسيولوجي ، أما فيما يخص الصعوبات الميدانية لم تعترضنا أي صعوبة في التعامل مع عينة البحث بالعكس فقد تم الترحيب بنا بكل صدر رحب، ورغم الصعوبات التي ذكرناها ، حاولنا تجاوزها و ذلك بالإستعانة بالمراجع الألكترونية و المواقع و المجلات و الجرائد و المستندات القانونية لتوفير المراجع و الدراسات السابقة التي تخدم الموضوع و لا ننسى الجهد و النصائح التي أعاننا بها الأستاذ المشرف.

الفصل الأول

1- إشكالية الدراسة .

2- أهداف الدراسة .

3- أهمية الدراسة .

4- تحديد المفاهيم .

5- الدراسات السابقة .

1-طرح الإشكالية :

تعتبر زيادة الاهتمام بالمجتمع المدني ومنظماته يرتبط بشكل وثيق باهتمام المجتمع الدولي بهذا الموضوع، حيث اصبح المجتمع المدني لا يبرز فقط كقوة فاعلة على المستوى القومي، بل استمر بالتنوع في طبيعته، وتركيبته، وتأثيره في الحياة الاجتماعية، والسياسية في اجزاء كثيرة من بلدان العالم، خاصة مع التطور الكبير في ثورة المعلومات، والاتصالات التى ساهمت في انتشار وتسارع دائرة نشاطاته، وشركائه لتشمل كافة مناحي الحياة اليومية للأفراد من خلال النظرة الاستشراقية بكثير من التفاؤل، والتشجيع على انه جزء اساسي في كل محاولة للإصلاح، والتنمية، والنهوض بالمجتمعات، فالمجتمع المدني لا يقتصر في تجسيده على وجود منظمات اهلية غير حكومية فقط، وانما هو بالأساس تعبير، وتجسيد لثقافة عميقة ترتكز على الوعي والادراك الجيد للواقع وقبول الاخر والعمل معه على تحسين ظروف الحياة ، فقد اهتم المفكرين والسياسين والسوسيولوجين على حد السواء بموضوع المجتمع المدني، رغم اختلاف آرائهم وغاياتهم، واتجاهاتهم، ولعل أهم قاسم مشترك بينهم يكمن في اهمية تفعيل منظمات المجتمع المدني، وترسيخ اسسها في المجتمعات، بشكل يضمن الاختلافات، والتنوع من اجل التمكن من اشراك الطاقات المؤطرة والموارد البشرية التى تمتلكها المجتمعات، وضمان الحرية في التطوع دون اجبار من احد او طمع في تحقيق منفعة والنهوض بها على جميع الاصعدة والمستويات سواء اكانت اجتماعية او اقتصادية او سياسية.

لقد شهد المجتمع الجزائري خلال القرن الماضي ظهور منظمات المجتمع المدني والتي لا تعد بظاهرة جديدة في المجتمع، الا انها برزت ككيان اجتماعي منذ فترة وجيزة، نتيجة التحولات التى مرت بها الجزائر، اذ ظهرت الجمعيات كقاعدة اساسية لإشراك المجتمع في الشؤون باعتباره غاية التنمية واداتها في الوقت نفسه فهي الأجدر على فهمه، ورعايته، عند الحاجة للمساعدة سواء كان مريضا أو سليما دون تمييز لعرقه أو جنسه أو سنه ، وكذلك تنمية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية ،وحتى النفسية للفرد باعتباره النواة المركزية في عملية التنمية والتطور، فاذا عرف المجتمع رعايته، وتوجيهه، واستثمار طاقاته ،وتأطيرها لتحقيق التنمية الشاملة ،ونظرا للظروف التى تعاني منها منظمات ومؤسسات الدولة من توسع دائرة الاحتياجات وندرة الموارد الحيوية تضطر الدولة الى خفض مستوي الخدمات الاجتماعية الموجهة للتنمية، واهمال الجوانب الداخلية للحياة ورفع الدعم اللوجستيكي للمواطن والتفرغ الا للقضايا الدولية ،

لحماية التراب الوطني من الظواهر الاجرامية الخارجية وتحقيق سيادة الدولة، مما يؤدي الى حرمان الكثيرين من الخدمات خاصة الفئات الضعيفة والهشة.من تحسين الظروف المعيشية، فيلجا الكثير من المحرومين وضعاف النفوس الى الوقوع في بؤر الاجرام فهنا تتجلى اهمية منظمات المجتمع المدني لتعويض النقائص في مختلف المجالات وتدعيمها بالكفاءات المتجددة بما تملك من تأثير، وقدرة على تنمية الوعي الاجتماعي، وتوثيق الانسجام الداخلي للدولة لضمان حماية الأمن والسيادة وتحقيق الرخاء.

فان كانت مهمة الأمن هي محاربة الجريمة بأنواعها والمحافظة على الاستقرار والتصدي لكل أنواع الجريمة، فان هذه الجهود قد تبوء بالفشل ولذلك لابد من ايجاد مناخ فعال ومثمر من التضامن الناجح بين الأفراد، ومنظمات المجتمع المدني في الحفاظ على الأمن ،والتركيز على الفرد بانه القاعد الاساسية في البناء الديمغرافي للمجتمع الجزائري، فالأمر يفرض التكفل بالفرد، ورعايته ،وحمايته من الانحرافات الاجتماعية من عنف، وتطرف وكل ما يعتبر سلوك اجرامي، فدون التعاون البناء فان الجهود من طرف واحد تظل محدودة الامكانية ،وغير متكاملة للتصدي للظواهر الاجرامية ، فالبرغم من القوانين ،والتشريعات التى تتمتع بها الدولة الجزائرية الا أنها تقتصر على جوانب محددة يعتمد معظمها على الردع بنوعيه العام والخاص وشدة العقوبات في مكافحة الجريمة المهددة لأمن وسلامة المجتمع حيث حاولت الدراسات الاجتماعية والابحاث ،وخاصة فيما يتعلق بعوامل الاجرام والسياسة العقابية معرفة الدوافع المؤدية الى ارتكاب السلوك الاجرامي، الا أنها عجزت عن الاحاطة بكل الجوانب الاجتماعية للظاهرة مما دعت الضرورة ليس فقط البحث عن بدائل للعقوبة واساليب تنفيذها، وانما برسم سياسة استباقية ووقائية ناجعة تكشف عن اسباب ارتفاع نسبة الاجرام، والعمل على الوقاية وتقليصها والحد منها ومن ثم تجنب اثارها على الفرد والمجتمع.

فقد ظهرت الكثير من الحركات الجمعوية في الجزائر نتيجة تبلور أفكار تهدف الى المساهمة في البناء الحضاري للأمة بما يتماشى ومتطلبات العصر، اضافة الى العمل من اجل ترقية المواطن من خلال برامج تربوية ،علمية،صحية ،رياضية ،ترفيهية وتدعيمية ، لمختلف المواهب وتشجيعها على الاحترافية ، ومن بين هذه الجمعيات جمعية الارشاد والاصلاح الجزائرية، التي تعتبر احدى المنظمات غير الحكومية ولديها باع ونشاط في هذه المجالات

وللتعمق أكثر في هذا الموضوع والوصول الى مدى قدرة هذه الجمعية في المساهمة في عملية الحد من السلوك الاجرامي .

ومن هذا المنطلق يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي :

ما الدور الذي تقوم به جمعية الارشاد والاصلاح للحد من السلوك الاجرامي؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات التالية :

1/ ما الأساليب التى تعتمد عليها جمعية الارشاد والاصلاح في الحد من السلوك الاجرامي وفق نشاطات الجمعية؟

2/ ما المعيقات التى تعترض نشاطات جمعية الارشاد والاصلاح في الحد من السلوك الاجرامي وفق نشاطات الجمعية؟

2- أهداف الدراسة :

- معرفة الوسائل التي تنتهجها جمعية الإرشاد والإصلاح في محاربة الجريمة و السلوك الإجرامية .
- الوقوف على المعيقات التي تعرقل نشاط جمعية الإرشاد و الإصلاح في مجال مكافحة الجريمة بشتى أنواعها .

3- أهمية الدراسة :

- إظهار الأهمية الأساسية لمنظمات المجتمع المدني باعتباره أقرب هيئة من أفراد المجتمع و التي من خلال يتمكنوا من التعبير عن آرائهم و إتجاهاتهم .
- كما تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الجريمة و الحد من السلوك الإجرامي .
- قد تفيد هذه الدراسة القائمين على هذه الجمعية في إحداث التغير المناسب في أدائها وبرامجها مما يساعد في الحد من السلوك الإجرامي .
- محاولة إيجاد مناهج و سبل تضمن التفعيل المستمر لدور الجمعيات في الحد من السلوك الإجرامي .

4- تحديد المفاهيم :

تعد عملية تحديد المفاهيم مرحلة هامة في البحث، وذلك لدورها في تدعيمه حتى تسهل للقارئ الفهم و إدراك منحى و أهداف الدراسة ، و تمثلت مفاهيم الدراسة في :

1- **مفهوم الدور** : يشير الدور لغة إلى الإضطلاع بمهمة ما [1] .

أما اصطلاحا فيعرفه عبد المجيد سالمي بأنه : " مجموعة من أنماط السلوك التي ترتكز على الحقوق و الواجبات المتعلقة بالمكانة ، ويتحدد على أساس متطلبات معينة تنعكس على توقعات الآخرين لسلوك الفرد أو الجماعة في أوضاع معينة "[2].

ويعرفه محمد عاطف غيث بأنه : " نموذج يرتكز حول بعض الحقوق و الواجبات و يرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين ، ويتحدد الدور في أي موقف عن طريق توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الفرد نفسه " [3].

و يمكن أن يكون الدور وظيفيا أي ممارسا ، إذ تم النظر إليه على أنه مجموعة من الوظائف أو المهام الأساسية التي يقوم بها شخص أو جهاز معين [4].

2- مفهوم المجتمع المدني :

لغة :

بالرجوع إلى بعض الموسوعات و القواميس نجد موسوعات الفلسفة و العلوم الإجتماعية لم يرد فيها مصطلح مجتمع مدني Civil Society ، مع أن كلمة مدني Civil تظهر للتعبير عن مصطلحات أخرى ، أما معجم الفكر الحديث فتظهر فيه مفاهيم العصيان المدني، حركة الحقوق المدنية ، و لا يوجد على الإطلاق مصطلح المجتمع المدني [5]

---

[1] - المنجد الأبجدي : دار المشرق للنشر و التوزيع، ط5 ، بيروت ، 1983،ص454 .

[2] -عبد المجيد سالمي و آخرون : معجم مصطلحات علم النفس ، دار الكتاب المصري ، ط4، القاهرة ،1998 ،ص107 .

[3]- محمد عاطف غيث : قاموس علم الإجتماع ، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2006،ص494 .

[4] -ناصر ابراهيم عبد الله: المواطنة ، مكتبة الرائد ،ط1،عمان، الأردن،2004،ص22.

[5] - عزمي بشارة: المجتمع المدني دراسة نقدية (مع اشارة للمجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2008،ص64 .

أما بالنسبة لكلمة مجتمع فهي مشتقة من فعل جمع يجمع ، واصطلاحا المجتمع هو مكان الإجتماع، و في قاموس محيط المحيط يورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية وهي الحالة الحاصلة من اجتماع قوم لهم مصالح يشتركون فيها [1].

أما لفظ مدني فهو يحيل في اللغة العربية إلى المدينة أو (الحاضرة) في حين أن لفظ مدني في اللغة اللاتينية يستند في الفكر الأوربي لعدة معان رئيسية هي بمثابة أضداد Civil.Laic.Séculier.Citadin.Urbain[2]، له معنى مقابل التوحش (الشعوب البدائية / المتوحشة مقابل الشعوب المتحضرة) و مقابل الإنتماء إلى الدين (التعاليم الدينية مقابل القوانين المدنية) ومقابل الإنتماء إلى الجيش (مدني في مقابل عسكري[3].

اصطلاحا :

يقدم مجموعة من الباحثين تعريفات للمجتمع المدني تختلف و تتباين من خلال وجهة نظر كل مفكر و قد نتج عن هذه الإختلافات في تحديد مفهوم المجتمع المدني والمؤسسات التي تندرج في إطار عدة تعاريف، اعتمدت على معايير مختلفة في تحديد مفهوم المجتمع المدني .

فقد عرف محمد عابد الجابري المجتمع المدني على أنه " المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية "[4].

ويعرفه محمد عبد الفضيل على أنه " مجموعة المؤسسات و الفعاليات و الأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة بلاعتبارها الوحدة الأساسية و بين الدولة [5].

ويعرف فهمي هويدي المجتمع المدني بأنه " ذلك المجتمع الذي تحدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب السياسية و النقابات و الإتحادات و الروابط و الأندية وجماعات المصالح و الضغط، وغير ذلك في الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجمهور ، وتعكس حيوية موازية لمؤسسات السلطة تحول دون تفردها باحتكار مختلف مساحات العمل"[6].

---

[1] - توفيق المدني : المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد العرب، دمشق، 1997،ص24.

[2] -Denid Reig :diationnaire arab.Français , Français .arab.Larousse Paris,1983,p1065

[3] – ليلى عبد الوهاب : منظمات المجتمع المدني، محاضرات كلية الآداب، جامعة بنها، مصر ، ص8

[4] - محمد عابد الجابري: اشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، 1933،ص5 .

[5] - نغم محمد صالح : مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 38،ص142.

[6] - فهمي هويدي: الإسلام و الديمقراطية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.1993،ص 03 .

ويعرفه كل من " ميركل ولاوث Lawth Merkel " بأنه " الحيز الذي تتقاطع فيه المجالات الثلاثة (المجال السياسي ، إدارة الدولة و الأحزاب السياسية والبرلمان) مع المجال ٱقتصادي (الأعمال و الشركات) والمجال الخاص[1].

ويعرف أيضا على أنه:" الحيز والمجال المتكون في مجموعة المنظمات غير الربحية أوغير الحكومية وهي كل منظمة تنشأ بواسطة الدولة ولا توجه من قبلها مباشرة و لديها أهداف اجتماعية و نشاط يخدم غرض الجماعة كما يخدم المجتمع عموما[2].

كما يعرف بأنه :" نمط من التنظيم الإجتماعي والسياسي والثقافي الخارج قليلا أوكثيرا عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة "[3].

وجاء تعريف المجتمع المدني في ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 على أنه:" المؤسسات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادنيها المختلفة في إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في ذلك إتحادات الكتاب والمثقفين و الجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض الإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية[4] .

وعرف أيضا بأنه "مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإدارة الحرة لأعضائها ، يقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية و الإتحادات المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والمنظمات الغيرالحكومية"[5].

---

[1] - مارتينا فيشز : المجتمع المدني ومعالجة النزاعات، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، النسخة الأولى ، ألمانيا أكتوبر ، 2006،ص5.

[2] - فهمية خليل أحمد العيد: الأدوار الكاملة بمختلف هيئات المجتمع المدني ، ورقة قدمت في ندوة التوافق النسوي الثالث حول : هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية ، حركة التوافق الوطني الإسلامية ، 10-11 أفريل 2006، ص05 .

[3] - أبو بلال عبد الله الحامد : ثلاثية المجتمع المدني، دار العربية للعلوم ، د ط ، بيروت،2004،ص39.

[4] - خير الدين عبادي: المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا (1990-2010)، مذكرة ماجستير، غير منثورة ، جامعة الجزائر(3)،2014،ص10 .

[5] - عبد النور ناجي : المدخل إلى علم السياسة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، د،ط، عنابة ،2007،ص17.

وبناءا على هذه النقاط يمكن تعريف المجتمع المدني اجرائيا بأنه : " جملة المؤسسات ذاتية الإنشاء و المستقلة نسبيا عن الدولة و التي ينظم لها الأفراد طوعا دون ضغط أو إرغام ، والتي تعمل في ميادنيها المختلفة لأغراض متعددة تسعى إلى تقوية نفوذها و فرض نفسها في سبيل تحقيق مصالح عامة و مشتركة .

3-منظمات المجتمع المدني :

عرفها حليم بركات بأنها : " مجموعة من الحركات الإجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع ، وممارستها للسلطة التعسفية ، تتمثل هذه الحركات في المؤسسات و المنظمات الطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات و غيرها حديثة أم تقليدية "[1].

تعرفها ايمان محمد حسن بأنها : مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة و القطاع الخاص، مستقلة نسبيا عن الدولة ، ولا تهدف إلى الربح تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، بها هيكل تنظيمي وشخصية اعتبارية قانونية، تسعى للتأثير على السياسات العامة للدولة "[2].

وبناء عليه يمكننا تعريف منظمات المجتمع المدني إجرائيا بأنها : مجموعة من المؤسسات التي أنشأها الأفراد دون تدخل الدولة إذ تقوم بمختلف نشاطاتها بطريقة مستقلة عن الدولة تماما و تتكون داخلها روابط متعددة بين أفرادها نتيجة لتفاعلهم فيما بينهم فيما يتعلق بقضايا المجتمع المحلي.

4-الجمعية :

جاء في معجم علم الإجتماع بأنه : " وحدة إجتماعية مستقلة تتكون من أفراد لها قوانينها تحددها و تحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها و لها مجموعة أهداف مشتركة "[3].

هي جماعة من الأفراد ينتظمون في عمل جماعي مشترك حسب قانون داخلي لهدف ومقصد معنيين جمعية رياضية ، جمعية ثقافية، وجمعية فنية ، جمعية خيرية [4].

---

[1] – حليم بركات: المجتمع المدني في القرن العشرين ، بحث في تغيير الأحوال و العلاقات ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2001،ص ص 925-926 .

[2]- ايمان محمد حسن: المنظمات غير الحكومية و التحول الديمقراطي عن التحليل السياسي المهام، مجلة النهضة ، العدد 04، القاهرة ، 2005،ص11.

[3] –دينكن متشيل: معجم علم الإجتماع ، ترجمة : إحسان محمد الحسن ، دار الطليعة، ط2، بيروت ، 1986،ص25.

[4] _معجم المعاني العربي – عربي www.almaany.com تم تصفح الموقع يوم : 2018/12/22 على الساعة 19.52

وعرفها الأستاذ ملحم حسن بأنها " الإتفاق الذي يضع أكثر من اثنين من الأفراد بصفة دائمة و معرفتهم ومعرفة نشاطهم في خدمة هدف غير تحقيق الربح المادي [1].

يمكننا تعريف الجمعية إجرائيا بأنها : " اتفاق بين شخصين أو بين عدة أشخاص و تهدف لتحقيق تعاون مشترك كما تهدف إلى توعية الأشخاص المستهدفين بالمشاكل و تحفيزهم و تشجيعهم على التفكير بهذه المشاكل و مراقبتها و المشاركة في خلق حلول تناسب هذه المشاكل و المساعدة على حلها عن طريق خطة دقيقة .

مفهوم السلوك :

لغة : سلك، السلوك بالفتح، وسلك المكان سلكه سلكا، والمسلك الطريق والسلك بالفتح، مصدر سلكت الشيء في الشيء أي ادخلته فيه فدخل، وجاء في القران الكريم لقوله تعالي." كذلك سلكناه في قلوب المؤمنين" والله يسلك الكفار في جهنم أي يدخلهم فيها، ويقال سلكت الخيط في المخيط أي ادخلته فيه[2].

اصطلاحا: أي استجابة او رد فعل للفرد لا يتضمن فقط الاستجابات والحركات الجسمية، بل يشمل على العبارات اللفظية والخبرات الذاتية وقد يعني هذا المصطلح الاستجابة الكلية او الالية التى تدخل فيها افرازات الفرد حين يواجه الكائن العضوي أي موقف وعلى الرغم من ان بعض الباحثين يستخدمون مصطلحي فعل وسلوك بمعني واحد الا ان مصطلح السلوك اعم من الفعل لأنه يشمل على كل ما يمارسه الفرد، ويفكر فيه ويشعر به بغض النظر عن القصد والمعني الذي ينطوي عليه السلوك بالنسبة للفرد[3].

تعريف السلوك:

هو جميع الانشطة والأقوال والأفعال ، التى يقوم بها الكائن الحي من خلال تفاعله مع البيئة من اجل التكيف ، والتكيف يقصد به الملائمة او المداومة بين الكائن وبيئته من اجل اشباع دوافعه وغرائزه وحاجاته ، وبعبارة اخرى فالسلوك هو كل ما يصدر عن الفرد من استجابات مختلفة ازاء موقف واجهه أو ازاء مشكلة يحلها او خطر يهدده او قرار ومشروع يخطط له ويقصد بالاستجابة كل شيء او نشاط يثيره سواء كان خارجي او داخلي وعلى ذلك يشمل السلوك ما يلي:

---

[1]- نور الدين أمام ، صباح سليماني : تصور مفهوم التكنولوجيا و استخداماته في العملية التعليمية ، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر- 2013 ، ص156 .

[2] - ابن منظور: لسان العرب ، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1997 ، ص 323.

[3] - محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع ، دار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2006 ،ص 34.

كل ما يفعله الانسان ويقوله وكل ما يصدر عنه من النشاط العقلي كالإدراك والتفكير[1].

التعريف الاجرائي للسلوك:

السلوك هو كل فعل او نشاط يقوم به الانسان نتيجة لتعرضه لموقف معين ويعبر عنه عن طريق رد فعل ويظهر في سلوكه.

مفهوم السلوك الاجرامي :

هو أي سلوك مضاد للمجتمع وموجه ضد المصلحة العامة او هو أي شكل من اشكال مخالفة المعايير الاخلاقية التى يرتضيها مجتمع معين ويعاقب عليها القانون[2].

مفهوم السلوك الاجرامي عند علماء الاجتماع:

الجريمة هي نوع من الخروج على قواعد السلوك التى يضعها المجتمع لأفراده كما ان الاتجاه في علم الاجتماع الحديث يتمركز حول دراسة المشاكل الاجتماعية من نقطة ابتداء واحدة تقريبا هي الانحراف عن القواعد والمعايير التى حددها المجتمع للسلوك الصحيح، كما ان الاهتمام بدراسة السلوك الاجرامي لا ينصب على انواعه البسيطة او غير المتكررة او التى يصادف مجرد النفور والاشمئزاز وانما تدور حول تلك الانواع التى تعتبر مهددة لكيان الجماعة من ناحية والقواعد والسلوكات من ناحية اخري[3].

مفهوم السلوك الاجرامي عند فقهاء القانون:

هو كل عمل او امتناع يعاقب عليه القانون بعقوبة جزائية[4].

المفهوم الاجرائي للسلوك الاجرامي:

هو كل سلوك يصدر من الفرد ويكون السلوك ضارا وضد القانون ومخالف للمعايير الاخلاقية التى يفرضها المجتمع.

تعريف المجرم

يعرف المجرم قانونا بالفعل او الترك المعاقب عليه جنائيا بسبب الضرر الواقع على المجتمع من هذا الفعل او ذاك الترك[5].

المجرم من الناحية الاجتماعية:

---

[1]- محمد جاسم لعبيدي: علم النفس التربوي وتطبيقاته ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان 1430,2009 ، ص 19.
[2] - محمد شحاته واخرون:علم النفس الجنائي ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، السعودية ،1994 ، ص 399.
[3] - سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1983 ، ص 16.
[4]- احسن بوسقيعة : الوجيز في القانون الجزائي ، دار هومة ، 2000 ، ص 71.
[5]- محمد الرزاقي: علم الاجرام والسياسة الجنائية ، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، لبنان ، 2004 ، ص 32.

وهو عبارة عن الخروج عن معايير المجتمع او عن قواعد الاجماع ،أي القواعد التى يحددها المجتمع وتحكم سلوك افراده ، أو هي تلك الافعال التى تمثل خطرا على المجتمع وتجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الافراد الذين يؤلفون المجتمع او هي كل مخالفة لمشاعر الولاء الاجتماعي[1].

المجرم من ناحية علم النفس:

وهو من يعاني قصورا في التوفيق بين غرائزه وميوله الفطرية وبين مقتضيات البيئة الخارجية التى يعيش فيها[2].

المجرم من ناحية علم الاجرام:

يعرف بانه كل شخص اسند اليه ارتكاب جريمة بشكل جدي سواء أدانه القضاء نهائيا ام لم يدنه بعد ، سواء قبض عليه او عجزت الشرطة على الوصول اليه وسواء عرفت حقيقة امره او ظل سره مجهولا[3].

5-الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات السابقة من أهم الركائز التي يعتمد عليها الباحث بعد تحديد و اختيار مشكلة البحث ليبدأ بالفحص و التمحيص في الدراسات السابقة و التي تشكل له تراثا هاما و مصدرا غنيا لا بد من الإطلاع عليه قبل البدء في البحث و هذا بحد ذاته يوفر للباحث العديد من الفوائد كما يستطيع الباحث من خلال الدراسات السابقة تحديد الأدوات التي يستخدمها في بحثه و قد يتزود بالأفكار و الإجراءات و الإختيارات التي يمكن أن يستفيد منها في حل مشكلة دون الإتصال بأحد ومن بين هذه الدراسات نجد :

الدراسات المتعلقة بالمتغير الأول : (منظمات المجتمع المدني).

دراسة رزيق سعيدة بعنوان : منظمات المجتمع المدني و المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية بجمعية جسور الاجتماعية بالشريعة – ولاية تبسة [4].

اعتمدت الباحثة لدراسة موضوعها على طرح تساؤل رئيسي مؤداه :

---

[1] - عبد الله احمد عبد الله المصراتي: الظاهرة الاجرامية الماهية والتفسير بمنظور اجتماعي معاصر، انظر www,mimshawi,com.

[2] - حسناوي حيزية : انماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع تحليل مضمون جريدة النهار ، اشراف دواد معمر ، مذكرة ماجستير ، تخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة ، جامعة عنابة ، 2012 ، ص 36.

[3] - مؤمنة فيصل مبارك محي الدين: ازمة الهوية وعلاقتها بالسلوك الاجرامي لدي الجانحين بإصلاحية الجريف ، الخرطوم ، مذكرة ماجستير ، تخصص علم النفس الجنائي ، جامعة الرباط الوطني ، السعودية ، 2017 ، ص 7.

[4] - رزيق سعيدة : منظمات المجتمع المدني و المسؤولية الاجتماعية ، اشراف : بورزق نوار ، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017/2016.

كيف تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تربية المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد ؟

حيث تفرع هذا التساؤل الى عدة أسئلة فرعية:

- كيف تسهم جمعية جسور الاجتماعية في تربية حس الاهتمام لدى الأفراد بقضايا محيطهم في المجتمع المحلي ؟
- كيف تسهم جمعية جسور الاجتماعية في تربية المشاركة المجتمعية لدى الأفراد في قضايا محيطهم بالمجتمع المحلي ؟

الهدف من الدراسة:

- التعرف على الدور الذي تقوم به جمعية جسور الاجتماعية في تربية حس الاهتمام لدى الأفراد بقضايا محيطهم في المجتمع المحلي.
- الكشف عن أهم أساليب جمعية جسور الاجتماعية في تربية حس الفهم لدى الأفراد بقضايا محيطهم في المجتمع المحلي .
- التعرف على استراتيجيات جمعية جسور الاجتماعية في تربية المشاركة المجتمعية لدى الأفراد في قضايا محيطهم بالمجتمع المحلي .

تم استخدام المنهج الوصفي و الذي يتضمن محاولة وصف الظاهرة من جهة و تحليل و تفسير و فهم الظاهرة و ما تحتويه من أمور خفية من جهة أخرى ، اضافة الى توظيف المنهج التاريخي، و بعد اكمال جزئيات الاستمارة ثم أخذ عينة من المجتمع الكلي و ثم توزيعها على (70) منخرط بالجمعية ، اذ تم استخدام العينة العرضية .

و توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- ماهية جمعية جسور في تكملة بعض الاحتياجات لأفراد مجتمع مدينة الشريعة.
- مساهمة الجمعية في نشر عملية التوعية من خلال الأساليب المستخدمة من قبلها و العمل على ترقية المجتمع المحلي و تنمية مجتمعنا.
- وجود جمعية جسور في مجتمع مدينة الشريعة كتكتل من تنظيمات المجتمع المدني يساعد في نشر ثقافة التطوع في أوساط المجتمع المحلي.
- انتشار و شمولية أنشطة الجمعية لكل الجوانب الخاصة بالمجتمع المحلي دون تمييز جانب معين عن باقي الجوانب الاخرى.

- فاعلية الجمعية و نجاحها في القضاء على ظاهرة العزوف الاجتماعي من قبل أفراد مجتمع مدينة الشريعة.
- تفعيل جميع أطراف المجتمع المحلي في احداث و تحريك التنمية به من خلال التطوع في الأنشطة و المشاريع المقدمة من طرف الجمعية.
- تفعيل اهتمام أفراد المجتمع المحلي بقضايا محيطهم من قبل الجمعية ، ما دفع بهم الى الانخراط بها و العمل على ايجاد حلول مناسبة لها .

دراسة خالد جاسم ابراهيم حسن الحوني بعنوان[1]: الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني و اثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة .

اعتمد الباحث لدراسة موضوعه على طرح جملة من الأسئلة :

- ما دور مؤسسات المجتمع المدني وما مدى ارتباطها بالتنمية و خدمة المجتمع المحلي ؟
- ما مدى فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني التنموية ؟
- ما المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني في تأدية رسالتها ؟
- ما دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة التطوع في المجتمع الاماراتي ؟
- ما مصادر التمويل و أهميته لمؤسسات المجتمع المدني في دولة الامارات العربية المتحدة ؟
- ما نوع و طبيعة العلاقة بين الدولة و مؤسسات المجتمع المدني في دولة الامارات العربية المتحدة ؟
- ما الوسائل التي تسهم في نجاح دور مؤسسات المجتمع المدني في دولة الامارات العربية المتحدة ؟

الهدف من الدراسة:

تناول الباحث في هذه الدراسة دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي في نشر ثقافة التطوع في المجتمع الاماراتي و معرفة المعوقات التي تقف حاجزا أمام قيام هذه المؤسسات بدورها و تأدية رسالتها و تبيان أهميتها و علاقتها بالدولة .

وقد اعتمد الباحث في دراسته هذه على المنهج الوصفي لأن دراسته تعتبر دراسة وصفية تتناول ظاهرة سياسية تتمثل في مؤسسات المجتمع المدني والمنهج التاريخي لأنه اعتمد على دراسة الجوانب

[1]- خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني: الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني و أثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات ، اشراف : محمد القطاطشة، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم، 2014/2013.

التاريخية لتطور هذه المؤسسات في دولة الامارات ، اما عينة الدراسة فقد حصرها الباحث في مؤسسات المجتمع المدني في دولة الامارات العربية المتحدة.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ان الاستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني في دولة الامارات عند الدولة لا تعني نفي علاقة تأثير و تأثر بينهما .
- انتشار ثقافة التطوع في أوساط المجتمع الاماراتي عمل على وجود مؤسسات مجتمع مدني ترعي هذه الثقافة .
- ضرورة التكامل و الشراكة الفعلية بين الدولة و المجتمع المدني حيث أنهما يرتبطان بترابط و تفاعل تلك المؤسسات.

دراسة Ferguson بعنوان[1]:

" Enhancing the of NGO And Civil Society IN Poverty Alleviation Challenges And Opportunities"

وقد أوضحت الدراسة أن المجتمع المدني في حد ذاته لا يمكنه القضاء على الفقر، بل يجب أن يعمل في شراكة مع الحكومات و المؤسسات الاخرى بالإضافة الى أن يكون واحد من الشركاء و ليس مجرد خادم لتنفيذ مخططات من الحكومات و الشراكات الخاصة ، و ناقشت هذه الدراسة التوسع في دور المنظمات الاهلية و المجتمع المدني على ثلاث محاور محددة ذات علاقة بالقضاء على الفقر و هي: التقنية و المالية و السياسية ، كما ناقشت أنه من احد أهم الضروريات من أجل القضاء على الفقر هو مشاركة الذين تتأثر حياتهم بالقرارات و يمكن ان يحدث هذا فقط عندما يكون هنا ك بيئة تمكينيه تهدف الى تعزيز هذه المشاركة.

وقد أوصت الدراسة بالتالي:

- الناس الذين يعيشون في نطاق الفقر يجب أن يتواجدو في بيئة تمكينية تشاركية و التي من شأنها تعزيز مشاركتهم في تحديد و تنفيذ القرارات و السياسات التي تؤثر على حياتهم .
- ينبغي على المجتمع الدولي و الحكومات انشاء اطار تنظيمي ملزم قانونيا للشراكات الوطنية و غير الوطنية ، و الذي يهدف الى مجتمع مستدام.

- [1] Cotherine fexgoson : Enhancing the Role of NGO and civil Society In.poverty Alleviation Challenges and Opportunities. APAPER PREPARED FOR THE High Level Expert Group Meetingon poverty eradication Geneva.Switzerland 20-22 june 2011.)

- هناك حاجة الى برنامج معدل أو بديل للأهداف الإنمائية و للألفية لمعالجة جذور أسباب الفقر و المشاكل الاجتماعية و البيئية للنموذج الحالي للتنمية الاقتصادية .
- هناك حاجة الى معالجة أزمة التنمية العالمية من جذورها و تخفيف الاثر الاجتماعي و منع الازمات في المستقبل ، مطلوب لوائح و اصلاحات فعالة في النظام الاقتصادي و المالي العالمي و التي يمكن ان تعالج أزمات متعددة في هذا الوقت : الطاقة و الغذاء ، وتغيير المناخ....الخ.
- توسيع دور المنظمات غير الحكومية لحشد الدعم الشعبي لأرضية الحماية الاجتماعية الشاملة التي يتم تحديدها على المستوى الوطني.

التعقيب على الدراسات السابقة الخاصة بالمتغير المستقل.

أ- **جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:**

لقد كان لهذه الدراسات السابقة اثر كبير في وضع ملامح هذه الدراسة و توجيه مسارها، و ذلك بفضل ما قدمته من خلفية نظرية و تصور امبريقي لموضوع المجتمع المدني و توجيه منهجي، و يمكن ابراز مجالات الاستفادة كمايلي :

- قدمت هذه الدراسات على المستوى النظري كما ثريا من المعارف النظرية و التحليلية التي ساعدت على فهم أفضل لموضوع المجتمع المدني و استيعاب مختلف ابعاده و جوانبه .
- كما ساهمت هذه الدراسات السابقة على المستوى المنهجي في وضع المحاور الأساسية التي يرتكز عليها البناء المنهجي لهذه الدراسة ، و خاصة فيما يتعلق بضبط اشكالية الدراسة و تساؤلاتها، و كذلك تحديد منهج الدراسة ، واختيار أدوات جمع البيانات المتشابهة.
- و على مستوى النتائج فقد قدمت هذه الدراسات السابقة محكا مرجعيا تمت الاستعانة به في مناقشة نتائج الدراسة، و مقارنتها بما توصلت اليه هذه الدراسات السابقة، تحقيقا بذلك لمبدأ التراكم العلمي .

ب- **العلاقة بين هذه الدراسة و الدراسات السابقة (جوانب الاختلاف و الاتفاق).**

على الرغم من الاستفادة الكبيرة التي قدمتها الدراسات السابقة لهذا البحث الا أن لكل دراسة خصوصياتها التي تميزها عن غيرها، فهذه الدراسة تتفق مع الدراسات السابقة في بعض النقاط و تختلف عنها في أخرى، و يمكن الاشارة الى أهم هذه النقاط كمايلي :

من حيث الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى جمع مادة علمية امبريقية من خلال النزول الى الميدان و الاتصال الفعلي بمنظمات المجتمع المدني و المتمثلة في جمعية الارشاد و الاصلاح و جمع بيانات ميدانية ، وهو ما تتفق فيه مع الدراستين الأولى و الثانية، في حين اهتمت الدراسة الثالثة بالدراسة النظرية و الامبريقية دون دراسة ميدانية .

من حيث المناهج المعتمدة:

تتفق هذه الدراسة مع جل الدراسات السابقة في تبني المنهج الوصفي و ان استعانت بعض الدراسات السابقة بالإضافة الى ذلك بمناهج اخرى كالمنهج التاريخي الذي استخدمته معظم الدراسات .

من حيث ادوات جمع البيانات :

تتفق هذه الدراسة مع الدراستين الاولى و الثانية في تطبيق أدوات جمع البيانات المختلفة اعتمادا على المقابلة بالإضافة الى الملاحظة و الاستمارة، في حين لم تستخدم الدراسة الثالثة أية اداة باعتبارها دراسة نظرية لم تنزل الى الميدان .

الدراسات المتعلقة بالمتغير الثاني : (السلوك الاجرامي).

دراسة مخازنية صبرينة (2017) بعنوان: التنشئة الاسرية والسلوك الاجرامي في المجتمع التبسي[1].

اعتمدت الباحثة في دراسة موضوعها على عدة فرضيات وتكمن الفرضية الرئيسية في :

تؤدي أساليب التنشئة الأسرية الخاطئة في ظهور السلوك الاجرامي.

ومن خلال الفرضية الرئيسية استخرجت الباحثة عدة فرضيات فرعية وهي:

1/ يؤدي اسلوب القسوة واثارة الالم النفسي الى ظهور السلوك الاجرامي.

2/ يؤدي اسلوب الاهمال والتساهل الى ظهور السلوك الاجرامي.

3/ يؤدي اسلوب التذبذب الى ظهور السلوك الاجرامي.

4/ يؤدي اسلوب التدليل والحماية الزائدة الى ظهور السلوك الاجرامي.

[1] - مخازنية صبرينة : التنشئة الاسرية والسلوك الاجرامي في المجتمع التبسي ، مذكرة ماستر ، اشراف شتوح فاطمة ،غير منشورة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة الجزائر ، 2017.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة الى:

- محاولة جمع مادة علمية كافية حول الموضوع.
- الكشف عن علاقة التنشئة بظهور السلوك الاجرامي.
- محاولة التطرق الى أهمية التنشئة السليمة التى تكون داخل الاسرة وكيف تكون التنشئة السليمة سبب رئيسي لمنع ظهور بعض السلوكات الاجرامية لدى افراد الاسرة.
- الاجتهاد في التوصل الى الآليات والوسائل التى من خلالها تحسن التنشئة الاسرية وتتوفر آليات التنشئة السليمة.

الاجراءات المنهجية للدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي في اجراء الدراسة واستخدمت الباحثة الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

وقد خلصت الباحثة الى عدة نتائج في دراستها هذه والتي جاءت على النحو التالي:

1/ يؤدي اسلوب القسوة واثارة الالم النفسي الى ظهور السلوك الاجرامي ، وذلك من خلال أن الفتيات يتعرضن للضرب ، وغياب الحوار والاهمال والنبذ من طرف الوالدين، ، وهذا ما اثبته الواقع فبعض الفتيات ومن خلال اتصال الباحثة بهم اثبتن هذا الاسلوب وهو ما يؤدي بهن الى السلوكات الاجرامية.

2/ وجدت الباحثة من خلال التحقيق الميداني ان فتيات المركز(النزيلات) اثبتن ان هناك اهمال وتساهل من قبل الوالدين ، وهذا من خلال عدم الشعور بهن وانشغالهن وترك الفتيات خارج اهتمامهم ، وهذا ما ادى بهن الى السلوك الاجرامي، وهذا ما اثبتته الدراسة التى اجريت في المركز.

3/ من خلال الاحصائيات المتحصل عليها في الدراسة الميدانية والتي اثبتت التعنيف والعقاب، عدم استشارة الوالدين، تناقض قرارات الوالدين، السيطرة في المنزل من طرف احد الأبوين مما يؤدي الى العنف من طرف الفتيات لجلب انتباه الوالدين في المرة الاولى وتكرارهن للفعل عن طريق السلوكات الاجرامية.

4/ تبين بأن التدليل يساهم في ظهور السلوك الاجرامي ، وذلك من خلال تحمل المسؤولية ، ضعف الشخصية ، عدم قيامهن بأعمالهن الخاصة، وهذا يؤدي الى شعورهن بعدم النفع وعدم وجود مكانة لهم في المنزل وهذا ما يؤدي الى السلوك الاجرامي.

دراسة عبد الله حامد ابراهيم وعوض محمد مضوي (2013) بعنوان: دوافع السلوك الاجرامي لدي عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو.[1]

اعتمد الباحث في دراسة موضوعة على 4 تساؤلات وهي:

1/ هل توجد دوافع للسلوك الاجرامي بمنطقة مايو؟.

2/ ماهي السمة العامة للسلوك الاجرامي بمنطقة مايو؟.

3/ هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في دوافع السلوك الاجرامي تعزي الى النوع في منطقة مايو؟.

4/ هل هناك علاقة ارتباطية بين دوافع السلوك الاجرامي بمنطقة مايو والمستوي التعليمي؟.

هدفت هذه الدراسة: الى معرفة دوافع السلوك الاجرامي لدى عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو ، تكونت عينة الدراسة من 60 فردا من الذكور والاناث لمعرفة دوافع السلوك الاجرامي بمنطقة مايو.

قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي واستخدما الاختبارات الاحصائية الاتية:

1/ اختبارات "للمجموعة الواحدة".

2/ اختبارات "للعينتين المستقلتين".

3/ معامل ارتباط سيبرمان.

4/ تحليل التباين الاحادي.

كما تم استخدام الاستبانة بجمع المعلومات لدي عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1/ يتسم السلوك الاجرامي لدى عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو بالمتوسط عند مستوى الدلالة 0,05.

2/ لا توجد فروق دالة احصائيا تعزي الى التنوع لدى قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو.

3/ لا توجد علاقة ارتباطية بين السلوك الاجرامي لدي عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو والمستوي التعليمي عند مستوي الدلالة 0,05.

4/ لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لدي عينة قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو تعزي الى نوع الجريمة عند مستوي الدلالة0,05.

[1] - عبد الله حامد ابراهيم وعوض محمد مضوي : دوافع السلوك الاجرامي ، لدى عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو ، اشراف اسماء سراج الدين فتح الرحمن ، جامعة الخرطوم ، كلية الآداب ، قسم علم النفس ، 2013.

دراسة كروجر (1994).[1]

السمات الشخصية المرتبطة بالجريمة بين الرجال والنساء مستخدما في ذلك استبيان الشخصية المتعدد الابعاد وقد كشفت هذه الدراسة ان الشباب الذين انخرطوا في قدر كبير من الجنوح كانوا يتصفون بشعور الاضطراب ونقص التقارب الاجتماعي وحب المخاطرة ،وهذه المشاعر تعد من مظاهر السيطرة، اذن توجد علاقة بين السلوك الاجرامي والسيطرة كما تشير دراسة(زينكيك) لمتضمنات القضاء الجنائي مستخدما في ذلك مقياس الرجولة الزائدة ليناقش النظرية التى تنظر الى العنف على انه رجولة وتحكم في الذات والخطر اثارة وقسوة على النساء ،وقد اشارت نتائج هذه الدراسة الى ان الرجال يميلون اكثر الى التصرف بعنف نحو الرجال الاخرين ، وكذلك بعنف وقسوة نحو المرأة والسعي الى الانخراط في مواقف خطرة، وبما ان العنف والقسوة والانخراط في المواقف الخطيرة يعد من مظاهر السيطرة اذن نستنتج وجود علاقة بين السلوك الاجرامي والسيطرة.

دراسة R,langevin.etal (1982).[2]

حيث اعدت هذه الدراسة لتشخيص مرتكبي جريمة القتل تحت القياس للتعرف على بعض العوامل الهامة لمرتكبي جرائم القتل ، و تضمنت العينة 109 قاتل وتم مقارنتهم مع 38 بريئا ممن ليس لديهم سوابق عنف اغتصاب او قتل او سرقة واستعمال السلاح ، هذا بجانب 54 فردا استخدموا كضوابط عادية ممن ليس لديهم سوابق في ارتكاب الجريمة او المرض العقلي او الاغتصاب او تعاطي المخدرات استخدم معهم اختبار MMBI و تبين من تحليل النتائج الاتي:

1/ تبين ان مرتكبي جريمة القتل لا يختلفون عن المسيئين غير الضعيفين في الشخصية او الشخصية عموما.

2/ تبين ان الذكاء المنخفض والتخلف العقلي قد يلعب دورا كبيرا في ارتكاب جريمة القتل والتقييم الضعيف والخاطئ لمواقف الحياة وعدم القدرة لتتميز بين الحق والباطل.

3/ تبين ان مرتكبي جريمة القتل يملكون ذكاءا عاديا بالرغم من وجود اتجاه ضعيف نحو منخفض التشخيص العقلي امراض المخ.

---

[1]- احمد حنتول بن موسي: انماط السلوك الاجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية لدي عينة من المودعين في سجون المنطقة الغربية ، رسالة ماجستير ،اشراف حسين بن حسن عبد الفتاح الغامدي ، جامعة ام القري ، كلية التربية ،قسم علم النفس. 2013.

[2]- عبد الله حامد ابراهيم وعوض محمد مضوي، مرجع سابق .

4/ اشارت الدراسة الى ان جريمة القتل تعتبر مشكلة اجتماعية هامة ولكنها لم تنل الاهتمام، خاصة فيما يتعلق بالمقابلات الشخصية والاحصاءات مما يتطلب دراسات في ذلك.

*** التعقيب على الدراسات السابقة الخاصة بالمتغير التابع :**

من خلال ما تم عرضه حول موضوع السلوك الاجرامي والجريمة نجد أن هذه الدراسات ساعدتنا في التعمق اكثر في الموضوع والتعرف على كافة الجوانب المشكلة للجريمة وقد افادتنا كثيرا في تحديد المشكلة المراد دراستها وقد وضحت لنا بعض الجوانب الخفية او التى كان يشوبها الغموض واللبس من جهة ومن جهة اخرى ساعدتنا في الكشف عن ابرز مظاهر السلوك الاجرامي المنتشرة في المجتمع كما انها اضاءة لنا المسار البحثي من تأطير وتحديد وحصر مجال البحث فمنهم من اهتم بالعوامل الخارجية للسلوك الاجرامي وعلاقة التنشئة بظهور السلوك الاجرامي والتعرف على دور الاسرة والتنشئة الاسرية في ارتكاب الجريمة والتطرق لأساليب التنشئة السليمة لحماية افراد الأسرة من الانحرافات والسلوكات الاجرامية ومن ثم منعها ، ومنهم من ركز على العوامل الداخلية للمجرم والبحث في الجوانب النفسية والعضوية المسببة للإجرام والكشف عن دوافع السلوك الاجرامي وعلاقتها بالمستوى التعليمي ومحاولة استخلاص السمة العامة المشتركة بين المجرمين ومدى تأثير الدوافع والحوافز والسمات الشخصية و الميولات في انحراف الفرد واندفاعه نحو ارتكاب السلوك الاجرامي، كما اعتمد اغلب الباحثين في دراساتهم على المنهج الوصفي ، فمن الدراسات التى تبنت المنهج الوصفي اختارت استخدام الاختبارات الاحصائية مثل اختبارات "المجموعة الواحدة" و"العينتين المستقلتين" "معامل ارتباط سيبرمان" و"تحليل التباين الاحادي" على عينة تتكون من 60 فردا، كما اعتمد الباحثون في جمع البيانات على ادوات عديدة كالاستبيان واستبيان الشخصية متعدد الابعاد والملاحظة ،ومن خلال ما تم عرضه والتعرض اليه في الدراسات السابقة، يمكننا نقد هذه الدراسات من حيث الجانب المنهجي، فنلاحظ عدم إظهار الباحثين كيفية ضبطهم لعينة الدراسة واي نوع من انواع العينات المستخدم ولم يتطرقوا لخصائص العينة وكيف تم اختيار افرادها.

الفصل الثاني :

التأصيـــــــل النظري للدراسة

تمهيد

1-سيويولوجية منظمات المجتمع المدني .

1-1-مقاربة تاريخية لمنظمات المجتمع المدني .

1-2-أهداف منظمات المجتمع المدني .

1-3-وظائف منظمات المجتمع المدني.

1-4-وسائل أو أدوات منظمات المجتمع المدني.

1-5-المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني

1-6-منظمات المجتمع المدني في التشريع الجزائري

2- سيويولوجيا السلوك الاجرامي .

1- خصائص السلوك الاجرامي.

2- مظاهر السلوك الاجرامي في المجتمع.

3- الاتجاهات المفسرة للسلوك الاجرامي .

4- عوامل السلوك الاجرامي.

5-تصنيفات السلوك الاجرامي .

خلاصة

تمهيد :

ظهر مفهوم المجتمع المدني إلى الوجود في أوربا خلال نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر، لينتقل بعد ذلك إلى أمريكا الشمالية ، وبعد احتلاله مركز الصدارة في نظريات التغير الإجتماعي لما يقرب قرنا من الزمن، سجل المفهوم تراجعا وانسحابا لما يقرب من نصف القرن ، ليشهد عودة متدرجة خلال العقود الأخير من القرن العشرين وتكثفت في بداية التسعينات إثر تحولات دول أوربا الشرقية، وكما كان بروزه لأول مرة مصاحب لحركة اجتماعية تغييرية واسعة ، فإن فترات المد و الجزر التي عرفها هذا المفهوم على إمتداد تاريخه يمكن أن تنبئ عن طبيعة واتجاه التحولات التي تعرفها المجتمعات التي يتموقع فيها هذا المفهوم .

1-سوسيولوجية منظمات المجتمع المدني :

1-1مقاربة تاريخية لمنظمات المجتمع المدني :

- تاريخ منظمات المجتمع المدني .

أ- تاريخ منظمات المجتمع المدني في الفكر الغربي :

إن الحديث عن نشأة و تطور مفهوم منظمات المجتمع المدني في الفكر الغربي، يقتضي الحديث ولو في بضعة أسطر عن الخلفية التاريخية لنشأة المفهوم عبر التاريخ ، وهذا خلال الإسهامات النظرية للعديد من فلاسفة الفكر وتطوره والذين سنذكرهم لاحقا، وهذا لإعطاء صورة واضحة في التطور التاريخي (الكرونولوجي) للمفهوم .

أولا : الخلفية التاريخية لنشأة مفهوم المجتمع المدني :

لقد عرفت أوربا قبل القرن 18 نظام اجتماعي يتميز بالتفاوت الطبقي الصارخ يتقاسم إطاره كلا من النبلاء ورجال الدين والسلطة و المكانة الإجتماعية، كما أن قدسية السلطة تمتد من قوة مرجعيتها الدينية و الكنيسة باعتبار هذه الأخيرة هي المشروع الوحيد للسلطة الزمنية [1].

هذا وقد عمل رجال الدين على تكريس تصور إيديولوجي ينبع أساسا من العقيدة – التي كانت سائدة في تلك الفترة – التي تجعل من البابا الإنسان الوحيد الذي يمكن للأمراء تقبيل قدميه ، كما له الحق

[1] - خيرة عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد ، رسالة ماجستير، منشورة ، جامعة الجزائر، 2006، 2007، ص 11

أن يبدي النظر في الأحكام الصادرة على البشر، فسلطته تفوق كل السلطات لأنها منحت له كحق الهي و بالتالي لايجوز معارضتها ولاتقييدها[1] .

إن هذ الطرح توافق إلى حد ما في جانبه القدسي مع فكرة حق الملك المقدس التي تمنحه الكنيسة إياه و الذي بموجبه يصير الملك الأب المقدس للجميع الذي تطاع أوامره فيكون له حق السماح للبشر في الحياة، كما يطبق القتل على من يشاء منهم .

كما شكلت الأوضاع السائدة في المجتمع الأوربي و التي تميزت بسيطرت الجانب الديني على كافة مناحي الحياة، عائقا دون قيام ديناميكية اقتصادية واجتماعية خاصة في ظل الترويج لأفكار من قبل رجال الدين، ترى في أي نشاط هدفه الربح المادي بمثابة الخطيئة التي لا تغتفر، لأن الأخلاقيات الدينية لا تسمح للفرد أن يمارس نشاطا غير الذي تسمح به الكنيسة، شرط أن لا يؤدي إلى تحقيق منفعة وربح ماديين، وهو الأمر الذي أدى إلى كبح حرية الأفراد وأفكارهم و أعمالهم و بالتالي الحيلولة دون قيام أي تغيير أو إصلاح داخلي من شأنه أن يؤسس لسلطة مدنية مفصولة عن ماهو ديني[2].

لكن مع نهاية القرن 16 وبداية القرن 17 شهد المجتمع المدني تحولا في الوعي الأوربي، خصوصا مع بداية عصر النهضة، و ذلك نتيجة بروز اتجاهات فكرية و فلسفية داعية إلى الثورة ضد مقومات المجتمع القديم، بما ينطوي عليه عن سيطرة رجال الدين و الكنيسة على الحياة السياسية و الفكرية، و المطالبة في الوقت ذاته بمقاومة الحكم المطلق و الإقرار بوجوبية أن يستمد الملك سلطته من الشعب، والتأكيد على حرية الفرد و المطالبة أيضا بأن يكون القانون هو العقل والحكمة ذاتها. والحد من سلطة الملوك و إخضاعها للقانون و هذا ما تجلى بوضوح في أفكار الإتجاه الاصلاحي التنوري الداعية إلى مقاومة الحق المطلق للملك و نظرية الحق الإلهي.

إن هذه الإتجاهات الفكرية والفلسفية التي تعد بمثابة ثورة فكرية ضد ماهو قديم والداعية إلى الإصلاح الديني و الإجتماعي. ساهمت بدورها في إحداث بذور التغيير الجذري على المستوى الإجتماعي و الساسي و كذا على مستوى التنظيم. وهذا ما يتجلى بوضوح في المذهب الإنسانس الذي دافع عن كرامة الانسان و ارجع له مكانته وتوسع فيما بعد ليجعل منه مركز العالم[3].

---

[1]- مليكة بوجيت، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر دراسة في : الخلفيات ، التفاعلات، الأبعاد ، منشورة ، جامعة الجزائر ، 1997،ص16 .

[2] - المرجع نفسه ، ص 17

[3] - مليكة بوجيت ، مرجع سابق ،ص17 .

كما ساعدت على بروز الحركات الإجتماعية وخلصت الإنسان من فكرة أن البحث عن المادة بعد خطيئة يعاقب عليها و عملت على توسيع التجارة و الأسواق تطوير وسائل الإتصال[1] .

ثانيا : تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي :

1- نظرية العقد الإجتماعي :

بالرغم من امتداد جذور المجتمع المدني إلى الثقافة الغربية القديمة و تحديدا إلى عهد الفيلسوف اليوناني أرسطو ، إلا أن هذا المفهوم لم يتبلور في صيغته الإصطلاحية و السياسية إلا خلال القرنين 17و 18 وفي سياق نظرية العقد الإجتماعي الذي عبر روادها عن عزمهم في الانتهاء من " أزمة العصور الوسطى " و إعلان القطيعة مع النظام القديم جملة و تفصيلا و القول بنظام " جديد " يقوم على أسس مختلفة تتمحور حول أفكار ورؤى فلاسفة العقد الاجتماعي .

بالرغم من كون فلاسفة العقد الإجتماعي قد إتفقوا على أن الإنسان قد مر بمرحلتين :

الحالة الأولى : وهي الحالة التي كان يعيش عليها الانسان قبل أن يدخل في المجتمع ، فكان يعيش بموجب قوانين الطبيعة وحدها و أتفقوا على تسميتها بحالة الطبيعية .

و الحالة الثانية : وهي المرحلة التي إنتقل اليها الإنسان للعيش داخل المجتمع ، وإحترام قوانينه و ضوابطه عبر إقرار التعاقد الإجتماعي، إلا أنهم إختلفوا في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة و كذا طبيعة العقد [2].

وعلى هذا فالمجتمع المدني وفقا لنظرية العقد الإجتماعي هو : " ذلك التجمع البشري الذي خرج من حالة طبيعية إلى حالة مدنية و الذي يتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على الإتفاق التعاقدي ، وبهذا المعنى فالمجتمع المدني هو المجتمع منظم سياسيا و يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه يضم الدولة و المجتمع معا "[3].

[1] - خيرة عبد العزيز ، مرجع سابق،ص ص13 - 14

[2] -.فيروز حنيش : اشكالية المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر (1989-2005) ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، (2007-2008) ، ص15 .

[3]- المرجع نفسه ، ص18 .

2- فريدريك هيجل :

فبالنسة لهيجل ليس المجتمع المدني بإعتباره مجموع الروابط القانونية والإقتصادية التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم و تضمن تعاونهم و اعتمادهم بعضهم على بعض لآخر لحظة سواء في صيرورة أكبر تجد تجسيدها في الدولة ذاتها وهي في الواقع الدولة القومية [1].

فالمجتمع المدني بوصفه كما ذكرت مجموع هذه الروابط يمثل تقدما نوعيا بالمقارنة مع الطبيعة الخام . لكنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق ، أي الحرية و القانون و الغاية التاريخية في أحلى تجلياتها. فالمجتمع يظل على مستوى المجتمع المدني مجتمع المصالح الفردية و المشاريع الخصوصية ، أي مجتمع الإنقسام و التملك الفردي و الصراع ، ولا يجد خلاصة إلا في الدولة[2].

كما يعتبر المجتمع المدني مستقل عن الدولة ، إذ يمثل الحيز الإجتماعي و الأخلاقي المتموضع بين مؤسستي الأسرة و الدولة المتحكمة في ذاتها فالمجتمع المدني – حسبه – يتمتع بالاستقلالية عن الدولة . ويقصد بالاستقلالية هنا الحماية و الفصل عن الدولة و لكنه في الوقت ذاته لا يتحقق إلا من خلال الدولة التي يجب أن تعمل على إطفاء نيران " التزامات الداخلية " الناشبة فيه في مقابل خضوعة لسلطتها[3] .

3- كارل ماركس :

فبالرغم من تأثره بالفكر اليهجلي . لاسيما فيما يخص منهجه الجدلي، إلا أن تصوره للعلاقة بين الدولة و المجتمع المدني ساقه إلى صياغة نظرية تختلف و تتباين مع الفلسفة الهيجلية ، ويتجلى هذا الإختلاف خصوصا في إعتبار كارل ماركس أن الدولة ليست فكرة مطلقة و لا مستقلة عن المجتمع المدني . بل إنها تابعة له فالعلاقة بينهما حسبه هي علاقة تبعية ، أي تبعية الدولة للمجتمع التي بحوزتها وسائل الإنتاج و تشكل في الوقت نفسه المجتمع المدني[4].

---

[1] - برهان غليون: نشأة مفهوم المجتمع المدني و تطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الإجتماعية الدولية ، محضرة ألقيت في ندوة المجتمع المدني و الديمقراطية ، 2001 ، منشورة ، قطر ، ص19 .

[2] - صالح ياسر : الديمقراطية و المجتمع المدني ، (سلسلة قضايا فكرية ، منشورات طريق الشعب ، بغداد، 2005 ،ص15 .

[3] - عبد الباقي الهرماسي : مؤسسات المجتمع المدني و الدولة في الممارسة السياسية ، أوراق قدمت إلى ندوة البحوث و المناقشات التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1992،ص92.

[4] - مليكة بوجيت ، مرجع سابق ،ص29.

في سياق نقده للمثالية و الهيجيلية يرى ماركس أن المجتمع المدني يمثل في واقع الأمر الأساس الواقعي للدولة ، و قد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة أو نظم أو حضارة أو معتقدات[1].

بصيغة أخرى فهو يعتبر المجتمع المدني مجتمعا برجوازيا، بإعتباره فضاءا للصراع الطبقي وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة و مؤساستها المختلفة[2].

بصفة عامة يمكن القول أن " ماركس " أعطى للمجتمع المدني مفهومين : فهو من جهة يعبر عن القاعدة الواقعية و المادية للدولة ، ومن جهة أخرى يعتبر هذا المجتمع المدني نقيضا لها – الدولة – وأنه كيان مزدوج فهو مجتمع مادي إقتصادي ومن نظرة أخرى فهو مجتمع مدني سيادي .

4- أنطونيو غرامشي :

يرى غرامشي أن الدولة لاينبغي أن تقتصرعلى دورها القمعي، وذلك أنها تشتمل على مؤسسات حرة قانونيا ، والتي بإمكانها إرساء الإيديولوجية المهيمنة وعلى هذا الأساس يعتبر غرامشي أن المجمتع المدني ليس فضاءا أسبق للدولة.

وأنه هو المكان الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية ومعنى هذا أن المجتمع المدني ليس فضاءا اقتصاديا فحسب وانماهو فضاء سياسي أيضا وكذا فضاء إنتشار الايديولوجيات الأخرى[3].

ارتباطا بهذه الأفكار يمكن القول أن غرامشي كان يريد أن يقول أن الوصول إلى السلطة و السيطرة عليها غير كاف لتحقيق الإستقراء وسيطرة البرجوازية و نظامها ، وإنما لابد بالإضافة إلى مجال الدولة الذي تمتلك فيه أجهزة من شأنها تحقيق السيطرة المباشرة من مجال آخر وهو مجال المجتمع المدني و

[1] - أحمد شكر الصبيعي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1،بيروت ،2000 ،ص 19 .

[2]- محمد صالح القادري : الدولة و المجتمع المدني بين عالمية المقاربة و خصوصية التجربة التونسية ،جريدة الحرية ، تونس، 2009،ص75 .

[3] - سلاف سالمي: دور المجتمع المدني في دول المغرب العربي في عهد التعددية السياسية ، (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير ، غير منشورة،2009-2010، ص12 .

ما يشمل عليه من أحزاب ونقابات ومساجد وجمعيات ومدارس تحقيق وظيفة ثانية وهي الشـــــــرط الأساسي لبقاء أي نظام وهي وظيفة الهيمنة الإيديولوجية الثقافية التي تمارس على المجتمع [1].

5- ألكسيس دي توكفيل :

استطاع " أليكسيس دي توكفيل " أن ينفرد بمساهمة متميزة حول المجتمع المدني وتجلياتها في الواقع . في دراسة امتزج فيها الامبريقي بالنظري ، و أخرجها في كتابه المشهور سنة 1840 تحت عنوان[2] " " الديمقراطية في أمريكا " وهذه الدراسة أسست لمقولة المجتمع المدني كما ندركها اليوم ، ركز من خلالها على الدور الكبير الذي تلعبه الجمعيات داخل مجتمع ديمقراطي متحضر، يبحث عن تجسيد معاني العدل والحرية والمساواة كما أشار في كتابه إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات و النوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية ، ربط ضمنها بين الحرية السياسية بالقوانين والعادات أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب [3].

هذا وقد إعتبر دي توكفيل أن تلك الجمعيات هي سر التقدم لذا نجده يقول : " إنه لضمان تمدن البشر وليزدادوا مدنية فهناك قانون من إنشاء الجمعيات "[4].

ب- تاريخ منظمات المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر :

يمكن الحديث في هذا المقام عن تلك الإجتهادات التي قدمها بعض المفكرين العرب المعاصرين لتحديد مفهوم المجتمع المدني ، والتي كانت تشير في البداية وفي واقع الأمر الى تباينات واضحة بنية ومضمونا . لكن وفي وقت لاحق يبدو أنه حصل نوع من الاتفاق المبدئي حول تحديد المفهوم، وهذا من خلال وضع تعريف إجرائي له، وكان هذا إثر إنعقاد ندوة مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992 [5].

---

[1] - تامر الشيخ علي : دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، رسالة ماجستير ، منشورة، 2008 ،ص ص 19،20 .

[2] - محمد كرو:المثقفون والمجتمع المدني في تونس،سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1992،ص336.

[3]– محمد كرو ، مرجع سابق ، ص 336

[4]- مليكة بوجيت ، مرجع سابق ، ص28.

[5]- عبد الله أوهيف : (الحرية والمجتمع المدني و العولمة)، الفكر السياسي ، شهرية العدد 16،2002،ص29

ففي إطار البنية يذهب المفكرين العرب من أمثال برهان غليون.ومحمود عبد الفضيل، وعلي عبد اللطيف حميدة إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية ، فيعرف على أنه " مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة بإعتبارها الوحدة.[1]

الأساسية التي ينهض عليها البنيان الإجتماعي والنظام القيمي في المجتمع المدني من ناحية والدولة و مؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى [2].

أي أنه يضم جميع المؤسسات الخاصة المرتبطة بالدولة وتقع خارج إطار العائلة بينما يذهب فريق آخر من المفكرين العرب من أمثال عزمي بشارة ومحمد عابد الجابري وسعد الدين ابراهيم إلى محاولة حصر مجال(المفهوم) في البنى الحديثة وجملة قرين الحداثة و في هذه الحالة يعرف على أنه "" مجمل التنظيمات غيرالإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة الصالح أو المباديء المشتركة لأعضائها [3].

أما الدكتور حسين توفيق إبراهيم فقد عرفه على أنه"مجموعة من الأبنية السياسية والإقتصادية و الإجتماعية والثقافية والقانونية تنتظم في إطارها مع شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الإجتماعية في المجتمع ، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة[4] .

بينما إتفق نخبة من المثقفين والمفكرين العرب على وضع المفهوم الأتي :

وهذا إثرا إنعقاد ندوة مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992 " إنه المؤسسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعدة منها أغراض سياسية كما المشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي" ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية[5].

التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي .وفقا لإتجاهات أعضاء كل جماعة ،ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية [6].

---

[1] - جمال بصيري : واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها و مسار التحول الديمقراطي (دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية) ، رسالة ماجستير، منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 -2007،ص40.

[2] - جمال بصيري ، مرجع سابق ، ص 40

[3] -.المرجع نفسه ، ص 43

[4]- حسين توفيق إبراهيم:بناء المجتمع المدني (المؤشرات الكمية و الكيفية) ، ورقة قدمت إلى المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992،ص 694

[5]- عبد الله أوهيف: مرجع سابق، ص29.

[6] - عبد الله أوهيف: مرجع سابق، ص29 .

أنواع ومكونات منظمات المجتمع المدني :

تعرف مكونات المجتمع المدني بأنها "مجموع الوحدات المتنوعة ، والتي تشكل في النهاية منظومة المجتمع المدني وينطبق عليها التعريف" .

وتجدر الاشارة الى أن مكونات المجتمع المدني المتعددة والمتنوعة ومتداخلة الأمر الذي أدى بالبعض الى محاولة ضبط مكونات المجتمع المدني معتمدين في ذلك على مدى توافر معايير للمجتمع المدني وجاء في الموسوعة العربية للمجتمع المدني، أن هناك مكونات اتفق حولها عالميا . وهناك مكونات تم استبعادها من دراسات المجتمع المدني [1].

1-مكونات اتفق حولها عالميا:

هناك مكونات أساسية اتفق حولها باعتبارها تشكل منظومة المجتمع المدني وقد حددت المنظومة العالمية للمجتمع المدني جملة مكونات المجتمع المدني كما يلي:

أ- **المنظمات غير الحكومية** :NGOS (منظمات تنموية ومنظمات تقديم الرعاية والخدمات)[2].

ب-**المنظمات الحقوقية والدفاعية** :Advocacy Organization: والتي تستهدف تحقيق المنفعة الجماعية وتشمل مثلا منظمات حقوق الانسان التي تسعى الى التأثير في التشريعات والرأي العام بشأن قضايا متعددة.

ج- **منظمات الأعمال**:.Business Association .

د- **الجماعات المهنية** : Professional Group أو النقابات المهنية التي تشمل الأطباء والمهندسين والمعلمين وغيرهم ، وتعتبر هذه النقابات حالة خاصة من وجهة نظر المفكرين.

هـ- **الاتحادات العمالية** :Labour Unions.

و ـ **النوادي الاجتماعية والرياضية غير الربحية بمعايير محددة**[3].

2-مكونات تم ابتعادها من دراسات منظمات المجتمع المدني:

يتقاطع مفهوم المجتمع المدني من غير تطابق مع بعض المفاهيم والتي من بينها الأحزاب السياسية ، الحركات الاجتماعية ، الاعلام.....وغيرها.

---

[1] - محمد حفاف :دولر المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الانسانية،رسالة ما جستير ،غير منشورة ،جامعة باتنة ،2016-2017،ص 27.

[2] - أماني قنديل : محررا ،الموسوعة العربية للمجتمع المدني ،مكتبة الأسرة ،القاهرة ،2008،ص 12-13.

[3] - أماني قنديل ، مرجع سابق ص 13.

لذا يميل بعض الدارسين الى استبعاد المفاهيم السابقة الذكر من دراسات المجتمع المدني بحجج مختلفة ، تتنوع بين ممارسة هذه المؤسسات السياسية أو أنها تغيب عليها الثقافة الديمقراطية ،أو أنها تسعى الى الربح أو يغيب عنها طابع الاستقلالية ونورد بعض أوجه الاختلاف والأسباب التي تقف وراء استبعاد هذه المؤسسات عن ظاهرة المجتمع المدني على النحو التالي:[1]

أ-**الأحزاب السياسية** : تتباين اراء العلماء بخصوص الأحزاب السياسية ، فالبعض يعتبرها مكون من مكونات المجتمع المدني ، والبعض الاخر يستبعدها من دراسات المجتمع المدني . وقبل التطرق الى جملة الحجج والبراهين التي تدور في هذا الشأن تجدر الاشارة الى أن الأحزاب السياسية تعرف بأنها: "جماعة منظمة من الناس تسعى الى الوصول للحكم بالطرق المشروعة "[2].

من خلال هذا التعريف ومما سبق ذكره بخصوص المجتمع المدني يمكن الوقوف عند أهم أوجه الاختلاف بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والتي تتمثل في الاتي[3]:

- أن الأحزاب السياسية تختص بتكوين السلطة وتسعى اليها ، في حين أن منظمات المجتمع المدني لا تهدف الى ممارسة السياسية ، فهي تنشغل بالسياسة لكنها لا تمارسها.

- تتشكل الأحزاب السياسية من أشخاص طبيعية فقط ، بينما منظمات المجتمع المدني تتشكل من أشخاص طبيعية ومعنوية ، وكذلك من حيث الانخراط يمكن للشخص الواحد أن ينخرط في أكثر من منظمة من منظمات المجتمع المدني ،بينما في الأحزاب السياسية يحضر عليه الأنخراط في أكثر من حزب في نفس الوقت.

ب-**الاعلام: Media**: المكون الثاني الذي دار بشأنه الخلاف هو الاعلام ، فوسائل الاعلام قد تكوم حكومية ومن ثم تفقد استقلاليتها ،أيضا نتيجة توجهاتها الحزبية ، كما أنها قد تكون خاصة تهدف الى الربح ، اضافة الى ان كل أفراد الأجهزة الاعلامية غير متطوعين بل هم موظفين يتلقون رواتب ومكافئات وامتيازات نضير المجهودات والانجازات وهو ما يتعارض مع مبدأ من مبادئ المجتمع المدني غير الهادفة للربح (لا يوزع الأرباح على الأعضاء)[4].

---

[1] - يوسف حميطوش : (اشكالية المجتمع المدني في الجزائر) ،مجلة الفكر ،شهرية العدد 12 ،مارس 2015،ص 411.

[2] - يوسف حميطوش ، مرجع سابق ، ص 411.

[3] - سيد علي فاضلي : نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري ،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بسكرة ،2008-2009،ص 11.

[4] - أماني قنديل : مرجع سابق، ص 67.

ج-الحركات الاجتماعية: الحركات الاجتماعية تتكون من مجموعة من الناس ينخرطون معا في أنشطة محددة ويستعملون خطابا يستهدف تغيير الوضع القائم ، وتحدي سلطة النظام القائم ، وتشكل مظاهر الشعور بالتهميش والافقار ويشوع مظاهر الفساد وغياب القيم والمشاريع الفكرية وتخلي الدولة عن أدوارها الأساسية وأسباب ودوافع ظهور وتجلي الحركات الاجتماعية ، والخلط الواقع بين الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني راجع الى عدم التفرقة بين الحركات الاجتماعية ومنظماتها فعلاقة الحركات الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني علاقة تفاعلية ، ونميز بينها على اعتبار أن الحركات الاجتماعية تفتقد عنصر التنظيم الذي يشير الى هيكلة قانونية ،اضافة الى عنصر الاستدامة أو الاستمرارية حيث أنها تنقض بعد تحقيق هدفها ، أو مع انتهاء الحدث ذاته[1].

د- القطاع الخاص: وهو المكون الأخير الذي تم التأكيد على استبعاده من مجال منظمات المجتمع المدني وذلك على اعتبار سعيه الى الربح ، بيد أنه اذا قامت شركات القطاع الخاص بتأسيس منظمة مجتمع مدني تتجه الى النفع العام ، فانها تدخل في نطاق منظمات المجتمع المدني ، مع توافر الشروط والمعايير من ادارة ذاتية واستقلالية.....الخ[2].

1-2-أهداف منظمات المجتمع المدني :

أصبح المجتمع المدني وما يتضمنه من منظمات ومؤسسات وجمعيات في العقود الأخيرة من القرن العشرين موضوعا مركزيا يحضى بمزيد من الاهتمام والتناول السياسي و الاعلامي والاجتماعي وهو لدى الباحثين و المفكرين العرب يعتبر في الوقت الحالي المكـــــان الهندسي المفضل الذي تلتقي فيه الافكار النقدية للواقع والمعادية لشمولية الدولة[3].

فهو الوسيط الاجتماعي للتنمية والتحديث والأداة الأنسب لمشاركة المواطنين في صنع القرارات الهامة واقتراح الحلول لمشاكلهم وايصال مطالبهم للسلطات الحاكمة بطرق سليمة ،خاصة في المراحل الانتقالية التي تمر بها المجتمعات والدول التي تحاول تغيير بنيتها الاقتصادية ونظامها السياسي من الاشتراكية الى اقتصاد السوق ، هنا تبرز ضرورة أن تشغل منظمات المجتمع المدني

[1] – محمد حفاق ، مرجع سابق ، ص 29.
[2] - علي محمد ديهوم :المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية ، ورقة قدمت الى المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، فلسطين ، 2017، ص 6.
[3] - فهيمة شرف الدين :(الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني)، سنوية مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية العدد 278 ،افريل 2002،ص 39.

والجمعيات على وجه الخصوص ذلك الفراغ وتعوض النقائص بمبادرات ذاتية وتطوعية في المجالات المختلفة[1].

وقد حدد بعض الباحثين مجموعة من الأهداف التي ترمي لها منظمات المجتمع المدني ونذكر منها[2]:

– ممارسة الديمقراطية وتجسيدها واقعا ملموسا سواء في نطاق الأعضاءأوالمواطنين يتشربون مبادئها .

– توسيع المشاركة المفروضة مركزيا دون مراعاة حاجات المواطنين ومشاكلهم المختلفة و تمكينهم من الاطلاع على كل المعلومات.

– مواجهة الاثار السلبية لسياسات الاصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي كالبطالة والفقر والآفات الاجتماعية الخطيرة .

– التعامل مع الفئات المهمشة وادماجها في المجتمع.

– جذب المواطنين الى قلب عملية التنمية المقدمة ومن خلال هذه الاهداف التي تقع على عاتق منظمات المجتمع المدني تظهر مكانته الاستراتيجية والتداخل بين المكونات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع اضافة الى[3]:

– اقامة علاقات تعاونية بين المنظمات العاملة بالمجتمع المحلي.

– تشجيع المشاركة لدى أفراد المجتمع لخدمة مجتمعه[4].

1-3- وظائف منظمات المجتمع المدني

ان كثيرا من الدول ترغب بوجود منظمات المجتمع المدني لما لها من أهمية كبيرة تؤثر ايجابيا في حياة الفرد والاسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أوالاجتماعية أوالصحية أوالثقافية وغيرها ،وخاصة أن هذه المنظمات لا تهدف الى الربح وتأتي مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الانسان والمرأة والعدالة والتنمية والأعمال الخيرية والاغاثة وتقديم المساعدة للمرضى والمعاقين وتطوير

[1]ـ سعد الدين ابراهيم : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، د-ط، القاهرة ، 2000، ص 79.

[2] - أماني قنديل : المجتمع المدني في مصر في مطلع الألفية الجديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،القاهرة،2000 ، ص 108.

[3]ـ أماني قنديل ، مرجع سابق ، ص 111 .

[4] - عبد الله بوسنوبرة: الحركة الجمعوية في اللجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ، أطروحة دكتوراه ، منشورة ، جامعة الجزائر ، 2011-2010، ص 38 .

انظمة التعليم وتقديم راعون للمتعطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم وبالتالي خلق فرص عمل لهم وغيرها[1].

- الوظيفة الاجتماعية :

وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الاسهام في عملية بناء المجتمع أو اعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية ، والمبادرة بالعمل الايجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككل ، بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة[2].

"ومن بين هذه الوظائف نذكر العمل الطوعي ويعد ركيزة أساسية في بناء المجتمع وتعزيز الانتماء والتماسك الاجتماعي بين المواطنين والعمل التطوعي وممارسة انسانية مرتبطة ارتباطا وثيقا بكل معاني الخير والعمل الصالح ويختلف في حجمه وشكله واتجاهاته من مجتمع لاخر ، فمن حيث الحجم يقل في فترات الاستقرار ويزيد في أوقات الكوارث والحروب ، ومن حيث الشكل فقد يكون جهدا يدويا أو تبرعا بالمال والجهد والدم ، ومن الاتجاه يكون تلقائيا أوموجها من قبل الدولة أو المؤسسات ويساهم العمل التطوعي في تعزيز القيم والمبادئ الانسانية لدى المواطنين في فترات الاستقرار ويزيد في أوقات الكوارث والحروب ، ومن حيث الشكل فقد يكون جهدا يدويا أو تبرعا بالمال والجهد والدم ، ومن الاتجاه يكون تلقائيا او موجها من قبل الدولة أو المؤسسات ويساهم العمل التطوعي في تعزيز القيم والمبادئ الانسانية لدى المواطنين[3].

- الوظيفة الاقتصادية :

انها تساهم في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أوغير مباشر من خلالب تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل فجميع الأديان السماوية دعت الى ايلاء ظاهرة الفقر اهتماما كبيرا ، لان

[1] - خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسي : الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية ، رسالة ماجستير ، غير منثقورة ، جامعة الشرق الأوسط 2012-2013 ، ص 41 .

[2] - خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسي ، مرجع سابق ، ص42 .

[3] - خالد يوسف ربيعة : دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الانسان من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الأزهر، غزة ،2013، ص 42.

الفقر مولد الثورات والجريمة ،حيث تشير الدراسات الى أن أغلب الفتيات المرتكبات للجريمة ينحدرن من أسر فقيرة .

أن منتظمات المجتمع المدني تستطيع ان تقدم خدمات بمستوى جودة اعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت به الحكومة ، وخاصة في الدول النامية التي تعاني حكومتها عادة من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع ، اذ أن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم وتمويل ، وبالتالي فانها تحاول اثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل اضافة الى ذلك فان منظمات المجتمع المدني تكون عادة متواجدة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع[1] .

تعتبر كثير من اعمال الخير التي تؤدي الى تقديم اعانات مباشرة أوغير مباشرة للفقراء كالزكاة والصدقات مثلا بمثابة عملية لاعادة توزيع الدخل أوعملية لاعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع ،ان هذا بدوره يعمل على تحقيق الفجوة بين الطبقات ، وتحويل جزء من الاموال من الفئات الأكثر ادخارا الى الفئات الاكثر استهلاكا وهذا بحد ذاته يدعم النمو الاقتصادي من خلال مضاعفة الاستهلاك[2].

- الوظيفة النفسية :

فانضمام الفرد الى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة ، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الاخرين داخلها والاستعداد للتضحية وانكار الذات في سبيل الجماعة وتلك شروط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع ككل فالعمل التطوعي يؤدي مثلا الى راحة النفس والضمير وينمي الشعور بالاعتزاز والفخر والثقة بالنفس عند من يتطوع ، حيث أن التطوع يقوي عند الافراد الرغبة بالحياة ويعمهم الأمل والثقة بالمستقبل حتى أنه يمكن استخدام العمل التطوعي لمعالجة الافراد المصابين بالاكتئاب والضيق النفسي والملل لان العمل التطوعي يولد الشعور لدى هؤلاء بأهميتهم ودورهم في تقدم ورقي وازدهار المجتمع الذي يعشون فيه[3].

[1] - خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني: مرجع سابق ، ص ص 48،49.
[2] - المرجع نفسه ، ص 42 .
[3] - الشماس عيسى : المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،ط 18،دمشق،49.

- **الوظيفة السياسية :**

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا في تحقيق المشاركة السياسية ومراقبة الحراك السياسي والاجتماعي والمساهمة فيه بشكل فاعل ، ويسعى المجتمع المدني الى الاصلاح وتصحيح الاخطاء الحكومية والمطالبة بتعديل السياسات من خلال التنبيه الى أوجه القصور ووقف الممارسات التي تتعدى على حقوق الأفراد بالكشف عن الأخطاء ومحاسبة الحكومة عليها[1] .

فالمجتمع المدني ومنظماته يوفرون قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي ،كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الادارة الحرة والمشاركة. الايجابية التابعة من التطوع ، وليس التعبئة الاجبارية ،التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالتمتع بالجماهيرية والتأييد الشعبي[2].

فوجود المجتمع المدني ومنظماته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض ارائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة الى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوفر ومتاح ، والحقيقة ان هذه الوظيفة تؤدي الى تقوية شعور الافراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الايجابي التطوعي دون قيود ، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية دون اعتماد عليها لخدمة المجتمع وهم مطمئنون الى أن حقوقهم وحرياتهم مصانة لان هناك حصنا يلجئون اليه للاحتماء به في حالة تعدي الدولة عليها[3].

---

[1] - بسمة بن مشري : المجتمع المدني كأداة لمكافحة الفقر في الجزائر ،رسالة ماستر،منشورات ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،2014-2015-، ص 16.

[2] - خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني: مرجع سابق، ص 45.

[3] - الشهواني معلوي بن عبد الله: في مجال العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية بمدينة الرياض ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،2006، ص 42 .

وظيفة منظمات المجتمع المدني في تنمية وتطوير المجتمع في جوانب أخرى:

تتجلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في مجالات أخرى منها[1] :

– تبني برامج محددة للاسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية وكيفية المحافظة على البيئة وحمايتها ، بالاضافة الى برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلفات مثل جمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات حماية الطبيعة .

– تساهم منظمات المجتمع المدني في تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع مدنية واجتماعية وثقافية متنوعة.

*تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية وخاصة في المناطق الريفية والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية .

*في مجال حقوق الانسان والدفاع عن الحريات تساهم منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الانسان في متابعة قضايا المعتقلين والسجناء السياسين وعمليات الاحتجاز السرية وعمليات نقل المعتقلين التي تمارسها بعض الدول المتقدمة .

1-4- وسائل أو أدوات منظمات المجتمع المدني :

يعتمد المجتمع المدني على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يجيزها القانون وهذا من أجل اتمام الوظائف والأدوار الموكلة اليه :

أولا:آليات التأثير غير المباشرة :

– التفاوض والمساومة وتلك هي اهم وسائل منظمات المجتمع المدني في التأثير على الحكومة وما تبعه من السياسات بأسلوب سلمي.

– دخول الأفراد في عضوية أكثر من جمعية ومنظمة في نفس الوقت الواحد حيث يؤدي هذا التدخل في عضويات مؤسسات المجتمع المدني الى خلق مصالح مشتركة بينها جميعا ومناطق الالتقاء والاتفاق بما يزيد من تسامحها مع بعضها البعض.[2]

– الدخول في حوار عام ونقاش علني مفتوح بتنظيم الندوات والمحاضرات العامة واصدار النشرات والمطبوعات الدورية لعرض وجهات النظر المختلفة تمهيدا للتقريب بينها ، والبحث عن حل وسط.[3]

---

[1]- خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني ، مرجع سابق ، ص 51 .

[2] - ناهد عز الدين : موسوعة الشباب السياسية ، سلسلة خاصة يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتجية بالاهرام ، القاهرة ، 2000، ص 46.

[3] –ناهد عز الدين: المرجع نفسه ، ص 46.

يوفق بين المصالح الخاصة للأفراد والجماعات والمصلحة العامة للمجتمع ، للتوفيق بين حماية الحرية وحفظ النظام.

– تأسيس شبكة من المؤسسات التربوية كالمدارس والمكتبات والمراكز التعليمية والتثقيفية وتنظيم المهرجانات واقامة المعسكرات والدورات التدريبية.

ثانيا : الأدوات :

أ– وسائل الاعلام السمعية والبصرية :

كالصحف والاذاعة والتلفزيون وهي أدوات التأثير على الرأي العام حيث تلجأ المنظمة الى شن حملة اعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والرعاية المضادة دفاعا عن قضايا معينة ، وقد تنجح هذه الأداة ، اذا كانت الرأي العام ولكن هذا الدور يتوقف على مدى كون هذه الادوات مفتوحة أمام مختلف الأفكار والاراء قد تنشأ علاقة المنظمة غير الحكومية بالحكومة من خلال تبادل المعلومات والمثورة واعداد التقارير والأبحاث حول قضايا هامة معينة وتقديم الاقتراحات بشأنها للمؤسسات التنفيذية والأجهزة الرسمية للدولة[1].

ب–العلاقة مع الدولة : الرسمية للدولة.

قد تنشأ علاقة بين المنظمة غير الحكومية بالحكومة من خلال تبادل المعلومات وتبادل المشورة واعداد التقارير والأبحاث حول قضايا هامة معينة وتقديم الاقتراحات بشأنها للمؤسسات التنفيذية والأجهزة[2] .

ج–القضاء والمحاكم:

وهنا تلجأ منظمات المجتمع المدني الى المحاكم للدفاع عن حقوق وحريات الاعضاء التي تعرضت للاعتداء والانتهاك على يد الدولة أو الجماعات الأخرى في المجتمع مع المطالبة بالتعويض لهؤلاء الضحايا[3].

1–5 – المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني:

– أهمية منظمات المجتمع المدني في المجتمع :

[1] - ناهد عزالدين : مرجع سابق ، ص ص 46-47.
[2] - سلاف سالمي: ذور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية ، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2009،-2010، ص 57.
[3]- سلاف سالمي ، مرجع سابق ، ص 57.

ان منظمات المجتمع المدني المختلفة قادرة على التأثير في اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة أو الطويلة الامد ويتراوح هذا التأثير للمجتمع المدني على الدولة من حالة الى أخرى ففي حده الاقصى يصل تأثير منظمات المجتمع المدني الى عملية صياغة شكل الدولة نفسها واختيار النظام السياسي وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغييرها بشكل دوري مقنن وفي حده الأدنى يكون تأثير المجتمع المدني شبه معدوم ويقتصر على السخط الصامت وعدم التعاون غير المنظم[1].

وتتفاوت منظمات المجتمع المدني في درجات ومستويات تنظيمها و رسميتها ولكنها في كل الأحوال تظل مستقلة لدرجة كبيرة عن الحكومة ، ومن أمثلة منظمات المجتمع المدني الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والجمعيات والمهنية والثقافية الفكرية. وتؤثر منظمات المجتمع المدني في الدولة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى أو الصحافة ووسائل الاعلام وجماعات الضغط والمصالح المنظمة كما من خلال شبكات الاتصال غير الرسمية وغير المعلنة كالجماعات القرابية وجماعات الزملاء والأصدقاء ، وقد تمارس منتظمات المجتمع المدني تأثيرها على الدولة من خلال اللجوء الى القضاء أو التظاهر والاعتصام والمقاطعة وأخيرا باللجوء الى العنف المنظم وغير المنظم[2].

فالمسألة هي ليست مجرد وجود لمنظمات المجتمع المدني فما الفائدة من وجود عدد لا يستهان به من هذه المنظمات في بلد ما ، ولكنها لا تؤدي دورها بالشكل المطلوب .فالغاية اذا هي الجدية في العمل والممارسة لوضع كل شيئ في مكانه المناسب وهذا بحد ذاته كفيل بالقضاء على العديد من التناقضات التي تظم بقصور عمل هذه المنظمات[3].

---

[1] - عمر جمعة عمران العبيدي ، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية ، مجلة النبأ ، العدد 72، مركز المستقبل للثقافة والاعلام ، بغداد ،2004، ص 17.

[2] - سعد الدين ابراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992، ص 35.

[3] - ماجدة شاكر مهيدي : الدولة والمجتمع المدني ، شهرية ، مجلة كلية الآداب ، العدد 92، ص 529.

1-6- منظمات المجتمع المدني في التشريع الجزائري :

يحدد تطور المجتمع المدني بناءا على وضعه في القانون و مكانته التنظيمية في الدساتير وهو ما سندرسه كالآتي :

أولا : المجتمع المدني في ظل دستوري 1963 و 1976 :

أ- المجتمع المدني في ظل دستور 1963 :

منذ المصادقة على أول دستور جزائري لما بعد الإستقلال في 10 سبتمبر 1963م ، بقي قانون الجمعيات الفرنسي الشهير لعام 1901 م، ساري المفعول بطريقة شكلية وسطحية لأن إدارة السلطة كانت مع المراقبة والتحكم في الحقل الجمعوي وليس تحريره ، بإعطاء صلاحيات واسعة للإدارة في الترخيص لإعتماد الجمعيات و متابعة أنشطتها و لأن الجزائر كانت حديثة العهد بالإستقلال ، وتحتاج إلى زمن أطول لشرعية المؤسسات الحاكمة و استقرار البلد و تقوية الإجماع الوطني وفض النزاعات المحلية و الجهوية ....الخ[1].

فإن ذلك أعطى المبررات على القيود الواسعة التي فرضها النظام السياسي على المجتمع ككل و على الحركة الجمعوية خاصة ومن أمثلة تلك القيود نذكر نص المادة 19 من دستور 1963 ، التي أكدت من جهة على أن حرية تكوين الجمعيات و حرية التعبير و مخاطبة الجمهور مضمونة ، لكن من جهة أخرى فإن المادة 22 تضع شروط صارمة للسماح بعمل الجمعيات ، وهي ألا يتم استغلال الحقوق المنصوص عليها في المادة 19 للمساس باستقلال الأمة و سلامة التراب الوطني و ملامح الشعب الاشتراكية ووحدانية جبهة التحرير الوطني[2].

و في سنة 1971 صدر الأمر رقم 71-79 الذي نص على شرط صارم في قبول اعتماد الجمعيات، حيث اشترط الحصول على الموافقة الثلاثية أي أن تكوين أي جمعية يستوجب الحصول على موافقةثلاث جهات رسمية هي الوزارة الوصية على النشاط ووزارة الداخلية و الممثل المحلي لوزارة الداخلية (الوالي) وقد منحت الحق في تكوين جمعيات ثقافية ، فنية ، رياضية ، ودينية[3].

---

[1]- المادة 19 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1963 مؤرخ في 10 سبتمبر 1963 . الجريدة الرسمية عدد 64.

[2] - حواس صباح:المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة محمد ثلمين دباغين سطيف 2، 2014-2015، ص35.

[3] - عبد الناصر جابي :تقييم وطني لمشاركة المواطنين و المجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر ، مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية ص5. تاريخ الإطلاع 2018/12/15 .

ب- المجتمع المدني في ظل دستور 1976 :

كرس دستور 1976 م الأحادية السياسية ، والإعلامية و النقابية وتلك المرتبطة بتنظيم المواطنين في جمعيات ، فكان أقل تحررا و تفتحا على الحركة الجمعوية و أكثر تشددا في مراقبتها ، رغم تأكيده على أن الحرية الجمعيات معترف بها ، شدد الدستور على عواقب التعارض مع مبادئ وحدة الشعب و التـــــراب الوطني و الأمن الداخلي و الخارجي للدولة و الثروة الإشتراكية ومصالح المجموعة الوطنية [1].

استمر الوضع إلى غاية سنة 1987 م التي تعد محطة تاريخية أخرى عرفها الإطار القانوني للمجتمع المدني ، تمثلت في صدور القانون 87 -15 ، المتعلق بالتنظيمات غير السياسية و بالذات في 21 جويلية 1987م ، الذي كان أكثر تسامحا ولكنه من جهة أخرى لم يكن تحرريا بشكل كبير، حيث حدد الإطار الذي لا يجب على الجمعيات أن تخرج عليه ، فالمادة 4 منه تشترط على الجمعيات عدم العمل ضد الوحدة الوطنية و دين الدولة واللغة الوطنية ، وهذه الشروط لا يمكن أن تشغلها السلطات العمومية لتبرير تعسفها ضد الحركة الجمعوية[2].

ثانيا: المجتمع المدني في ظل دستور 1989 :

بعد المصادقة على دستور 1989/02/23 م ، دخلت الجزائر مرحلة التعددية السياسية و الإنفتاح الديمقراطي فأصبح يحق المواطنين تكوين النقابات والجمعيات ، وهو ما تم بشكل مكثف و سريع ، مما أدخل تنظيمات المجتمع المدني في زخم ديناميكية لم يسبق لها مثيل من قبل فقد نصت المادة 39 على أن " حريات التعبير و إنشاء الجمعيات و الإجتماع مضمونه للمواطنين ".
كذلك نصت المادة 40 منه على أن " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به " ، أما المادة 53 فقد نصت على أن " الحق النقابي معترف به و يمارس في إطار القانون "[3].

---

[1]- المادة 73 من دستور 1976.
[2] - حواس صباح : مرجع سابق، ص36.
[3]- مرسوم رئاسي رقم 18/89 : مؤرخ في 28 فيفري 1989 ، يتضمن اصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الموافق عليه في استفتاء 1989/02/23 م الجريدة الرسمية عدد 09 مؤرخة في مارس 1989 م

و تجدر الإشارة في هذا المقام بأن المؤسس الدستوري بموجب المادة 40 من الدستور عند الإقرار بحق تكوين الأحزاب السياسية استعمل مفهوم الجمعية السياسية بدل الحزب ليلغي هذا التعريف في التعديل الدستوري لسنة 1996 م الذي ينص في مادته 42 من حق إنشاء الأحزاب السياسية.

وبذلك يكون دستور 1989 م قد وضع قطيعة على مستوى الخيارات الإيديولوجية للدولة الجزائرية فلم يتضمن النص عن الخيارات الاشتراكية في الميدان الإقتصادي كما كان سائدا في الدستورين السابقين، واعتراف بالتعددية في الميدان السياسي و الإعلامي و النقابي كما ساهم في صدور القانون 90-31 الصادر في 4 ديسمبر 1990 م الخاص بالجمعيات[1].

ثالثا : المجتمع المدني في ظل دستور 1996 م[2] :

بموجب التعديل الدستوري لسنة 1996 م أكد المؤسس الدستوري في نص المادة 33 على "الحق في الدفاع عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعلى أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة " وتتضح هذه الحقوق أكثر في نص المادة 41 التي تنص على أن حريات التعبير و إنشاء الجمعيات والإجتماع مضمونة للمواطن كما يدرج الدستور مادة خاصة للتمييز بين الجمعية و الحزب وهي المادة 42 المتعلقة بالحق في إنشاء الأحزاب حيث تنص على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به و مضمون .

بعد ذلك تقر المؤسسة الدستورية في مادة أخرى عن حق إنشاء الجمعيات تحديدا و تشجيع الدولة لها وهي المادة 43 التي تنص على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية ، يحدد القانون شروط و كيفيات إنشاء الجمعيات واضعا الفروق بين الجمعية و النقابة من خلال المادة 56 التي تنص على أن الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين .

[1] - عبد الناصر جابي ، مرجع سابق ،ص 37.
[2] – عبد الناصر جابي، نفس المرجع، ص ص37-38.

2- سوسيولوجيا السلوك الاجرامي :

1- خصائص السلوك الاجرامي:

اوضح "هول" أن هناك سبع خصائص لابد من توافرها للحكم على السلوك بأنه اجرامي: وهي

1- الضرر: وهو المظهر الخارجي للسلوك الاجرامي الذي يؤدي الى الاضرار بالمصالح الفردية أو الاجتماعية او بهما معا ، وهذا الركن المادي للجريمة فلا يكفي القصد او النية بمفرده.

2- يجب ان يكون السلوك الضار محرما قانونا ومنصوصا عليه في قانون العقوبات.

3- لابد من وجود تصرف يؤدي الى وقوع الضرر ، سواء كان ايجابيا او سلبيا ، عمديا او غير عمدي ، ويقصد بذلك توافر عنصر الاكراه.

4_ توافر القصد الجنائي أي وعي الفرد التام بما اقدم عليه من سلوك اجرامي ومسؤوليته عنه، فالجريمة التي يرتكبها الانسان العاقل عن قصد ورغبة التصميم تختلف عن تلك التي يكره الانسان عليها، أو التي يرتكبها الطفل او المجنون.[1]

كما يمكن اضافة بعض الخصائص على النحو التالي:

5- يجب أن يكون هناك توافق بين التصرف والقصد الجنائي ويعطي "هول" مثالا على ذلك برجل الشرطة الذي يدخل منزلا ليقبض على شخص بعد تنفيذ أمر بالقبض، هذا الرجل لا توجه اليه تهمة دخول المنزل بقصد ارتكاب الجريمة ، لأن التصرف والقصد الجنائي لم يلتقيا معا.[2]

6- يجب توافر العلاقة الفعلية بين الضرر المحرم قانونا وسوء التصرف او السلوك حتى يمكن تجريمه فالجاني لا يسأل عن نتيجة فعله الا اذا كانت هناك رابطة سببية بين الفعل والجريمة.

7- يجب النص على عقوبة للفعل المحرم قانونا ، وهذا هوا مبدأ الشريعة الذي يقرر انه لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن الا بنص.[3]

---

[1] - معتز سيد عبد الله واخرون: علم النفس الجنائي ، دار غريب ، القاهرة ،1995 ، ص 44.
[2] - المرجع نفسه ، ص45.
[3] - انظر قانون العقوبات: المادة الاولى ، نسخة 2015.

2- مظاهر السلوك الاجرامي في المجتمع :

يعتبر السلوك الاجرامي بأنواعه المختلفة بأنه افعال اجرامية يعاقب عليها معظم التشريعات الموجودة في العالم اذ انها تشكل سلوكا متجانسا فهي تختلف وتتنوع اسبابها ودوافعها من مجتمع الى آخر ومن الممكن في هذا العنصر الجمع وحصر اكثر الجرائم التي يتم ارتكابها في كل المجتمعات والتي تعد من أقدم مظاهر الاجرام منذ ظهور البشرية وهي على النحو التالي:

1- جريمة القتل: وهي سلوك اجرامي يلجا الفرد الى ممارستها لعدة اسباب ودوافع بحيث يقتل النفس لأجل تحقيق غايات نفسية أو اجتماعية أو مادية.

2- جريمة السرقة : تمثل جريم السرقة واحد من اكثر انماط السلوك الاجرامي انتشارا في العالم والتي يلجا اليها الفرد من أجل تحقيق مكاسب مادية وتحقيق لغاياته.

3- جريمة الرشوة: يتمثل السلوك الاجرامي في جريمة الرشوة السلبية في طلب المستخدم او قبوله بغير حق ، مقابل عمل من الأعمال المنوطة به أو الامتناع عن ادائها بغير علم رب العمل،[1] وهي اخطر الجرائم التي تعاني منها الدول باسرها، وذلك لتأثيراتها السلبية والبليغة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي.[2]

4- الجريمة الجنسية: يمكن تصنيف السلوك الجنسي الى سلوك جنسي مقبول وسلوك جنسي غير مقبولو يعتمد هذا التصنيف على التقاليد والثقافة والتدين في المجتمع فقد يكون سلوك جنسي مقبول في بلد ما وغير مقبول في بلد اخر وقد يكون غير مقبول في كل المجتمعات مثال على ذلك جريمة الاغتصاب والذي يعتبر سلوك شاذ نظرا لتميزه بالإكراه والعنف واستعمال للقوة المفرطة دون موافقة الضحية ورغم عنها.[3]

---

[1] - احمد موسي محمد حنتول :انماط السلوك الاجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدي عينة من المودعين في سجون المنطقة الغربية ، رسالة ماجستير ، قسم علم النفس ، جامعة ام القري ،السعودية، 1452، ص ص 28-32.

[2] - سفيان سيخي وفاهم عزري: جريمة الرشوة في القطاع الخاص وفقا للقانون رقم 06-01، رسالة ماستر،اشراف بن فردية محمد،كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون الخاص والعلوم الجنائية،2014، ص07.

[3]- هشام عبد الحميد فرج :الجريمة الجنسية، ادارة الطب الشرعي ، محافظة القليوبية ، طبعة الاولى، 2005، ص 21.

5- جريمة الارهاب: هي كل فعل من افعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه او اغراضه يقع تنفيذا لمشروع اجرامي فردي او جماعي، والهدف منه القاء الرعب والهلع في اوساط المجتمع عن طريق تعريضهم للخطر او بهدف الضغط على سياسات الدول المنتهجة في مجالات معينة.[1]

6- جريمة الاختطاف: من الجرائم الخطيرة والتي تمس أمن وسلامة المجتمع فهي تشمل على السيطرة والتخويف بغرض الابتزاز المادي او المساومة لأهل المختطف وقد عرفها قانون العقوبات الجزائري بانها، الاعتداء على حرية الاشخاص بأبعادهم عمدا وحجزهم بدافع طلب فدية والحصول على المال.[2]

7- جريمة المخدرات: تعد جريمة المخدرات من اكبر مظاهر السلوك الاجرامي تأثيرا على المجتمع فهي مشكلة مركبة ومتعددة المكونات فلا هي طبية بحتة ولا نفسية خالصة ولا هي مشكلة اجتماعية من أولها الى آخرها، لذلك وجب على جميع الشرائح العريضة للمجتمع ،ولا تكفي التخصصات ولا الهيئات الحكومية للقيام بالمهمة ولكن لابد من اضافة الى ذلك أدوار تقوم بها الاسرة الى جانب ما يمكن ابتكاره من صيغ للجمعيات ، أوالتنظيمات الاجتماعية الغير الحكومية من أجل الوقوف على أسباب هذه الظاهرة والبحث على سبل مكافحتها.[3]

8- تفاقم جريمة الانتحار: من خلال دارسات قام بها بعض الباحثين الجزائريين أن جريمة الانتحار ومحاولة الانتحار بلغت 100 جريمة من اصل 1800 جريمة أي بنسبة 5,56 % وهي نسبة تستدعي الوقوف عندها خاصة في المجتمع الجزائري ويؤكد الباحثين الاجتماعين في تفسيرهم لظاهرة الانتحار انه ليس المجتمع هو الذي يعطي نظرة عن الانتحار وانما الانتحار هوالذي يعطي نظرة عبىء المجتمع.[4]

---

[1]- محمد الامين البشري: التحقيق في الجرائم المستحدثة ، جامعة نايف العربية، الرياض، 2004، ص 142.

[2] - انظر المواد 293 - 294 من قانون العقوبات الجزائري ، ص 79.

[3] - مصطفي سويف: المخدرات والمجتمع، سلسلة عالم المعرفة،الكويت،1996،ص24.

[4] - عبد الباقي غفور: مظاهر الاجرام في المجتمع الجزائري في فترة الممتدة من 2005 حتي 2008 دراسة انتربولوجية من خلال اسبوعية الخبر حوادث، اطروحة دكتوراه، شعبة الثقافة الشعبية، اشراف لرمضان محمد،منشورة،تلمسان،2015،ص 188.

3- الاتجاهات المفسرة للسلوك الاجرامي :

3-1- الاتجاه البيولوجي لتفسير السلوك الاجرامي:

من ابرز رواد هذا الاتجاه العالم سيزاري لمبروزو حيث يري ان نمط المجرمين بالولادة يتميز بالتشويه او الشذوذ مثل عدم تناسق الجمجمة وعرض الفك الاسفل والذقن الضيق ونتوء عظام الخدين وكثافة شعر الراس والجسم، وكان لمبروزو في بدء عرض نظريته يعتقد ان المجرمين بالولادة يشكلون جميع[1] المجرمين بنسبة 100% تقريبا ولكنه فيما بعد خفف نسبتهم الى40% واعتبرهم صنفا بين خمس أصناف من المجرمين وهم :[2].

1/ المجرم بالميلاد او بالغريزة: ويتميز بسمات ذهنية وعقلية ومزاجية تمثل ردة فعل وراثية الى صفات وسمات الانسان الاول.

2/المجرم المجنون: وهو مصاب بنقص عقلي يفقده ملكة التميز بين الخير والشر وهو يشبه في تصرفاته المجرم بالفطرة.

3/ المجرم بالعادة: ويتميز بضعف خلقي وادمان الخمر ومن جرائمه السرقة، خيانة الامانة، الرشوة والنصب.

4/ المجرم بالصدفة: يتميز بعدم ميل اصيل الى الاجرام وانما يخضع الى مؤثرات خارجية طارئة فيعجز عن تقدير نتائج وعواقب فعله.

5/ المجرم بالعاطفة: ويرجع سلوكه الاجرامي الى اسباب عاطفية مثل الحب والغضب والحقد والغيرة والحماس والدفاع عن الشرف ويتميز بشعور مرهف وحساسية مفرطة.

ومما سبق يتضح بجلاء سيطرة الاتجاه البيولوجي على تفسير لمبروزو للسلوك الاجرامي، حيث ارجع اسباب الجريمة الى صفات انحطاطية معينة موكدا في ذلك على الحتمية البيولوجية، على الرغم من اختلاف الظروف الاقتصادية والبيئية.[3]

---

[1] - صلاح حسن احمد العزي: دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الاجرامي ،دار غيداء للنشر والتوزيع،عمان،2010،ص 133.

[2] - صلاح حسن احمد العزي:مرجع سابق ، ص 133.

[3] - عدلي محمود السمري: علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،2008،ص74- 76.

3-2- الاتجاه النفسي في تفسير السلوك الاجرامي :

يعتقد اصحاب هذه المدرسة وعلى رأسهم عالم النفس الشهير(سيغموند فرويد) أن شخصية الفرد لا تتأثر كثيرا بالوراثة أو تكوين الجسم بل تتأثر الى حد كبير بالعوامل النفسية التي تتكون خلال مرحلة الطفولة المبكرة نتيجة العلاقات الخاصة والتصرفات المتبادلة بين أفراد الاسرة ولقد بدا فرويد في تفسيره للسلوك الاجرامي بتقسيم النفس الى ثلاث اقسام هي:

1-الذات(النفس): وهو القسم الذي يحوي الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة والنزعات الغريزية وتكمن هذه الرغبات والميول فيما وراء الشعور أو ما يسمي اللاشعور.

2-الانا(العقل): هو ذلك الجانب العاقل من النفس، وهو ايضا الجانب الشعوري الذي يلمس الواقع لذلك فهو يحاول ان يقيم نوعا من الانسجام والتآلف والتكيف بين النزعات الفطرية الغريزية من جهة وبين العادات والتقاليد والمبادئ الاجتماعية من جهة اخرى.

3-الانا العليا(الضمير): ويمثل الجانب المثالي من النفس البشرية حيث توجد فيها المبادئ السامية ، وتكمن الروادع التي تولدها القيم الدنية والخلقية والاجتماعية وهو ما يعرف بالضمير ومهمته مراقبة الأنا ومساءلتها عن أي تقصير في أداء وظيفتها التوجيهية للنزعات الفردية.

ويرجع فرويد السلوك الاجرامي اما الى عجز الأنا عن تكيف الميول الفطرية والنزاعات الغريزية لدي الشخص مع متطلبات وتقاليد الحياة الاجتماعية أو عن التسامي بها ، أوعن كبتها واخمادها في اللاشعور، واما الى انعدام وجود الأنا العليا وعجزهاعن أداء وظيفتها في الرقابة والردع، وفي كلتا[1] الحالتين تنطلق الشهوات والميول الغريزية من عقالها الى حيث تتلمس الاشباع عن طريق السلوك الاجرامي.[2]

[1] - عصمت عدلى: الجريمة وقضايا السلوك الانحرافي بين الفهم والتحليل، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ، 2009، ص206.

[2]- عدلي محمود السمري: مرجع سابق ، ص94.

3-2- الاتجاه الاجتماعي في تفسير الجريمة :

قام أنصار هذا الاتجاه بعدة دراسات بينت لهم صلة السلوك الاجرامي ببعض العوامل الاجتماعية كالفقر وتفكك الأسرة وصحبة الاشرار،ومن أبرز هذه نظريات الاتجاه الاجتماعي نظرية "اميل دوركايم" الذي يري أن الجريمة ماهي الا ظاهرة اجتماعية تمتد جذورها وترتبط بالأوضاع الاجتماعية في المجتمع ،وارجع سبب الجريمة الى ضعف التكافل الاجتماعي وتماسك الجماعات وانه كلما زادة الفردانية وقل التضامن ادى ذلك الى حالة من الانفعالات ولانظام واختلال في القيم والمعايير الاجتماعية وتفشي الاغتراب مما يحرض الفرد الى ارتكاب سلوكات اجرامية رغم عنه وبطريقة لا ارادية وحتمية ، في حين يري "جبرائيل تارد" في نظريته التقليد والمحاكاة أن المجرم لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات الآخرين ويرتكب الجريمة بإيحاء منهم وخلاصة نظرية " تارد" أن السلوك الاجرامي مكتسب يتم عن طريق التقليد والمحاكاة بنماذج اجرامية[1].

ويذهب "ماكس فيبر" من خلال نظرية الدور الى تفسير سلوك الأفراد من خلال معرفة أدوارهم الاجتماعية ،ويعني ذلك أن معرفة الدور الاجتماعي الذي يشغله الفرد يساعد على تنبؤ سلوكه اليومي والتفصيلي ، وخلاصة نظرية الدور هو ان الدور الذي يشغله الفرد يظهر لنا نوع او طبيعة السلوك الاجرامي المرتكب من خلال رؤية انعكاسية على الدور الذي يشغله في المجتمع[2].

[1]- صلاح بن محمد رفيع العمري: العود الى الانحراف، دراسة ميدانية على بعض المودعين في ضوء العوامل الاجتماعية، الرياض،2002،ص 55.

[2] -انظر: النظريات الاجتماعية: http\\qu ,edu,iq,el, course, vieu، يوم الثلاثاء 29 جانفي 2019 ، على الساعة 17:14 مساءا.

أما "سندرلاند" فقد اعتبر التفكك الاجتماعي هو السبب الرئيسي للسلوك الاجرامي ويمكن تلخيص هذه النظرية في النموذج الآتي[1] :

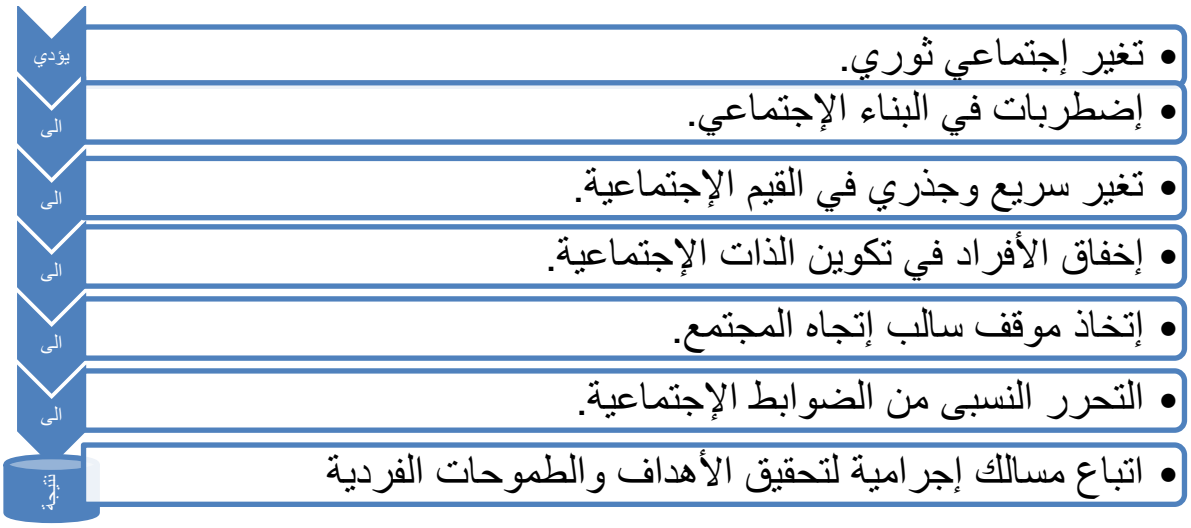

المصدر : إعداد الطالبان بواسطة MICROSOFT WORD

وفي الأخير يتفق اصحاب هذا الاتجاه أن هناك عنصرين أساسين في ثقافة المجتمع وفي تنظيمه الاجتماعي ، فالعنصر **الأول** يشتمل على تلك الأهداف التي ترسمها الثقافة لأفراد المجتمع، و**الثاني** يشمل التركيب الاجتماعي الذي يتيح لهؤلاء الأفراد تسلق سلم التحولات الاجتماعية وحين يختل التوازن بين الأهداف وبين وسائل تحقيق هذه الطموحا أي مجتمع من المجتمعات ، فانه يتعرض الى حالة من الأنومي أو عدم التنظيم وبتالي تنتشر حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الاجتماعي للأفراد ويصبح كل فرد من افراده معرض لارتكاب السلوك الاجرامي.[2]

[1] - عبد الله احمد المصراتي: في اجتماعيات الجريمة والانحراف ، قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة والانحراف الاجتماعي ، ليبيا ، ص 13.
[2] - صلاح بن محمد ال رفيع العمري ، مرجع سبق ذكره ، ص 55.

3-4-الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الاجرامي :

تنطلق المدرسة التكاملية في تفسيرها للسلوك الاجرامي من نقاط رئيسية ثلاث ، وهي الشمولية أي أنها لا تربط الجريمة بالفرد أو الفاعل فقط ، والنقطة الثانية عدم الارتباط باختصاص معين بل حاولت الجمع بين كل التخصصات التى عالجت السلوك الاجرامي، والنقطة الثالثة وهي تعدد العوامل في تفسير الجريمة وهي بذلك تنظر الى الانسان بأنه وحدة متكاملة (عضوية، نفسية،اجتماعية) [1].

ومن أنصار المذهب التكاملي الذي يجمع بين العوامل النفسية والاجتماعية نظرية الاحتواء للعالم الامريكي "والتركلس" التى ترجع السلوك الاجرامي الى ضعف او فشل الاحتواء الداخلي، وفي مدى مقاومته لعوامل الدفع المتمثلة في توترات داخلية واتجاهات عدوانية وشعور بالنقص وعدم الصلاحية ، في حين تظهر قوة الاحتواء الخارجي في درجة مقاومته للضغوط الاجتماعية مثل سوء الحالة الاقتصادية أو الصراعات الأسرية وعوامل جذب متمثلة في صحبة السوء والجماعات المنحرفة[2].

في حين يري أصحاب نظرية الفرصة(كون وفيلسون) أن حدوث الجريمة المكاني والزماني يستوجب الظروف الممهدة للمرور الى الفعل الاجرامي مثل سهولة الهدف، انعدام الرقابة او ضعفها مع توفر استعدادات اجرامية للشخص المدفوع للجريمة، كما يري اصحاب هذا الاتجاه ان نظرية الاغتراب هي نظرية تكاملية تعكس حالة البناء الاجتماعي من جوانبه الثقافية والاجتماعية والشخصية ،تؤدي الى فهم اقرب لواقع الجريمة والاغتراب هوحالة انفصال عن القيم والمعاني والمعايير وفقدان السيطرة نتيجة لغياب القدرة على التأثير في المحيط الاجتماعي للفرد المتمثل في غياب الأهداف والقيم والضوابط الاجتماعية للسلوك[3].

وخلاصة القول أن النظرة التكاملية للسلوك الاجرامي ربما تحقق الفهم الافضل والتفسير المناسب له ، بما يعين على التنبؤ به في المستقبل وبالتالي امكانية التحكم فيه أو ضبطه ، كما يري اصاب هذا المنحى أو المدافعون عنه[4].

---

[1] -اكرم عبدالرزاق المشهداني: واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي،الرياض،2005،ص 146.

[2] فاروق عبد الرحمن مراد: النظريات الحديثة في تفسير السلوك الاجرامي، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب،الرياض،1987،ص25.

[3] - اكرم عبد الرزاق المشهداني ، مرجع سابق ، ص147.

[4] - محمد شحاته ربيع واخرون: علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،الرياض،1994،ص134.

3-5-الاتجاه الاسلامي لتفسير السلوك الاجرامي :

حرص الاسلام منذ فجره على بناء مجتمع سليم ولا يمكن اقامة مجتمع سليم بلا اعداد الافراد فقد كان للفرد النصيب الأوفى في مهمة البناء والاعداد وكان دائما محل الرعاية والاهتمام اذ بذل الفقهاء المسلمون ما في وسعهم من أجل الوصول الى تحليل وتفسير السلوك الاجرامي من خلال التصور الاسلامي من اجل وضع قواعد تحكم عملية اصلاح وتهذيب الفرد وركز هذا الاتجاه على مرحلتين فالأولى هي الصياغة الاخلاقية الموحدة ومعني ذلك أن هذه الشريعة جاءت من أجل وضع انساني متطور لا يتحقق الا بتعامله مع صيغ انسانية منفردة للطبائع البشرية والتي ينبغي ان تتوحد في اتجاه واحد[1].

وفي نفس الاتجاه الذي نادي به المصطفي محمد صلى الله عليه وسلم بقوله (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكي عضو تداعي له سائر الجسد بالسهر والحمي) والمرحلة الثانية وهي تربية الضمير الديني لدي الفرد الذي يربطه بالرقيب الذي لا ينام، ذلك المبدع الذي يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور وعندئذ يكون من الصعب على الفرد وهو بهذه الصورة ان ينحرف بسلوكه عن طريق الخير والرشاد لذا فان السلوك الاجرامي ينشا من الخطأ في التصور والوهم في التفكير الذي يؤدي الى قلب الحقائق وما الظاهرة الاجرامية في المجتمع الا نتيجة لإصابة بعض افراده بهذا المرض الخطير الذي ينتج عنه انحراف في التفكير واضطراب في النفس يؤدي الى احتراف السلوك الاجرامي دون شعور او احساس بالخطيئة المقترفة لقناعته بما يقوم به عمل مباح ومشروع ومما سبق ذكره فان الاسلام قد اعتمد على الجانب الروحي ومحاولته لتفادي الوقوع في المحظور عن طريق تربية الضمير ووقاية القلب من الامراض وتطهيره وحمايته من العلل التى تصيبه من خلال ربط كل تعامل بالتقوي[2].

قال سبحانه وتعالى _""يا أيها الذين آمنو إتقو الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون""[3].

---

[1]- محمد شلال حبيب: اصول علم الاجرام، مطبعة جامعة بغداد،العراق،1985،ص 143.

[2] - محمد شلال حبيب ، مرجع نفسه ، ص 150.

[3] - سورة ال عمران ، الاية ، 102.

4- عوامل السلوك الاجرامي:

تعددت آراء وكتابات المختصون والباحثون الاجتماعيون حول تصنيف عوامل السلوك الاجرامي غير أن اغلبهم يقسم العوامل الى فرعين رئيسين وهما عوامل داخلية واخري خارجية وسيتم التفصيل في ذلك كما يلي:

العوامل الداخلية للسلوك الاجرامي

تختلف العوامل عن الأسباب في كونها لا تؤثر تأثيرا مباشرا في انتاج السلوك الاجرامي بل تؤثر في الاسباب فتقويها مما يسهل ارتكاب الجريمة ففيما يكون محل الأسباب ذات الفرد فان محل العوامل خارج في غالبيته عن ذاته وتؤثر العوامل في وسائل المقاومة واخرى مؤثرة في الغريزة أو في نوع الجريمة[1].

ويقصد بالعوامل الداخلية للإجرام تلك العوامل المتصلة بشخص المجرم ، كذلك المتصلة بتكوينه الطبيعي، والوراثي، المرض، السن، السلالة والجنس، والادمان على الخمور والمخدرات[2].

التى تؤدي دورا مزدوجا ينتهي بارتكاب الجريمة، فهي أما ان تضعف المقاومة وأما ان تقوي طغيان الغريزة ، وأما ان تقوم بالدورين معا فتؤجج الغرائز وتضعف المقاومة فالعقل اذا تعطل تعطلت معه بقية الأجهزة التى تعمل الا به فلا عجب بعد ذلك ان تقع جميع انواع الجرائم فلا يفهم السكران حينئذ لا نصوص الدين ولا مواد القانون التى تنهي او تعاقب على ارتكاب الجريمة[3].

والدليل على أن هذه العوامل لا تعد اسباب للجريمة بقدر ماهي ظروف مهيئة لها، ولا تؤدي بمفردها الى الجريمة عرضا في أحوال نادرة ، ومن ثم لا توقع الفرد في الجريمة الا اذا كان لديه من الاصل ميل اجرامي[4].

---

[1] - منصور رحماني: علم الاجرام والسياسة الجنائية ، دار العلوم، جامعة سكيكدة ، 2006، ص 100.

[2] - عماري سالم: العوامل الاجرامية في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية ، اشراف زيدومة درياس، جامعة الجزائر1 ، 2014 ، ص 05.

[3] - منصور رحماني: مرجع نفسه ، ص 101.

[4] - صلاح حسن احمد العزي: دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الاجرامي، دار غيداء ، عمان،2010،ص 132.

العوامل الخارجية للسلوك الاجرامي :

يطلق على مجموعة العوامل الخارجية المفسرة للسلوك الاجرامي بالعوامل البيئة الاجرامية ، وهذه العوامل متعددة منها ما يتصل بالبيئة الاجتماعية الخاصة بالفرد ، مثل الأسرة والمدرسة ومحيط العمل او المهنة ومنها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية سواء اتصل ذلك بظروف اقتصادية عامة تخص المجتمع ام بظروف خاصة بفرد معين ومن هذه العوامل ايضا ما يتعلق بالبيئة الثقافية المحبطة بالفرد وما يتصل بذلك من تعليم ووسائل اعلام ومن تأثير الدين والعادات والتقاليد داخل مجتمع ما.[1]

ومن هذه العوامل كذلك ما يتعلق بالبيئة السياسية التى ينشا فيها الفرد سواء تعلق ذلك بسياسات خارجية قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على سلوك الفرد داخل المجتمع او سياسات داخلية تؤدي الى انتشار نوعية معينة من الجرائم نتيجة ما تنتهجه الدولة من سياسات عامة او تشريعية معينة ومن العوامل الخارجية ما يطلق عليه العوامل الطبيعية او ما يرتبط بها من دراسة العلاقة بين مناخ ما او بين بيئة مكانية معينة وبين الميل الى ارتكاب نوعية معينة من الجرائم، والحقيقة ان الجريمة يقف وراء ارتكاب مجموعة من العوامل التى سبق واشرنا اليها التى يعضد بعضها بعضا وتتفاعل فيما بينها منتجة في النهاية جريمة معبرة عن شخصية المجرم[2].

5- تصنيفات السلوك الاجرامي

طرق تصنيف الجرائم: لتصنيف الجرائم معايير متعددة ومتداخلة هي[3].

5-1-التصنيف المعياري:

- المعيار التشريعي :

يحدده المشرع في القوانين والأنظمة العقابية المختلفة ، السماوية منها والوضعية التي تحدد الشرائع وصفا دقيقا لكل فعل محرم تضع له عقابا يأخذ في الاعتبار مختلف الظروف التى من شأنها أن تسهم في وصف وتصنيف نوع الجرم المكتسب.

---

[1] - بشير سعد زغلول: دروس في علم الاجرام ، جامعة القاهرة ، 2007 ، ص 85.

[2] - مرجع نفسه ، ص55.

[3] - محمد الأمين البشري: أنماط الجرائم في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض،1992، ص 81.

- معيار الخطورة أو الجسامة على أمن المجتمع:

هناك جرائم تنعكس خطورتها بما تحدثه من هزة في المجتمع وبما تسببه من خوف عام او احساس بعدم الطمأنينة ويختلف معيار الخطورة والجسامة من مجتمع لأخر ومن سلطة تشريعية لآخري وهنا تظهر مفارقات تصنيفية واضحة عندما نجد في المجتمع نمطا اجراميا يوصف بالجسامة وينال مقترفها اشد العقاب على النقيض اللامبالاة أو التشجيع والتحفيز لذات الفعل[1].

ويمكن تصنيف المعايير على حسب النوع على النحو التالي [2]:

- **معيار نوعية الجاني:** أي اذا كان الشخص مرتكب الجريمة طفلا ام شابا ام بالغا، امراة او رجل ، فردا عاديا او رجل دولة ، عصابة منظمة.

- **معيار نوعية المجني عليه:** باعتباره عامل مؤثر في حدوث الفعل الاجرامي، لذلك تراعي الأنظمة والقوانين بمختلف مدارسها صفة المجني عليه وعلاقته بالجاني والاشياء المتعلقة بالجريمة في تصنيف العقوبات ومعاملة المذنب.

- **معيار الاسلوب الاجرامي:** أي الطريقة التى تنفذ بها الجريمة والوسائل المستخدمة اثناء التخطيط لارتكاب الجريمة وبعد تنفيذها وكيفية التصرف في جسم الجريمة وعائداتها على ضوء هذه المعايير سنتناول تصنيفات السلوك الاجرامي في الشريعة الاسلامية والقانون والتصنيف الاجتماعي للجرائم.[3]

5-2- تصنيف السلوك الاجرامي في الشريعة الاسلامية :

تصنف الشريعة الاسلامية السلوك الاجرامي الى ثلاث فئات هي:

1- جرائم الحدود :

وهي الجرائم المعاقب عليها بحد ، والحد هو العقوبة المقدرة حقا لله تعالى ، وجرائم الحدود معينة ومحدودة العدد وهي سبع جرائم تشمل الزنا ، القذف، شرب المسكر، السرقة، الحرابة ، الردة و البغي. ولا تقبل الاسقاط أو التعديل أو التغييرأ و التنازل ، لا من الافراد ولا من الجماعة والغرض من هذه بالعقوبات دفع الفساد عن الناس وتحقيق الصيانة والسلامة لهم[4].

---

[1] - حيزية حسناوي: انماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، مذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة، اشراف داود معمر، جامعة عنابة،2012،ص128.

[2] - المرجع نفسه ، 129.

[3] - حيزية حسناوي ، مرجع سابق،ص 130.

[4] - عبد الباقي غفور: مظاهر الاجرام في المجتمع الجزائري في الفترة الممتدة من 2005 حتي 2008.رسالة دكتوراه ،قسم التاريخ شعبة الثقافة الشعبية، اشراف رمضان محمد،منشورة،تلمسان.2015،ص 63.

2-جرائم القصاص والدية :

هي جرائم الاعتداء على النفس بإزهاق روح أو بقطع عضو او بأحداث جرح وهي جرائم التى يعاقب عليها بقصاص أو دية وكل من القصاص أو الدية عقوبة مقدرة للأفراد بمعني انها مقدرة ومحددة فليس لها حد اعلى أو ادني وهي حق للمجني عليه ان يعفو عنها اذا شاء فاذا عفا اسقط العفو العقوبة المعفو عنها وجرائم القصاص والدية خمس وهي :القتل العمد، القتل شبه العمد، القتل الخطأ، الجناية على ما دون النفس عمدا، الجناية على ما دون النفس خطا، ومعني الجناية على ما دون النفس الاعتداء الذي لا يؤدي للموت كالجروح[1].

وفي الآية الاتية ملخص لجرائم القصاص بأنواعه، يقول تعالي ""يا ايها الذين امنو كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفي له من اخيه شى فاتباع بالمعروف واداء الله بإحسان""[2].

3/جرائم التعزير:

وهي التى لم ينص الشارع على عقوبة لها بنص قراني، او حديث نبوي مع ثبوت نهي الشارع عنها لأنها فساد في الارض وقد تكون جريمة اعتداء مباشر على المجتمع او على اوامر الله ونواهيه من غير ان يكون ثمة اعتداء على شخص معين مثلا جريمة تارك الصلاة والزكاة فهي اعتداء على حقوق الله تعالى والعقاب يكون حق لله تعالى ولا يقبل السقوط او العفو الا ان يتوبوا مثل المرتد لان العقاب يحمل على الواجب[3].

وتتنوع جرائم التعزيز الى نوعين رئيسين هما[4]:

1/ جرائم شبيهة بجرائم الحدود او بجرائم القصاص: وليست هي في الحقيقة لتخلف ركن من اركانها، ولذلك سقط الحد والقصاص لتخلف هذا الركن، كتخلف الحرز في السرقة، وتخلف الايلاج في الزنا، وعدم التلفظ بكلمة الزنا في القذف او التشبه بمن يشرب الخمر دون ان يشربها.

2-**جرائم لا تشبه جرائم الحدود او جرائم القصاص:** وهذا النوع قد يفوق في العدد النوع الاول من جرائم التعزير.

---

[1] - وادي عماد الدين ، مرجع سابق ، ص19.
[2] - سورة البقرة الآية 178.
[3]- محمد ابو زهرة: الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي، دار الفكر العربي ، القاهرة،1998، ص93.
[4] - وادي عماد الدين: مرجع سابق ، ص 20.

ولذا قسم ابن تيمية جرائم التعزير من ناحية اصل التكليف الى قسمين[1]:

الاول: ما يكون عقاب على امر وقع النهي الشارع عنه وذلك مثل الغش التزوير وشهادة الزور، وتقبيل الاجنبية، وتطفيف الكيل والميزان، وخيانة الامانة، والادعاء على الناس بالباطل وغير ذلك من ارتكاب ما نهي الله عنه وتتابع هذه الجرائم في حال ثبوتها قضائيا.

الثانية: تكون العقوبة فيه ترك واجب او الامتناع عن اداء حق، والعقوبة فيه للحمل على الواجب وذلك كعقوبة تارك الزكاة فتكون العقوبة للحمل على الاداء فاذا ادي فانه لا ينزل عليه العقاب وهكذا نجد الجرائم منها ما هو ايجابي بارتكاب ما نهي عنه المشرع ومنها ما هو سلبي بالامتناع عن الواجب عليه والعقوبة الاولى لذات الجريمة والثانية لمنع استمرارها.

5-3- التصنيفات القانونية للسلوك الاجرامي:

تقسيم الجرائم حسب جسامتها تقسم الجرائم من حيث جسامتها الى ثلاث انواع وهى الجنايات والجنح والمخالفات، والتقسيم هنا حسب العقوبة المقررة لكل نوع منها.

الجنايات: حددت المادة 05 الفقرة الاولى من قانون العقوبات الاصلية في المواد الجنائية كالاتي[2]:

الاعدام _ السجن المؤبد، السجن المؤقت لمدة تتراوح بين 5و20 سنة .

حددت الفقرة الثانية من ذات المادة العقوبات الاصلية في مواد الجنح كالاتي[3]:

الحبس مدة تتجاوز شهرين(2)الى خمس(5) سنوات مالم يقدر القانون حدود اخري وغرامة تتجاوز 2000 دج.

المخالفات: حددت الفقرة الثالثة من ذات المادة العقوبات الاصلية في مواد الجنح كالاتي:

الحبس من يوم واحد الى شهرين والغرامة من 20 الى 2000 دج.

ويجب ان ننتبه الى ان التقسيم للجرائم الى جنايات وجنح ومخالفات، ليس ثابتا دائما، ولكنه يختلف باختلاف الزمان والمكان فما قد يعتبر جناية في وقت من الاوقات قد يصبح جنحة اومخالفة تبعا للتغير الذي يطرا على القيم الاجتماعية اوالسلطة السياسية التى تملك التشريع.

---

[1] - محمد ابو زهرة ، مرجع سابق ، ص 92.

[2] - قانون العقوبات الجزائري: الباب الاول ، العقوبات المطبقة على الاشخاص الطبيعية ، المادة 5 ، نسخة 2012.

[3] - نجيب بوالماين: الجريمة والمسالة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية، اطروحة دكتوراه دولة ، شعبة علم اجتماع التنمية، اشراف بلقاسم سلاطينه ، منشورة، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008 ، ص 99.

5-4- التصنيفات الاجتماعية للجرائم:

ومن وجهة اخرى تقسم الجرائم من الناحية الاجتماعية الى عدة انواع اهمهما[1].

1-جرائم ضد الممتلكات: كالسرقة ، والحريق العمد ، وتسميم الماشية.

2-جرائم ضد الافراد: كالقتل والضرب وهتك العرض.

3-جرائم ضد النظام العام: كجرائم امن الدولة واشاعة الفوضى والتخريب.

4- جرائم ضد الاسرة: كالخيانة الزوجية واهمال الاطفال.

5- جرائم ضد الدين: كالاعتداء على اماكن العبادة التى تعتبر مقدسات يجب الا تمس بسوء.

6- جرائم عامة ضد الاخلاق: كالأفعال الفاضحة والخادشة للحياء في المناطق العامة.

7- جرائم المصادر الحيوية للمجتمع: مثل الصيد فيغير موسمه او صيد الطيور محرم صيدها او تبديد ثروات المجتمع.

[1] - محمد محمد شفيق: الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، دون سنة نشر، ص 20.

خلاصة :

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة المجتمع المدني من جانبه المفاهيمي للاقتراب من فهم المجتمع المدني و التطرق إلى نشأته و تطوره ثم عرض خصائصه التي تميزه عن باقي التنظيمات وأهم الوظائف التي يقوم بها كمهام تخدم الفرد والمجتمع ،إضافة إلى السلوك الإجرامي الذي يعتبر ظاهرة تمس الجوانب الاجتماعية والنفسية وغيرها في مسيرة الحياة الإنسانية، وله دور في خروج الفرد عن المعايير و القيم و الأطر التي يحددها المجتمع وبذلك غياب الامان في المجتمعات البشرية، ومنه نستنتج أن المجتمع المدني يشكل الحلقة الرابطة بين الطبقة الفقيرة والغنية في المجتمع باعتباره مجال واسع لتعبير عن الرأي و تجسيد الأفكار فيما يخص السلوكات الاجرامية .

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية لدراسة

تمهيد :

1-الدراسة الاستطلاعية

2-منهج الدراسة

3-مجالات الدراسة

4-أدوات جمع البيانات

5-صدق الأداة

6-الوسائل الإحصائية المستخدمة

خلاصة

تمهيد:

يعتمد الباحث السيويولوجي على قواعد منهجية معينة للشروع في دراسة موضوع بحثه بعينة تحقيق أهداف دراسته و التوصل إلى الإجابة الدقيقة و الموضوعية لتساؤولاتها.

لذلك يعد الاطار المنهجي لهذا البحث خطوة منهجية مهمة تتحدد على ضوئها آليات المعالجة المنهجية بكافة مراحلها ، لأن لتحقيق الهدف المنشود من انجازه يتطلب عملية منظمة تعتمد على منهج مختار يتماشى مع هذه الدراسة و على تقنيات منهجية و أدوات جمع البيانات الميدانية ، وأساليب تحليلها و كذلك مجالات الدراسة المتمثلة في المجال المكاني و الزماني و البشري .

1-الدراسة الاستطلاعية :

تعتبر الدراسة الاستطلاعية من الإجراءات الأساسية في البحوث الميدانية وقم تم الاستعانة في ذلك بإختيار مكان مناسب لإجراء الدراسة ،وتمثلت في جمعية الإرشاد والإصلاح المتواجدة على مستوى مدينة – تبسة– و هدفت الدراسة إلى :

- حصر مجتمع الدراسة و تحديد عينة البحث .
- معرفة خبايا و خصوصيات الميدان الذي يجري فيه البحث .

و تزامنت الدراسة الاستطلاعية مع البدايات الأولى لهذا البحث وتم فيها استعمال أدوات جمع البيانات التالية :

- **الملاحظة دون مشاركة** : وذلك لرصد ومشاهدة أفعال وسلوكيات أعضاء الجمعية وردود أفعالهم في مواقف معينة و أماكن مختلفة .
- **المقابلة الحرة** : وذلك مع أعضاء هذه الجمعية من أجل توطيد العلاقة معهم وإزالة حاجز الريبة لديهم و الاستفسار عن كل ما يخص الموضوع المدروس .

1- منهج الدراسة :

تعددت المناهج العلمية تبعا لتعدد مواضيع العلوم الإنسانية والاجتماعية وذلك من أجل الوصول إلى الحقائق بطريقة علمية دقيقة، وتحدد طبيعة المناهج وفق الأهداف المرجوة من كل دراسة وهذا التحديد يكون ناجما أيضا عن طبيعة الموضوع .

و يعرف "موريس أنجرس" المنهج بأنه " مجموعة من الاجراءات و الطرق الدقيقة المتبناة من أجل الوصول إلى نتيجة ، فهو مسألة جوهرية ، كما أن الإجراءات المستخدمة أثناء إعداد البحث و تنفيذه هي التي تحدد النتائج "[1].

يتعلق موضوع هذه الدراسة ب: " منظمات المجتمع المدني ودورها في الحد من السلوك الإجرامي " ، أي دور منظمات المجتمع المدني في الحد من السلوك الإجرامي في المجتمع ، حيث تم أخذ جمعية " الإرشاد و الإصلاح بمدينة – تبسة–" كنموذج عن منظمات المجتمع المدني ، وللحصول على أدق المعلومات الميدانية التي تخدم أغراض الموضوع المدروس تم توظيف المنهج الوصفي .

المنهج الوصفي :

" هو المنهج الذي يقوم على وصف و تغيير و تحليل ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسبابها و العوامل التي تتحكم فيها ".[2]

وقد تمت الإستفادة من خطوات هذا المنهج و آلياته في تحليل الظاهرة المدروسة و تحليل مختلف مكوناتها من أجل الإجابة عن مختلف أسئلة الدراسة ، و الوصول إلى استنتاجات و تعميمات تساهم في تقديم أفضل النتائج .

3- مجالات الدراسة :

من بين الصعوبات التي تواجه الباحث خاصة في العلوم الإجتماعية ، أن دراسة أي ظاهرة اجتماعية لايمكن أن تعمم في كل الأزمنة والأمكنة، لذا وجب أن يحصر دراسته في نطاق حدود معينة ،لأن الظاهرة قد تتغير نتائجها حسب المكان و الزمان، وهو مايتم توضيحه فيما يلي :

3-1-المجال المكاني :

" يقصد به الحدود الجغرافية التي تمت فيها الدراسة الميدانية للموضوع كما يتطلب من الباحث التعريف الدقيق بالمكان، الذي يمثل مجتمع بحثه"[3].

---

[1] – موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، بوزيد صحراوي و آخرون ، دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2004، ص36 .

[2] – محمد الضاوي ومحمد مبارك: البحث العلمل و أسسه و طريقة كتابة الأكاديمية للنشر ، مصر 1992 ،ص 30.

[3] - ذوقان عبيدات و آخرون: البحث العلمي(مفهومه-أدواته –أياليبه)، دار الفكر ، الأردن ، 1418هـ، ص225

موضوع الدراسة هو منظمات المجتمع المدني ودورها في الحد من السلوك الإجرامي، وقد تم أخذ جمعية " الإرشاد و الإصلاح " كنموذج عن هذه المنظمات في المجتمع ، لذلك فان هذه الدراسة تتحدد بالموضوع الذي تبحث فيه حيث اجريت الدراسة بجمعية" الارشاد والاصلاح" بمدينة تبسة وفيما يلي تقديم نبذة تعريفية لها.

نبذة تاريخية عن الجمعية [1]:

بعد صرور الدستور الجديد 1989 والذي نص على التعددية السياسية في البلاد في عهد الرئيس الجزائري الراحل الشاذلي بن جديد، بادر الشيخ محفوظ نحناح ورفيقه الشيخ محمد بو سليماني مع ثلة من اخوانهما الى تأسيس جمعية خيرية غير حكومية باسم جمعية، "الارشاد والاصلاح" فكانت اول جمعية اسلامية تم تأسيسها في ظل الاصلاحات السياسية الى شهدتها الجزائر بعد مظاهرات سنة 1988 بعدما بادر نحناح الى تأسيس حزب سياسي (حركة المجتمع الاسلامي حماس) واصل الشيخ بوسليماني رئاسة الجمعية الى غاية اختطافه واغتياله من طرف الجماعات المسلحة حيث لا يعرف تاريخ اغتياله بالضبط فقد تم اختطافه اواخر شهر نوفمبر 1993 ولم تكتشف جثته الا في اواخر يناير 1994 ، ترأس الجمعية بعدها كل من الحاج حمو مغارية والاستاذ عيسى بالخضر والاستاذ ناصر الدين شقلال ثم الاستاذ نصر الدين خزام الذي لا يزال رئيسا لها الى غاية الآن، تتوفر الجمعية حاليا 48 مكتبا ولائيا وقرابة 700 فرع منتشر في مختلف مناطق الجزائر .

التعريف بالجمعية : هي جمعية اهلية جزائرية غير حكومية ذات طابع اجتماعي وتربوي وثقافي وخيري،تأسست هذه الجمعية سنة 1989 واعتدت من طرف وزارة الداخلية بتاريخ 1989/09/11 تحت رقم : 0064/053 .

رسالة الجمعية : الاسهام في ترقية المواطن وخدمة المجتمع من خلال تقديم الخدمات والمشاريع الخيرية لمختلف الفئات والقيام بواجب الدعوة الى القيم والاخلاق الفاضلة وفقا لثوابت الأمة والعناية بالأسرة والتربية الناشئة والمجتمع وتطوير النشاط الثقافي بما يحقق العدالة الاجتماعية وتعزيز ثقافة المواطنة ونصرة القضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية .

[1] - جمعية الإرشاد والإصلاح : WWW.IRSHAD.ISLAH.ORG ، تم تصفح هذا الموقع يوم الأربعاء 2019/04/24 على الساعة 20:15.

أهداف الجمعية :

من الأهداف السياسية لهذه الجمعية هي تعليم الناس الخير وحب الله وحملهم على تربية الأجيال وتكوينهم على أسس ومبادئ الأمة من دين ووطنية وتقوية شعور الانتماء لديهم وهي تعمل على غرس المبادئ والمعارف والأخلاق الفاضلة في المجتمع من خلال الاسهام في رعاية الطفولة وتقديم الخدمات التربوية والتعليمية لها وكذا العناية بالأسرة وتطوير النشاط الثقافي وأخلاقياته ، لما يعزز ثقافة المواطنة وتحقق الوعي الحضاري والتنمية الشاملة ولها أهداف كثيرة ايضا منها : المساهمة في البناء الحضاري للأمة وتنمية بما يتماشى ومتطلبات العصر وتهدف الجمعية كذلك على العمل من اجل جمع الأمة حول المبادئ التي تتضمن الوحدة ومناصرة الحق والعدل في ظل القيم النبيلة، والاعتناء بالشباب من خلال برامج تربوية وعلمية وصحية ورياضية تستوعب انتقالاته، وتفعيل دورها الحضاري وحماية الأسرة الجزائرية وتثمين رصيدها.

نشاطات الجمعية [1]:

- نشاطات تربوية فتحت فيها الجمعية العديد من الروضات للأطفال .
- مدارس تعليم القرآن .
- الورشات المهنية .
- العناية باليتامى واطعام الصائمين وكفالة المحتاجين .
- فتح مكاتب وفروع في كامل تراب الوطني الوطن .
- اقامة مخيمات صيفية للترفيه والتكوين والتثقيف .
- تزويج الشباب للقضاء على العزوبية والعنوسة .
- تشجيع النشاطات الرياضية والاعمال الفنية الهادفة .

– اهتمام الجمعية بالجزائر وابنائها لم يمنعها من المشاركة الوحدانية لأبناء الأمة العربية والاسلامية في قضاياها المصيرية وعلى رأسها قضية فلسطين ، وكذلك بالقضايا العادلة في الدول الاسلامية اين يتم برمجة وتشكيل قوافل دولية لدعمها وتغطية جانب من اجتياجات المسلمين فيها .

1- جمعية الارشاد والاصلاح ، مرجع سابق .

لجان الجمعية :

ويتكون لجان الجمعية من (لجان التربية والأسرة ، لجان الشؤون الاجتماعية و الاغاثة ، هيئة نساء الخير ، لجان الثقافة والاعلام ، لجنة الصناعات التقليدية ، لجنة تحفيظ القرآن الكريم والسنة النبوية ، لجنة التمهين والتدريب الحرفي ، وتعتبر الجمعية مشاريعها مشاريع تنموية حيث لديها مشاريع موسمية وهي تعبر عن سلوكات ونشاطات تتكرر كل سنة وفي مناسبة معينة مثلا (مشروع رمضان الرحمة ، مشروع الدخول المدرسي ، عيد الاضحى ...) وكذلك مشاريع استراتيجية مثل (مشروع المؤسسة الوطنية المتخصصة في التعليم القرآن الكريم والسنة النبوية مشروع المؤسسات التعليمية الخاصة ، مشروع مركز التخييم والترفيه الاجتماعي للجمعية (مستغانم) مشروع جريدة الارشاد الأسبوعية [1].

3-2- المجال الزمني : تمت هذه دراسة في شقيها النظري والميداني خلال السنة الجامعية 2019/2018 .

3-2-1- الدراسة النظرية :

بدأت مع قبول الادارة الوصية والهيئات العلمية المخولة قانونا لموضوع الدراسة واستمرت حتى اتمام عملية البحث النظري وبداية العمل الميداني .

3-2-2- الدراسة الميدانية :

امتدت هذه الدراسة من 18 فيفري الى غاية 04 ماي من سنة 2019 وقسمت الى ثلاث مراحل :**المرحلة الاولى** : كانت في 18 فيفري ويمكن القول ان الانطلاقة الفعلية للدراسة الميدانية كانت هذا اليوم وتم خلاله اجراء الدراسة الاستطلاعية للعترف على مكان الجمعية والاطلاع على بعض المعلومات الخاصة بها .

المرحلة الثانية : من 13 مارس الى غاية 14 مارس تم التوجه الى مكتب الجمعية الذي ستجرى فيه الدراسة بغرض الحصول على الموافقة من طرف المكتب لاجراء الدراسة اضافة الى الوصول على قائمة اعضاء الجمعية والهيكل التنفيذي لها .

المرحلة الثالثة : من 03 ماي الى غاية 04 ماي ، تم اجراء المقابلة مع أعضاء الجمعية وجمع المعلومات وكل ما يتعلق بكل محور من الدراسة .

[1] - جمعية الارشاد والاصلاح ، مرجع سابق .

3-3 - المجال البشري :

3-3-1- مجتمع الدراسة :

تعتبر مرحلة تحديد مجتمع البحث من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية فهي تتطلب من الباحث دقة بالغة .

فالمجتمع المستهدف في هذه الدراسة يتمثل في أعضاء جمعية الارشاد والاصلاح وعددهم (13) عضوا، ينتظمون في شكل هرم تسلسلي كالتالي :

- رئيس الجمعية .
- نائب رئيس الجمعية .
- الكاتب العام للجمعية .
- أمناء المال وهم عضوان فقط (02) .
- أعضاء المكتب ويبلغ عددهم (08) اعضاء .

نظرا لصغر مجتمع البحث وسهولة الوصول الى كافة الأعضاء تم الاعتماد على المسح الشامل الذي يعرف على انه:" تجميع منظم للبيانات المتعلقة بمؤسسات ادارية أو علمية او ثقافية أو اجتماعية كالمكاتب والمدارس والمستشفيات مثلا وانشطتها المختلفة وكذلك عملياتها واجراءاتها وخدماتها المختلفة وذلك خلال فترة زمنية معينة ومحددة فلوظيفة الأساسية له هي جمع المعلومات التي يمكن في ما بعد تحليلها وتفسيرها ومن ثم الخروج باستنتاجات منها[1].

3-3-2- خصائص مجتمع الدراسة:

يمكن إيضاح خصائص مجتمع الدراسة من خلال الجداول والأشكال التالية والتحليلات المرفقة بكل منها :

عدد مفردات العينة: n

عدد الفئات: K

طول الفئة : A

أكبر مفردة : L

أصغر مفردة : H

[1]- جمال محمد ابو شنب : قواعد البحث العلمي والاجتماعي (المناهج والطرق والادوات) ، دار المعرفة الجامعية، مصر ،2008 ، ص120 .

K=1+(3,3 log(n))

K=1+3,3 log 13

K=4,6 ≈ 5

39=25−64

$$A = \frac{L - K}{K} = \frac{39}{5} = 7{,}8 \approx 8$$

الجدول رقم 01: يمثل توزيع مجتمع البحث حسب متغير العمر.

الاحتمالات / مجتمع الدراسة	التكرار	النسبة المئوية %
33−25	06	46.15
42−34	01	7.69
51−43	03	23.07
60−52	02	15.38
69−61	01	7.69
المجموع	13	100

المصدر : بناءا على المعلومات المستخرجة من دليل المقابلة .

الشكل رقم 01 : مدرج تكراري يمثل توزيع مجتمع البحث حسب متغير العمر.

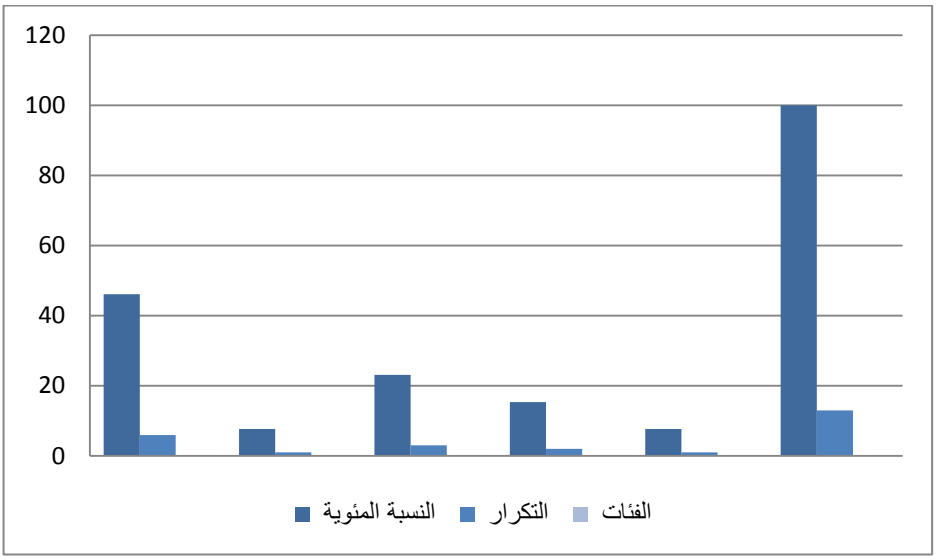

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Word Excel

من خلال نتائج الجدول رقم (1) و الأعمدة البيانية يتضح أن مجتمع البحث تتراوح أعمارهم مابين 25 إلى 69 سنة ، وهم من مختلف فئات المجتمع، حيث تمثل بنسبة 46.15 % أعلى نسبة أغضاء جمعية الارشاد والاصلاح بمدينة تبسة، وتمثل غالبا فئة الشباب ، أما نسبة 23.7 % فهي تشير إلى عدد الأعضاء الذين تراوحت أعمارهم مابين [43-51] بينما بلغت نسة المنخرطين الذين تتراوح أعمارهم مابين[52-60] نسبة 15.38% ،في حين بلغت نسبة 7.69% أقل نسبة منخرطين، بينما بلغت نسبة المنخرطين، إذا مثلت هذه النسبة فئتين من فئات المجتمع وهما الفئتان اللتان يتراوح أعمار الأعضاء بها ما بين [34-42و 61-69].

يتضح من خلال قراءات الجدول رقم (1) و الأعمدة البيانية أن أعضاء الجمعية من مختلف فئات المجتمع، فهي لا تقتصر على فئة دون أخرى أو تميز واحدة عن سواها، وبالتالي فإن معظم نشاطات الجمعية و خدماتها تستهدف أغلب هذه الفئات، مما يجعل عملها في مجال الحد من السلوك الإجرامي ناجح و فعال من حيث الأساليب التي تقدمها ومدى تفاعل و اهتمام الأفراد بنشاطاتها دون استثناء .

الجدول رقم02 : يمثل توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي .

الاحتمالات / مجتمع الدراسة	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوي	01	7.70
جامعي	12	92.30
المجموع	13	100

المصدر : بناءا على المعلومات المستخرجة من دليل المقابلة.

الشكل رقم 02: دائرة نسبية توضح مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي.

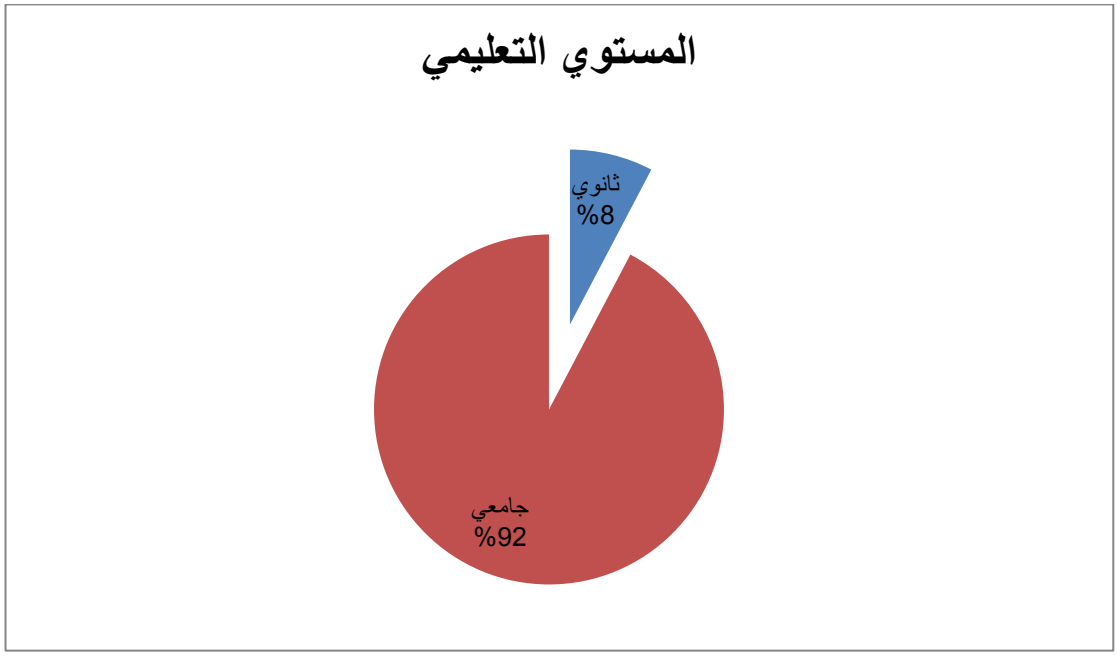

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Word Excel

يبين الجدول رقم (2) و الأعمدة البيانية المستوى التعليمي للأفراد مجتمع البحث (أعضاء الجمعية) حيث تبين من خلال هذه المعطيات أن أعلى نسبة تعليمية للمبحوثين في المستوى الجامعي المقدرة ب: 92.30 % أما المستوى الثانوي فقدرت نسبة ب 7.70 % وهنا يمكن القول أن هذين المستويين قد بلغا مجموع النسبة المئوية الكلية ، ثم تأتي نسبة المستويات متوسط و و إبتدائي وغير متعلم ب: 0 % وعليه نقول أن مجتمع البحث مستواه التعلمي يتمحور مابين الجامعي بنسبة كبيرة و المستوى الثانوي بنسبة معقولة، أي لا يوجد في مجتمع البحث أفراد مستواهم التعليمي متوسط و ابتدائي

و غير متعلم ، وهذا يعطينا دلالة مفادها أنه كلما زاد المستوى التعليمي ارتفع مستوى الوعي و النضج و تحسن مستوى الخدمات و النشاطات .

الجدول رقم 03 : يمثل توزيع مجتمع الدراسة حسب المهنة :

الاحتمالات / مجتمع الدراسة	التكرار	النسبة المئوية %
بطال	1	7.70
موظفي	09	%69.23
متقاعد	03	% 23.07
المجموع	13	100

المصدر : بناءا على المعلومات المستخرجة من دليل المقابلة

الشكل رقم 03: دائرة نسبية توضح مجتمع الدراسة حسب المهنة .

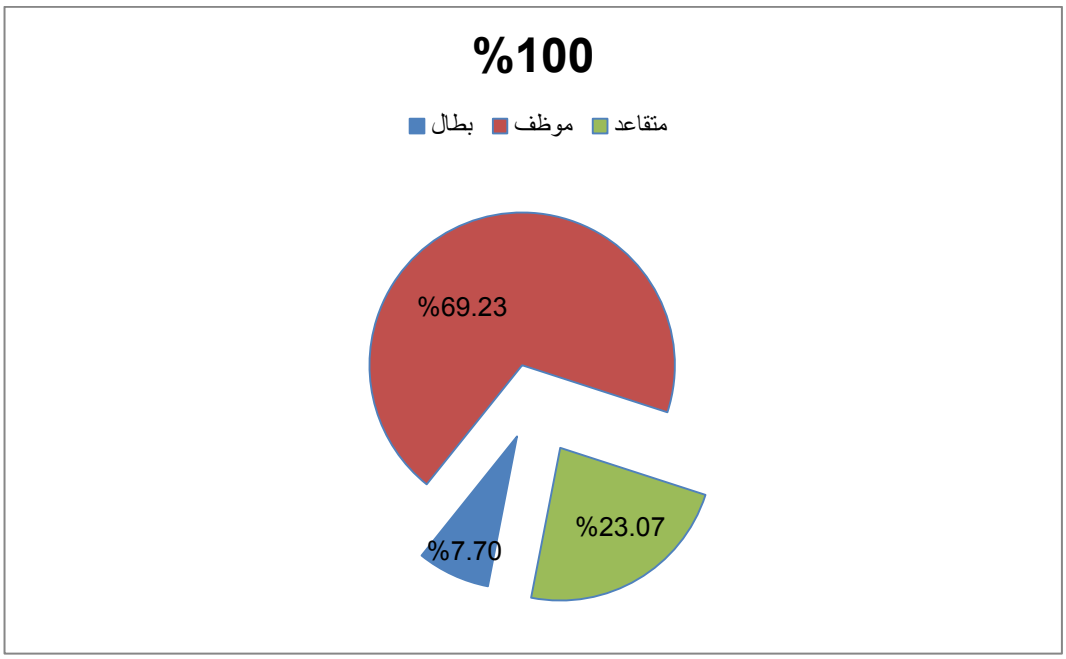

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Word Excel

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (03) و الأعمدة البيانية أن أغلبية مجتمع البحث من الموظفين وقد قدرت نسبتهم بـ: 69.23% تليها نسبة الأعضاء المتقاعدين ب : 23.07 % كما قدرت نسبة الأفراد الذين يعانون البطالة ب: 7.69% في حيث تمثل نسبة الأعضاء الطلبة 0% .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) والأعمدة البيانية أن أفراد مجتمع البحث هم مزيج بين معظم اطارات وفئات المجتمع، وهذا راجع إلى الجمعية وأهدافها الرئيسية في المزج بين إطارات وكوادر المجتمع المبحوث وبين الموظفين، حيث بينت الدراسة التالية أن غالبية أعضاء الجمعية موظفون يزاولون أعمال مختلفة (ممرض، مهندس، أستاذ، محاسب ، صيدلي ..) تأتي بعدها نسبة الأعضاء المتقاعدين عن العمل تليها نسبة الأعضاء الحاصلين عن العمل، وأخيرا تأتي نسبة المنخرطين الذين لايزالون في إطار التمدرس، وهذه النتائج تدل على أن أفراد مجتمع البحث لهم خبرة تكفي لمعرفة متطلبات واحتياجات أفراد المجتمع ، وبالتالي الحرص على تنفيذها و استقطاب أفراد فاعلين جدد بجذب اهتمامهم لقضايا محيطهم وتفعيل فهمهم لها ومنه المشاركة في حلها .

3-3-3- التحليل الكيفي للبيانات [1]:

هوالتحليل البحوث العلمية التي تفترض وجود حقائق وظواهر اجتماعية يتم بناءها من خلال وجهات نظر الأفراد،كما تهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة وموضوع الدراسة ، وعليه ينصب الإهتمام أكثر على حصر معنى الأقوال التي يتم جمعها أو السلوكيات التي تمت ملاحظاتها.

سمات عملية البحث الكيفي [2]:

- طيف منهجي لابد من منهج واحد .
- ملائمة الموضوع المناهج.
- توجه نحو الحدث اليومي و المعرفة اليومية .
- السياقة الفكرية اليومية .
- منظورات المشاركين .

[1] - شارلين هس بيبر: ترجمة هناء جوهري، البحوث الكفية في العلوم الاجتماعية ، مركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2001،ص60.

[2] - عبد القادر عرابي: المناهج الكفية في العلوم الإجتمماعية . دار الفكر آفاق معرفة ، متجددة ،دمشق ، 2007، ص ص 94-95

- تأملية الباحث.
- الفهم مبدأ معرفيا .
- مبدأ الإنفتاح .
- تحليل الحالة نقطة انطلاق .
- بنية الواقع بوصفها اساسا .
- البحث الكفي كعلم نصي .
- اكتشاف تتكوين النظرية هدف.

4-أدوات جمع البيانات :

كل منهج يحتاج إلى أدوات لجمع البيانات، والقيام بالدراسة الميدانية يتطلب اختيارا سليما للأدوات التي من شأنها أن تجعل العمل متكاملا، ولايمكن تحت أي ظرف أن تنجز دراسة علمية من دون توفر أدوات مناسبة لطبيعة الموضوع ولنواع المنهج المختار تطبيقه، وبالنسبة لهذه الدراسة كانت أهم الأدوات المعتمدة هي :

4-1- الملاحظة دون مشاركة :

تعتبر الملاحظة في عمومها بأنها "عملية مراقبة اومشاهدة لسلوك الظاهرات والمشكلات والاحداث ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف[1].

ويمكن القول أن الملاحظة تتميز عن غيرها من ادوات جمع بيانات بانها تسجل السلوك لما يتضمن مختلف العوامل في ذات الوقت الذي تحدث فيه وتزداد قيمة الملاحظة مع الحالات التي يزداد فيها احتمال مقومة المبحوثين لأسئلة الاستمارة أوعدم تجاوبهم مع الباحث اثناء المقابلة[2].

[1] - بلغيث سلطان : اضاءات منهجية في العلوم الانسانية دار ابن طفيل للنشر والتوزيع ط1 الجزائر 2011 ص152 .

[2]- قابري محمدج اسماعيل : منلاهج البحث في علم الاجتماع مواقف واتجاهات معامرة منشأة المعارق الاسكندية ، 1994 ص156 .

وقد تم الاستعانة بهذه الادارة في الدراسة الاستطلاعية وذلك من خلال ملاحظات السلوكات المختلفة لأعضاء الجمعية والانشطة التي تقوم بها والتي تساهم في الحد من السلوك الاجرامي من خلال عدة جوانب مختلفة .

أما الملاحظة دون مشاركة (أحد أنواع الملاحظة) هي التي" يقوم فيها الباحث بالملاحظة دون أن يشرك في أي نشاط تقوم به الجماعة موضع الملاحظة وقد طبقت هذه الأداة (الملاحظة دون مشاركة) من خلال ملاحظة النشاطات والمهام التي يقوم بها أعضاء الجمعية حسب أدوارهم التي تخدم الفئات المختلفة في المجتمع[1].

4-2 المقابلة :

تعتبر المقابلة من أكثر أدوات البحث الإجتماعي مرونة ، فهي تسمح بملاحظة المبحوث و التعمق في فهم الموقف الكلي الذي يستجيب فيه للمقابلة و تعرف على أنها " حوار يتم بين القائم بالمقابلة و بين شخص أو مجموعة أشخاص بهدف الحصول على معلومات حول موضوع معين ، وتتعلق خاصة بالآراء و الإتجاهات أو السلوك ، أو المعلومات ، أو الشهادات[2].

حيث قام الباحثان بمقابلة كافة أعضاء جمعية الإرشاد و الإصلاح و إجراء مقابلة خاصة معهم و ذلك من أجل معرفة الهذف من هذه الجمعية و آرائهم حول نشاطاتها و كيفية جعل هذه البرامج كفيلة بالحد من السلوك الإجرامي في المجتمع ومن خلال البرامج التي تقدمها أن هذف و غاية هذه الجمعية واحد وهو تحقيق التنمية و التقدمك و الرفع من المستويات المختلفة من خلال الوسائل المقدمة من خدمات اجتماعية و نشاطات ثقافية و رعاية و مسابقات و كذلك تقديم المساعدات و الإعانات من خلال تنفيذ مشاريع مختلفة و متعددة في شتى المجالات .

4-4-1- المقابلة غير المقننة[3]:

يسأل الباحث ويدع المبحوث يسهب في الإجابة، ولا يتدخل إلا بغرض تشجيع المبحـــوث على التمعن في الإجابة و تقديم معلومات إضافية حول النقطة المطروحة ، فهي تنتج الإجابة على الأسئلة بصورة معمقة و دقيقة . وأيضا التعرف عن قرب عن أعضاء جمعية الإرشاد و

[1] - جودت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي،مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص120.

[2] - خالد حامد : منهجية البحث في العلوم الاجتماعية و الانسانية ، دار جبور للنشر و التوزيع، ط2، الجزائر، 2012،ص140.

[3] - سلطان بلغيث: مرجع سابق، ص157.

الإصلاح بمدينة تبسة ، وعلى هذا الأساس تمثل دليل مقابلة لموضوع الدراسة المقسمة حسب محاور محددة وفقا للسؤالين الفرعيين، وعلى هذا الأساس تضمن استمارة المقابلة ثلاثة محاور مكونة من 17 سؤال وهي كالتالي :

- **محور البيانات الشخصية:** والذي يشمل العمر، المستوى التعليمي، المهنة .
- **المحور الثاني:** الخاص بالتساؤل الأول للدراسة المتمثل في الأساليب التي تستخدمها الجمعية للحد من السلوك الإجرامي و عدد عباراته 07 بداية من العبارة 4 إلى غاية العبارة 10 .
- **المحور الثالث:** المتعلق بالتساؤل الثاني للدراسة المتمثل في المعيقات التي تعترض جمعية الإرشاد والإصلاح في أداء نشاطاتها للحد من السلوك الإجرامي، وعدد عباراته 7 من بداية العبارة 11 إلى غاية العبارة 17 .

4-4-2- طريقة إعداد المقابلة في هذه الدراسة :

بما أننا نحاول التوصل إلى حقائق ،فإنه يجب أن نختار مجتمع البحث و الخطوة الهامة التي يجب أن نتبعها حتى تكون المقابلة التي نقوم بها فعالة هي خلق جو من التقبل والألفة واستثارة الدوافع لدى المبحوث للاستجابة، بالإضافة إلى الحصول على ثقة وتعاون المبحوث و تكوين علاقة الطيبة بين الباحث والمبحوث وذلك من خلال النقاط التالية :

- تحديد موعد المقابلة مع أعضاء جمعية الإرشاد والإصلاح قبل القيام بها .
- تخصيص الوقت الكافي للمقابلة مع الأعضاء حتى يشعروا بأن الباحثان متفرغان تماما لمقابلتهم، ويجب أن يكون الباحثان في الوقت المحدد والمتفق عليه .
- تحديد أهداف ومجالات الدراسة ومشكلتها للأعضاء في بداية المقابلة، بالإضافة إلى تحديد الهدف من المقابلة، والحقائق والبيانات والدوافع التي يبحث عنها وجود الباحثان الوصول اليها .
- التدرج في توجيه الأسئلة ويكون متماشيا مع تدرج العلاقة الودية بين الباحثان والأعضاء.
- استخدام أسلوب المناقشة للحصول على الفائدة المرجوة من المقابلة .
- يمنح الباحثان الفرصة للأعضاء لتقديم المعلومات التي يريدونها وبأسلوبهم دون الخروج عن الموضوع .

- وأخيرا نشكر الأعضاء على الإجابات التي تم تقديمها .

4-4-3- صعوبات اجراء المقابلة في هذه الدراسة :

- صعوبة الوصول إلى عينة الدراسة لأنهم يقطنون في أماكن بعيدة عن مقر الجمعية .
- عدم التقييد بالموعد الذي حدده الباحثان لإجراء المقابلة .

4- 4-4- الوثائق و السجلات :

تعتبر هذه الأداة تكميلية لما تم الحصول عليه من خلال شبكة الملاحظة والمقابلة و استمارة الاستبيان، إذ تعتبر" أداة دراسة الوثائق والسجلات بمثابة اقتفاء لأثر المعلومات التي تتحصل عليها الباحث من خلال وثائق مختلفة ،ملفات ،الأرشيف ، الإحصاءات ...[1]

و تضمنت هذه الأداة مايلي :

- الهيكل التنظيمي الخاص بالجمعية مكان الدراسة وهي " جمعية الارشاد والاصلاح".
- الاطلاع على بعض المواد والنصوص الخاصة بالجمعية .
- المصادر والمراجع والتي تم الاعتماد عليها في توثيق المعلومات في البحث بجزئيه النظري والميداني.

5-صدق الأداة :

5-1-الصدق الخارجي للأداة :

قام الباحثان بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين المختصين في مجال علم اجتماع و علم اجتماع الإنحراف و جريمة من هيئة التدريس في جامعة العربي التبسي ، للتأكد من صدقها الظاهري، وقد وجه الباحثان دليل المقابلة لإستطلاع آراء المحكمين حول مدى وضوح صياغة كل عبارة من عبارات المقابلة و تصحيح ماينبغي تصحيحه من العبارات، ومدى سلامة عمل كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى مدى مناسبة كل عبارة لقياس ما وضعت من أجله مع إضافة أو حذف مايرى المحكم من عبارات في أي محور من المحاور .

[1] – علي بريمة:واقع التعليم المدرسي والتنمية الاقليمية بولاية ورقلة،مذكرة مكملة للحصول على درجة الماجستير في سوسيولوجيا الديناميكية الاجتماعية والتنمية الاقليمية، غير منشورة، جامعة باجي مختار،كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية،قسم علم اجتماع،عنابة،2009- 2010 ، ص42.

و للتأكد من صدق الأداة تم عرضها على مجموعة من ذوي الاختصاص وهم أسمائهم التالية :

الرقم	الإسم و اللقب	
1	د.بورزق نوار	محاضر – أ–
2	د.شتوح فاطمة	محاضر –أ–
3	د.بوطورة كمال	محاضر – ب–
4	أ.براي محمد	مساعد– أ–
5	أ.حسناوي حيزية	مساعد– أ–

وقد تم التحقق من صدق الأداة كالتالي :

S : صدق الأداة.

n : عدد المحكمين الذين اعتبرو العبارة تقيس البعد المراد قياسه .

n' : عدد المحكمين الذين اعتبرو العبارة لا تقيس البعد المراد قياسه .

y : العدد الاجمالي للمحكمين .

$$S = \frac{n - n'}{y} \times 100$$

صدق المحكمين : تم حساب معامل صدق المقابلة (دليل) حسب معادلة لاوشي لحساب صدق المحتوى كمايلي :

حيث عدد المحكمين الذين اعتبروا العبارة تقيس البعد مراد قياسه.

البند	يقيس n	لا يقيس n'	عدد المحكمين y	مستوى صدق البند S $S \frac{n - n'}{y}$
1	5	0	5	01
2	4	1	5	0.6
3	5	0	5	1
4	5	0	5	1
5	4	1	5	0.6
6	5	0	5	1
7	4	1	5	0.6
8	5	0	5	1
9	5	0	5	1
10	4	1	5	0,6
11	5	0	5	1
12	5	0	5	1
13	5	0	5	1
14	5	0	5	1

$$S = \frac{n - n'}{y} = \frac{12,4}{14} \times 100 = 88,57\%$$

وقد تم اختيار صدق الأداة من خلال الصياغة، الوضوح والقياس، بالإضافة إلى الملاحظات المطروحة .

وحسب قانون لاوشي إذا كانت النتيجة أكبر من60 % فإن الاستمارة مقبولة أما عن الملاحظات التي تم طرحها من قبل الأساتذة المحكمين فتمثلت في :

- إعادة صياغة بعض الأسئلة تحمل مؤشرات متضمنة في أسئلة أخرى .
- حذف بعض العبارت و استبدالها بعبارات أخرى .
- زيادة بعض العبارات الأخرى التي تخدم الموضوع .
- وفي ضوء التوجيهات التي أبدوها المحكمون قام الباحثان بإجراء التعديلات التي اشار اليها المحكمون، بتعديل صياغة بعض العبارات التي رأى المحكمون ضرورة إعادة صياغتها حتى تزداد وضوحا وملائمة لقياس ما وضعت لأجله ، وزيادة حذف عبارات أخرى .

6-الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

من أجل معالجة البيانات تم استخدام الأساليب التالية :

- التكرارات و النسب المئوية : تم استخدامها في وصف خصائص مجتمع الدراسة.
- معادلة لاوشي : تم استخدامها في حساب صدق أداة الدراسة (المقابلة) .
- قانون المدي : تم استخدامه في معرفة طول الفئات .

وذلك لأهمية هذه المقاييس في الدراسات الاجتماعية، من أجل معرفة مدى تأثير وارتباط متغيرات الدراسة فيما بينها.

خلاصة :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح أهم الخطوات المنهجية التي تم استخدامها في الدراسة والتعرض الى أدوات جمع وتحليل البيانات الميدانية ،بالاضافة الى التعرض الى مجالات الدراسة ومنهج الدراسة، ومجتمع البحث.

وقد مثلت لنا هذه العناصر الجسر الذي يمكننا من المرور الى المراحل الأخيرة من البحث المتمثلة في مرحلة تحليل وتفسر بيانات الدراسة وثم الحصول على اجابات صادقة لأسئلة الدراسة .

الفصل الرابع

عرض وتحليل بيانات الدراسة

تمهيد

1-عرض وتحليل بيانات التساؤل الفرعي الأول

2-عرض وتحليل بيانات التساؤل الفرعي الثاني

خلاصة

تمهيد :

بعد معرفة الإجراءات المنهجية للدراسة يأتي هذا الفصل ليتناول عرض وتحليل البيانات و الذي تم الاعتماد فيه على أسلوب التحليل الكيفي للأداة التي تم تبنيها ألا وهي دليل المقابلة المكون من 3 محاور ذات 17 عبارة .

أولا: عرض وتحليل بيانات التساؤل الفرعي الاول :

الذي كان مفاده:" ما الأساليب التي تعتمد عليها جمعية الارشاد والاصلاح في الحد من السلوك الاجرامي ؟ ".

1- عرض وتحليل بيانات التساؤل الرابع من المقابلة :

الذي كان مفاده " ما طبيعة الخدمات التي تقدمها الجمعية لأفراد المجتمع "؟

وعليه يمكن اعتبار مؤشراته كما يلي : خدمات اجتماعية ، خدمات تربوية ، خدمات ثقافية .

مؤشر الخدمات الاجتماعية :

تمارس جمعية الارشاد والاصلاح بمدينة تبسة عدة خدمات اجتماعية تساهم بها في خدمة أفراد المجتمع في شتى المجالات نظرا لأهميتها، كما تعتبر هذه الخدمات من ابرز الخدمات التي تقدمها الجمعية للأفراد، اذ تنشط في الميدان مع كافة مستويات الافراد من خلال تقديم الاعانات والمساعدات ورعاية الفقراء وذلك بتقديم يد العون اضافة الى التكفل بالأرامل والاطفال واحتوائهم من الشارع ومن خطر الوقوع في الجريمة نظرا لانتشارتها بكثرة ولمدى تأثيرها على فئات معينة تعتبر ضعيفة امام السلوكات المنتشرة والممارسة من طرف الكثيرين، اضافة الى تنظيم حملات التشجير والاهتمام بالعوانس والمطلقات وتنظيم حملات التبرع بالدم مع توزيع قفف في اطار مشروع رمضان بالاضافة الى مساعدة الشباب المعوزين على الزواج سنويا، وهذا من اجل التقليل من نسب العنوسة في المجتمع والاشراف الكامل على الختان الجماعي لأطفال الأسر المحتاجة والتكفل بكسوة العيد وتقديم وجبات ساخنة في اطار موائد الافطار للجمعية وتوزيع الحقائب المدرسية والمآزر للأطفال المعوزين من ذكور واناث سنويا .

مؤشر الخدمات الثقافية :

تكمن طبيعة الخدمات الثقافية التي تقدمها جمعية الارشاد والاصلاح بمدينة تبسة لأفراد المجتمع ،على احياء المناسبات الوطنية والاعياد الدينية وتنظيم الملتقى الدولي للفكر الاسلامي، اضافة الى توزيع مطويات لنشر الأخلاق والقيم الاجتماعية والتي تعمل على اكساب الفرد السلوكيات

السوية،اضافة الى تحرير مجلة سنوية خاصة بالجمعية، تهتم ايضا بدراسة الظواهر الاجتماعية ودراسة سبل حلها، وتسويقها في مواقع التواصل الاجتماعي، وتشجيع التأليف والكتابة في مختلف المواضيع التي تهم المجتمع واصلاحه عبر هذه المجلة والموقع الإلكتروني الخاص بها، مع توزيع مطويات تعرف بالجمعية ،واهم انجازاتها ،ومشاريعها على المدى البعيد ،وطباعة المنشورات الدعائية الخاصة بنشاطاتها والموجهة الى المحسنين والمؤسسات الخاصة والعامة .

مؤشر الخدمات التربوية :

تقوم جمعية الارشاد والاصلاح بواجب الاسهام في تربية الناشئة واصلاح الأسرة والمجتمع بما يخدم القيم والاخلاق الفاضلة وفقا لثوابت الامة واصالة المجتمع، وتقديم خدمات تعليمية وتطوعية لمختلف الفئات العمرية والمراحل التعليمية، وتعتبر الجمعية من افضل المؤسسات التطوعية على المستوى الوطني في مجال القيم الأخلاقية الفاضلة وتقديم الخدمات التعليمية للأفراد، ومن بين هذه الأعمال التربوية التي تقوم بها فتح أقسام لمحو الأمية واعداد مناهج وبرامج تربوية وفقا لسياسة محددة للمؤسسات التربوية الدائمة، اضافة الى اقامة المجتمع الوطني للطفولة ، وانشاء لجان نساء الخير بالاهتمام والدعوة التربية النسائية والتأهيل الأسري وخدمة المجتمع، اضافة الى تكريم المتفوقين ومرافقتهم وتنظيم مسابقة قرآنية لحفظ القرآن وترتيله .

ومن خلال المقابلات التي تم اجراءها مع مجتمع الدراسة يمكن القول ان الطابع الغالب على الخدمات التي تقدمها الجمعية هو الطابع الاجتماعي الذي يستهدف المجتمع وتكون اعماله منظمة وفق ثوابت الأمة وتتماشى مع كافة أطياف المجتمع .

2-عرض وتحليل بيانات السؤال الخامس من دليل المقابلة :

الذي كان مفاده : " هل هناك مجال محدد تعتمد عليه الجمعية ويساعد في الحد من السلوك الاجرامي ؟"، وعليه يمكن اعتبار مؤشراته كما يلي : المجال التربوي ، المجال الاجتماعي .

مؤشر المجال التربوي :

تعمل الجمعية من خلال النشاطات التي تقدمها على محاولة القضاء على الجهل اذ تحاول ايضا مساعدة افراد المجتمع من خلال تكوينهم ورعايتهم، فالمؤسسة الاجتماعية تعمل على تربية الطفل الناشئ وبالتالي فعمل الجمعية في المجال التربوي موجه الى الحلقات الضعيفة والفئات الهشة في المجتمع ومحاولة التكفل التام بهم والتأثير عليهم وسحبهم من مناطق الفساد التي يتأثر بها نظرا للانتشار الواسع لنماذج الافراد ذو السلوكات الاجرامية في المجتمع، وخلق فضاء تربوي وتعليمي من

خلال تنمية نوادي الاطفال واقامة مخيمات صيفية تساعد الاطفال في اكتساب خبرة الحياة اليومية والمرونة في التعامل مع مختلف المواقف التي تواجههم في حياتهم .

مؤشر المجال الاجتماعي :

يعتمد المجال الاجتماعي في الحد من السلوك الاجرامي على تغطية مختلف شرائح المجتمع، وذلك بالتعمق اكثر فيه وفي طبيعة افراده، من خلال الخدمات الي تساعد وتقلل من اي سلوك اجرامي، فمن خلال اندماج أعضاء الجمعية مع المجتمع وافراده توصلوا الى ان الجريمة صادرة عن اشخاص معينين، اذ ترتبط الجريمة عادة بفئة معينة ومن بينها فئة الشباب، وعلى هذا الأساس تحاول جمعية الارشاد والاصلاح سد فراغ أفراد المجتمع وجعلهم يساهمون في نشاطاتها، من خلال التطوع والتبرع لخدمة مجتمعهم والمساهمة في الحد من السلوك الاجرامي، وتوعية الأفراد بخطورة ارتكاب اي سلوك اجرامي ،اضافة الى كفالة اليتيم وذلك من أجل وابعاده عن مختلف السلوكيات الاجرامية، فاصطدام الطفل بالشارع يكسبه العديد من السلوكيات، ومع مرور الوقت يصبح هذا الطفل مجرما ذو سلوكات اجرامية فالطابع الاجتماعي هو الأقرب الى الميدان والى عمل الجمعية بصفة خاصة .

وبعد تحليل المقابلات التي أجريت مع مجتمع الدراسة ، يتبين ان معظم أعضائها يعتمدون على مجال الخدمات الاجتماعية ، لما تحققه من منفعة لأفراد المجتمع كرعاية اليتيم وكفالته ،اضافة الى التكفل بالأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة.

3-عرض وتحليل بيانات لسؤال السادس من دليل المقابلة :

الذي كان مفاده: " ماهي الأساليب التي تستخدمها الجمعية لاستقطاب اهتمام وتفاعل الأفراد بالنشاطات التي تقدمها ؟" ،وعليه يمكن اعتبار مؤشراته كما يلي : التسويق الاعلامي الاتصال، المنشورات واللوائح .

مؤشر التسويق الاعلامي :

بعد اجراء المقابلات مع مجتمع البحث تبين أن معظم الأساليب التي تستخدمها الجمعية هي اساليب التسويق الاعلامي،الذي تعتمد عليه في برامجها ومشاريعها والذي يمس مختلف شرائح المجتمع التي تتعامل معها الجمعية، سواء من المستفيدين او الداعمين او الشركاء.

ويتمثل اسلوب التسويق الاعلامي في تشجيع التأليف والكتابة مثلا ،في مختلف المواضيع التي تهم المجتمع واصلاحه عبر مجلة الارشاد والاصلاح والموقع الالكتروني للجمعية والاسهام في نشر

الأناشيد والأغاني الملتزمة عبر طباعة الأقراص المضغوطة وتوزيعها ،(فرقة الاقصى ، فرقة بوسليماني رحمة الله عليه) ،اضافة الى انشاء القناة الاذاعية التربوية وانتاج الافلام الوثائقية ،حول توعية الأفراد بمخاطر الجريمة اذ يساعد هذا الأسلوب كثيرا على نشر الثقافة السليمة للأفراد نظرا لأهميتها ومدى تأثيرها على الافراد، ونظرا لتوافد الأفراد كثيرا على مواقع التواصل الاجتماعي بمختلفها وخاصة موقع (فايسبوك)،اذ تستقطب الجمعية من خلاله الأفراد وتأثر عليهم، وذلك من أجل جذب اهتمام وتفاعل الأفراد بخدمات الجمعية والنشاطات التي تقدمها.

مؤشر الاتصال :

تساهم الجمعية في بعث النشاط الثقافي والوطني، وابراز صورة الجمعية ونشاطاتها وانجازاتها للرأي العام والتسويق لمشاريعها وبرامجها للتواصل مع المتطوعين، وكذلك المؤسسات الخاصة والرسمية والمحلية والدولية ،من خلال النشاطات التي تقدمها، من حملات للتشجير والتنظيف، وعليه يكون هناك تفاعل من طرف الأفراد مما يؤدي الى التواصل بينهم وهو غاية الجمعية ،وبالتالي التعريف بخدمات الجمعية من طرف هؤلاء الافراد المتصلين، اضافة الى العلاقات الشخصية والتي تلعب دورا كبيرا في التعريف بنشاطات الجمعية ،وذلك عن طريق أفراد الأسرة والأقارب والجيران، فكل فرد ناشط في الجمعية يساهم بشكل كبير في التعريف بها ، وهذا يساهم في تفعيل نشاطاتها للحد من السلوك الاجرامي بين الأفراد في المجتمع .

مؤشر المنشورات واللوائح :

وهي المشاريع التي تعبر عن سلوكيات ونشاطات وفق مناسبات او نشاطات معينة تحقق بها الجمعية اهدافها، وذلك من خلال توزيع مطويات ومنشورات واعلانات وقصاصات، تعرف بمهام الجمعية ومشاريعها،اضافة الى توعية الأفراد بمخاطر العديد من الظواهر المنتشرة في المجتمع، واصدار اعلانات لجملة الانجازات المبرمجة اضافة الى طباعة المنشورات واللوائح، وذلك من اجل حشد أكبر عدد ممكن من المتطوعين والفاعلين والناشطين في العديد من المجالات، ويتم توزيع قصاصات على أفرادالمجتمع توضح مخاطر ظواهر معينة وكيفية تجنبها والوقاية منها مثلا : منشورات وقصاصات تعرف بمخاطر التدخين على صحة الفرد وذلك من طرف اطباء متخصصين يساهمون في نشر هذه الاعلانات وتكون في أيام تحسيسية وندوات ومحاضرات، من أجل دراسة بعض السلوكيات الاجرامية المنتشرة ومحاولة اجتنابها والتقليل من توسعها وانتشارها .

ومما سبق يمكن القول أن أكثر الاجابات المتداولة من طرف المبحوثين هي أن التسويق الاعلامي هو الأسلوب الأكثر فعالية في استقطاب اهتمام وتفاعل الأفراد بنشاطات الجمعية نظرا لتطرق الكثير من الأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي.

4-عرض وتحليل بيانات السؤال السابع من دليل المقابلة :

الذي كان مفاده: "ماهي البرامج التوعوية الخاصة التي تعتمد عليها الجمعية للتقليل من السلوكات الاجرامية ؟" ، وعليه يمكن اعتبار مؤشراته كما يلي : البرامج التطوعية ، البرامج التحسيسية ، البرامج الرياضية .

مؤشرات البرامج التطوعية :

من خلال المقابلات التي تم اجرائها مع أعضاء جمعية الارشاد والاصلاح، وجدنا أنها تعمل اكثر على تهيئة الأفراد لتجاوز الروح الفردية والالتزام بالقيم الاجتماعية ، من تعاون وتكافل وجعل المصلحة العامة فوق المصلحة الفردية الشخصية ، وذلك من خلال نشر ثقافة العمل التطوعي بين الأفراد وتوعيتهم بأهمية العمل التطوعي في المنظمات والجمعيات ومساهمتها في زيادة نشاطات الجمعية، ومحاولة اشراك المجتمع في هذه المسؤولية والأخذ بأسلوب التوجيه والاصلاح للإيجاد حلول موضوعية وعملية للمشكلات الاجتماعية والتي تؤدي الى ارتكاب سلوكات انحرافية، وبذلك تتشكل الجريمة . اضافة الى احتوائها في مراحلها الاولى وقبل ان تتفاقم ، فمن بين هذه البرامج نجد حملات التشجير والتطوع لخدمات الجمعية التي تقدمها في الميدان والتي تحاول من خلالها الحد من السلوك الاجرامي فمن خلال التطوع في القيام بنشاطات الجمعية يكون التفاعل اكثر وبالتالي التأثير على فئات المجتمع بشكل اكبر، وذلك لتفعيل دور المجتمع في الوقاية من الجريمة والانحراف وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد وتمكينهم من رعاية ابنائهم .

مؤشر البرامج التحسيسية :

بالنسبة لرأي مجتمع البحث في ما يخص البرامج التحسيسية ، فتتمثل في توعية الأفراد بمخاطر الآفات الاجتماعية، فعلى فسبيل المثال هناك العديد من الظواهر المتفشية في المجتمع والتي تحتاج الى حملات تحسيسية وتوعية ، من بينها تعاطي المخدرات حيث تقدم الجمعية مجموعة من البرامج توعي من خلالها الأفراد بمخاطر المخدرات وآثارها على المدى البعيد في شخصية الفرد ، كما يمكن للجمعية أن تساهم من خلال هذه البرامج في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، والعنف في المدارس ضد الاطفال، اضافة الى الاسهام في وضع مخططات عملية وآنية لمواجهة الظواهر، ويمكن

أن يتخطى دور الجمعية جانب التوعية والتحسيس الى الاطلاع على مهمة المشاركة الفعلية في مكافحة تلك الظواهر الاجرامية . وتتمثل هذه البرامج في تطهير الفضاء المدرسي من السلوكات اللاسوية من ترويج للمخدرات وممارسة العنف الجسدي والسرقة وتوضيح آثارها على المجتمع وتوعية الأفراد بمخاطر السلوك الإجرامي على المدى البعيد والقريب اضافة الى تعريفهم بالعقوبات المصادرة ضدهم عند القيام بهذه السلوكات .

مؤشر البرامج الرياضية :

بعد تحليل المقابلة التي أجريت مع مجتمع البحث تبين أن معظم اجاباتهم تتمحور حول البرامج الرياضية ، والتي تختص بها "هيئة فور شباب" الشبابية التي تركز بصفة كبيرة على فئة الشباب، وذلك من خلال تنظيم دورات كرة القدم وانشاء النوادي الرياضية وعقد دورات تدريبية متخصصة للشباب مع تنظيم المنافسات الرياضية المحلية في الأحياء الجامعية، وتنظيم مخيمات صيفية وترفيهية تساعد في تنمية الوعي والانتماء للوطن اضافة الى تنظيم برامج رياضية للأطفال في دار الشباب مثلا : الكاراتيه ، التايكواندو الملاكمة ..، وتنظيم مسابقات العدو الريفي، وتوعية الأفراد بضرورة ممارسة الرياضة وتوجيهم لها من أجل العزوف عن أي سلوك اجرامي نظرا لتوفر وقت الفراغ لديهم ، وكل هذه البرامج تساهم في تعطيل قوى التعصب والتحريض ، وتكسب الفرد القدرة على توفير مساحة اكبر من الوعي والحفاظ على سلامة العقل .

ومن خلال المقابلات التي تم اجراءها مع مجتمع البحث تم التوصل الى ان أكثر الاجابات المتداولة حول البرامج التوعوية ترتبط كثيرا بالبرامج الرياضية وهذا راجع لإسهام الفرد التبسي بالنشاط الرياضي وكل ما يرتبط به وبهذا تحاول الجمعية السيطرة على الفرد من خلال البرامج الرياضية وكل ما يتعلق بها .

5-عرض وتحليل بيات السؤال الثامن من دليل المقابلة :

الذي كان مفاده : " ماهي البرامج التي تهدف ن خلالها الجمعية الى تحقيق اعلى مستوى من النضج والتوافق الاجتماعي لأفراد المجتمع ؟"، وعليه يمكن اعتبار مؤشراته كما يلي : البرامج الدينية ، البرامج الثقافية ، البرامج الترفيهية .

مؤشر البرامج الدينية :

من خلال المقابلات التي تم اجرائها تبين أن البرامج الدينية التي تعتمد عليها الجمعية تقوم على تحفيظ القرآن والسنة النبوية وتقديم الخدمات الشرعية والتطوعية والمجانية لمختلف الفئات العمرية،

ومن بين هذه البرامج الملتقى الفكري الاسلامي الذي يطبق على أعلى مستوى ، ففي كل ملتقى نتوصل الى عدة اهداف وتوصيات في مجال الحد من السلوك الاجرامي، فمخرجات ملتقى الفكر الاسلامي التي تبرمجها الجمعية تحاول تطبيق توصيات الملتقى بحذافيرها في محاربة الجريمة والتطرف ،اضافة الى تنظيم المسابقات الوطنية لحفظ القرآن والترتيل وانشاء مدارس قرآنية في كل الولايات، مع تكوين معلمي القرآن وتنظيم دورات تدريبية لتنمية مهارات حفظ القرآن اذ تعمل الجمعية حاليا على انشاء المعهد الوطني المتخصص بالقرآن والسنة .

من خلال المقابلات التي تم اجرائها يمكن القول أن هذه البرامج تساهم الى حد ما في تنمية الفكر الوسطية، من خلال هذه المدارس والملتقيات وعقد الندوات والمحاضرات المتخصصة وخاصة في وسط الشباب، من خلال التصور الاسلامي لشخصية الفرد وتهيئة مستلزمات صيانته لان أساس المجتمع الصالح هو الفرد الصالح .

مؤشر البرامج الثقافية والترفيهية :

تقوم الجمعية على مدار السنة بتنظيم المسابقات والأنشطة الثقافية التي تحاول من خلالها نشر الوعي وتحقيق النضج والتوافق الاجتماعي بين افراد المجتمع ،وذلك من خلال اشراك الفرد في هذه البرامج، وتتمثل في اقامة معرض سنوي لمختلف الابداعات والفنون والوصول الى انشاء مكتبة في كل ولاية ، وتنظيم المسابقات الوطنية في الأدب والشعر والقصة مع اقامة مهرجان القدس ،اذ تعمل الجمعية ايضا من خلال هذه البرامج على تنمية القدرات العقلية والنفسية والجوانب المعنوية التي ترتبط بالواقع المعاش وتتماشى مع العادات والتقاليد والأعراف في المجتمع .

وعليه تعددت الآراء حول هذه البرامج التي تحقق النضج والتوافق الاجتماعي ولكن معظم الاجابات كانت تتمحور حول البرامج الدينية والتي يعتبرها اعضاء الجمعية الركيزة الأساسية التي تعمل على نشر الوعي في المجتمع بين الأفراد وتساهم في الحد من السلوك الاجرامي وذلك بالرجوع الى تعاليم الدين الاسلامي .

6 – عرض وتحليل بيانات السؤال التاسع من دليل المقابلة :

الذي كان مفاده: " الى أي حد تعتمد الجمعية على البرامج الوقائية في مكافحة السلوك الاجرامي ؟" ،وعليه يمكن اعتبار مؤشراته كما يلي : مؤشر جانب القيم والأخلاق ، مؤشر الجانب النفسي ،مؤشر الجانب الاجتماعي .

مؤشر جانب القيم والاخلاق :

من خلال المقابلات التي تم اجرائها مع أعضاء الجمعية ، توصلنا الى ان أهداف الجمعية ترتبط كثيرا بجانب القيم والأخلاق فالبرامج الوقائية لا يجب أن تكون برامج آنية بل يجب ان تكون برامج وطنية مخطط لها وفق اشهارات واستراتيجية معينة وبرمجة محاضرات وطنية ودروس وتطبيقات للحد من السلوك الاجرامي ، ومنع اعادة ارتكابها وانتشارها في المجتمع فلا تتم التوعية فقط الى اعلام الأفراد مثلا بمخاطر المخدرات وانما يجب التطرق الى كل جوانب المكونة للظاهرة الاجرامية لايجاد سبل وحلول وأساليب كيفية الوقاية منها ، وتعمل الجمعية في هذا المجال على ايقاظ الضمير الديني في نفوس الافراد وايقاظ الاسلام والايمان في قلوبهم اضافة الى تقوية صلتهم بالمسجد وحثهم على أداء صلواتهم دون ابطاء وتكاسل مما يؤدي الى رفع معنويات الفرد وابعاده على ارتكاب الجريمة وكل ما يعتبر جريمة في المجتمع ، وتجنب الجرائم والصفات الرذيلة .

مؤشر الجانب النفسي:

تحاول الجمعية من خلال البرامج و النشاطات التي تقدمها للأفراد الإلمام بكافة الجوانب التي تؤدي بالفرد إلى ارتكاب السلوكات الإجرامية ومن بينها الجانب النفسي، حيث نحاول من خلال برامجنا الاعتناء بالأفراد الذين يعانون من الاكتئاب مثلا في برامج كفالة اليتيم و الأرامل، حيث نحاول من خلال سد الفراغ الذي يعانون منه أن نقلل من توجهاتهم الإنحرافية، وذلك بمد يد العون و تحقيق المتطلبات التي يمكن للجمعية تحقيقها، وتوفير الدعم المعنوي للأفراد ،ومحاولة رفع معنوياتهم وزرع الإرادة و العزيمة في نفوسهم في مواجهة العراقيل التي تواجههم في حياتهم، إضافة إلى محاولة ترويض انفعالاتهم وعدم تركهم في حيرة من أمرهم وذلك من خلال توجيههم و ارشادهم ليكونون أفردا صالحين في المجتمع، وتحفيزهم على تجاوز المصالح الذاتية وحب الآخرين والتواضع إضافة إلى النظر في أسباب الصراع النفسي والاضطرابات العاطفية التي يعاني منها أفراد المجتمع ومحاولة معالجتها عن طريق تحويلها إلى المختصمين من الأطباء النفسيين الناشطين في الجمعية .

مؤشر المجال الإجتماعي :

من خلال ما تم جمعه من دليل المقابلة واجابات مجتمع البحث ،يمكن إبراز أهم الطرق والوسائل التي يمكن للجمعية استخدامها لحماية الأفراد من الجريمة في المجال الإجتماعي، من خلال تربية الأفراد على الإبتعاد عن رفاق السوء و صدهم عنهم وربطهم بنماذج يمكن الإقتداء بها في سلوكاتهم السليمة وذلك من أجل الإبتعاد عن أي منحى إجرامي يمكن أن يؤدي بالفرد إلى الوقوع في الجريمة .

إضافة إلى أن المجال الإجتماعي يرتبط كثيرا بالجانب الميداني و بالنشاطات التي تقدمها الجمعية ، فتحاول من خلال البرامج التي تجعل من الأفراد أعضاء ناشطين فيها. دون التوجه إلى إرتكاب الجرائم وسد الفراغ الذي يشعرون به من خلال ثقافة التطوع و المشاركة في النشاطات الخيرية التي تعمل على وقاية المجتمع من الجريمة .

وعليه من خلال المقابلات التي أجريناها مع مجتمع البحث، لاحظنا أن الآراء قد تعددت حول البرامج الوقائية التي تعمل على مكافحة السلوك الاجرامي، و لكن معظم الاجابات تمحورت حول المجال الاجتماعي، وذلك راجع إلى أن نشاطات الجمعية تدور حول المجال الإجتماعي بصفة عامة، وتعمل إلى حد كبير من خلال هذه البرامج على وقاية الأفراد من الوقوع في الجمعية .

7-عرض وتحليل بيانات السؤال العاشر من دليل المقابلة :

الذي كان مفاده :" حسب رأيك ماهي النشاطات التي تقوم بها جمعية الإرشاد و الإصلاح والتي تجسد أكثر فكرة الحد من السلوك الإجرامي ؟ ، وعليه يمكن اعتبار مؤشراته كمايلي : النشاطات الشبانية ، النشاطات النسائية .

مؤشر النشاطات الشبابية :

من خلال المقابلات التي تم اجرائها مع مجتمع البحث تم التوصل الى أن معظم اجابات الأعضاء فيما يخص هذا السؤال تتمحور حول نشاطات " هيئة فور شباب" ، وهي هيئة شبابية تجسد أكثر فكرة الحد من السلوك الإجرامي، نظرا لإندماج أعضائها مع أهم فئة في المجتمع هي فئة الشباب ، من خلال البرامج التي تقدمها و التي تتمثل في دورات كرة القدم والتي تلقى فيها الجمعية تفاعلا كثيرا من طرف الأفراد وخاصة الشباب، إضافة إلى النشاطات التطوعية من حملات للتشجير التنظيف إضافة إلى المخيمات الصيفية، والتي تعتمد على العديد من البرامج التي تساهم في سد فراغ الشباب و توجهه إلى العمل التطوعي والميداني ، حيث تعمل هذه الهيئة على اشراك مجموعة من الأفراد كانوا في السابق يمارسون مجموعة من السلوكات الإجرامية وهم الآن يتبرون كأفراد متطوعين في الجمعية و يساهمون في الحد من السلوك الإجرامي وذلك من أجل المساهمة في الخدمات بحكم تجاربهم السابقة في هذا المجال .

مؤشر النشاطات النسائية :

وتتمحور النشاطات النسائية حول هيئة نساء الخير، وتتكون هذه الهيئة من مجموعة من الناشاطات يحاولن التركيز على الفئة النسوية في المجتمع، حيث يقمن بالعديد من الخدمات مثل جمع

التبرعات من المساجد، ومن بين النشاطات التي حاولن فيها الحد من السلوك الاجرامي قيامهم بمجموعة من الخدمات في مركز إعادة التأهيل للبنات بمدينة تبسة، وتوجيههم من خلال البرامج التوعوية والدروس ، ومحاولة إدماجهم مع المجتمع بعد خروجهم من هذه المراكز، إضافة إلى قيامهم بمسابقات لحفظ وترتيل القرآن الكريم لمدى تأثير هذه المسابقات على تكوينهم ، إضافة إلى تقديم المساعدات المادية في مجال الحرف اليدوية و كل ما يتعلق بالنشاطات النسوية .

وعليه ومن خلال المقابلات التي أجريت مع مجتمع البحث تم حصر معظم الإجابات الى للنشاطات الشبانية لأن هذه النشاطات ميدانية أكثر و تمس فئة الشباب ، إضافة إلى تفاعل الأفراد أكثر مع النشاطات الشبانية وهذا راجع إلى أن المجتمع التبسي مجتمع ذكوري.

ثانيا : عرض وتحليل بيانات التساؤل الفرعي الثاني :

الذي كان مفاده : " مالمعيقات التي تعترض جمعية الارشاد والإصلاح في أداء نشاطها للحد من السلوك الإجرامي ؟ "

1- عرض و تحليل بيانات السؤال الحادي عشر من دليل المقابلة :

الذي كان مفاده : " هل هناك تفاعل بين أفراد المجتمع و مختلف الأنشطة التي تقدمها الجمعية للحد من السلوك الإجرامي ؟ "، وعليه يمكن اعتبار مؤشراته كمايلي : يوجد تفاعل من طرف الأفراد، لايوجد تفاعل من طرف الأفراد

مؤشر يوجد تفاعل من طرف الأفراد :

وعليه فقد صرح بعض من مجتمع البحث بعد إجراء المقابلات أن النشاطات التي تقدمها الجمعية تلقى تفاعلا من طرف الأفراد، وهذا راجع لطبيعة النشاطات أوالخدمات التي تقدمها، إذ يرون أن فعالية الأنشطة وارتباطها بتفاعل الأفراد، يعود إلى دور المؤسسات الأخرى التي تقوم بمهامها على أكمل وجه إذ توجه الجمعية خدماتها لمختلف الفئات ،وتتعمق أكثر في طبيعة الفرد وتصرفاته، اذ يرتبط التفاعل حسب رأيهم بطبيعة النشاط المقدم فإذا كان النشاط ذو قيمة أو مقدم لصالح الفرد في المجتمع يلقى تفاعلا كبيرا من طرف الأفراد والعكس، وحسب رأيهم التفاعل أيضا مرتبط بوزن الجمعية ومكانتها اضافة إلى سمعتها ، وهذا كله مرتبط بمدى تفاعل الأفراد مع نشاطاته وبما أن هذه الجمعية جمعية غير حكومية ولها وزن على المستوى الوطني إضافة إلى توفر مكاتب تابعة لها في كل ولاية و بلدية ،فإن معظم نشاطاتها عادة ما تلقى تفاعلا كبيرا و خاصة من طرف فئة الشباب.

أيضا التفاعل مرتبط بتطبيق هذه الجمعية لمعظم التعاليم الدينية، وارتباطها بالجانب الديني كثيرا و هذا ما يساعد على انشاء رابط الثقة بين أعضاء الجمعية و أفراد المجتمع .

مؤشر لا يوجد تفاعل من طرف الأفراد :

أفاد معظم أعضاء مجتمع البحث بوجود عزوف لتفاعل المواطنين مع مختلف الأنشطة التي تقدمها والمبادرات التي تقوم بها الجمعية من حين لآخر و لكن ذلك العزوف ليس بكبير، حيث حين يعزم الأعضاء على الخروج إلى الميدان لتطبيق مشاريعها يتوافد البعض من المواطنين ، ويرجعون ذلك العزوف إلى عدة أسباب منها : ثقافة المجتمع الضيقة ونظرته إلى العمل الجمعوي التي يعتبرها الكثير تجاوزا لما هو معهود ومألوف في محيطهم، و العزوف من التجارب السابقة للحركات الجمعوية التي إختفت مع أول حاجز اعترض مسارها ، مما ضيع ثقة الكثير من المواطنين في الجمعيات وما تقوم به من أنشطة على مختلف الأًصعدة، ووصولهم إلى مرحلة اليأس من عدم نجاح هذه الجمعيات و اختفاءها مع ظهور أول مشكل ، كما قد يتخوف البعض من المشاركة بالجمعية والانخراط بها لعدم تعوده على الإنضمام إلى الجمعيات من قبل ، كما أن عامل عدم الإحساس بالمسؤولية و الوعي بقيمة العمل التطوعي ساهم إلى حد ما في عزوف الموطن عن التفاعل مع أعمال الخدمات الجمعية

وأخيرا تم التوصل الى أن معظم إجابات مجتمع البحث تدور حول عزوف الأفراد عن التفاعل مع خدمات الجمعية و ذلك مرتبط بالعديد من الأسباب التي تم ذكرها سابق .

2- عرض وتحليل بيانات السؤال الثاني عشر من دليل المقابلة :

و الذي كان مفاده : " كيف يمكن لنقص خبرة و تكوين "أعضاء الجمعية أن يؤثر على نشاطها في الحد من السلوك الإجرامي ؟"، ويمكن اعتبار مؤشراته كما يلي : نقص الخبرة يؤثر على نشاطات الجمعية ، نقص الخبرة لا يؤثر على نشاطات الجمعية .

مؤشر نقص الخبرة يؤثر على نشاطات الجمعية :

من خلال المقابلات التي اجرائها مع مجتمع البحث قدم بعض الأعضاء الإجابة التالية : والمتمثلة في أن نقص خبرة تكوين الأعضاء يؤثر على نشاطات الجمعية و على طريقة أدائها لمهامها، فإختلاف طبيعة التكوين للأعضاء يؤثر على خدمات و الجمعية و هذا راجع لطبيعة تغير مهمة الأعضاء . إضافة إلى أن التجربة تلعب دورا كبيرا في تفعيل النشاط ، فنقص الخبرة يؤثر في كل مجال و لا ينحصر فقط على العمل الجمعوي، إذ يؤثر على مردودية الجمعية و على سمعتها وسمعة أعضائها ، إضافة إلى تأثيره على مردودية الجمعية

و على مايؤدي إلى تدني مستوى الخدمات التي تعرضها ، إضافة إلى توزيع مهام الأعضاء حسب المجال الذي ينتمون إليه ، إضافة إلى خبرة العضو أو سنوات تطوعه في الجمعية يكسبه اسلوب التواصل مع الأفراد ويصبح بذلك ناشطا وله تأثير على أفراد المجتمع .

مؤشر نقص الخبرة لا يؤثر على نشاطاته الجمعية :

تعتمد الجمعية من خلال الإجابات التي قدمها الأعضاء على عامل الثقة بينهم وبين المحسنين و المتطوعين ،وعلى هذا الأساس يرون أن نقص الخبرة لا يؤثر على نشاطات الجمعية ، إضافة إلى أن سمعة أعضائها ووعي الأفراد بأهداف خدمات الجمعية يساهم في التشهير بنشاطاتها، ولا يجعل من نقص الخبرة و التكوين على عاتق ، وبما أن الجمعية تعمل مع كافة الفئات فإن معظم المتطوعين يكونون ذو خبرات ويملكون تجارب مسبقة حول الخدمات الجمعوية والعمل التطوعي نظرا للإنتشار الواسع لها .

و عليه يمكن القول أن معظم آراء مجنمع البحث يرون أن نقص الخبرة و التكوين يشكلون عائقا أمام الخدمات التي تقدمها الجمعية في محاولة الحد من السلوك الإجرامي إذ يرون أن العضو الذي لا يملك خبرة في هذا الميدان لا يستطيع التأثير على الأفراد و توجيههم.

3- عرض وتحليل بيانات السؤال الثالث من دليل المقابلة :

والذي كان مفاده : " هل سيطرة العمل الموسمي يعيق تفعيل نشاطات الجمعية ؟ "، وعليه يمكن اعتبار مؤشراته كمايلي : العمل الموسمي لا يعيق نشاطات الجمعية ، العمل الموسمي يعيق نشاطات الجمعية .

مؤشر العمل الموسمي لا يعيق نشاطات الجمعية :

من خلال تحليل دليل المقابلة نجد أن معظم اجابات مجتمع البحث تمحورت حول أن العمل الموسمي لا يعيق نشاطات الجمعية ، بل بالعكس فالجمعية تعمل بالتوازي مع البرامج الثابتة والمتكاملة وفق خطة استراتيجية سنوية و جماعية ، فعمل الجمعية يكون مخطط و بضوابط تضمن توزيع المهام مع الأعضاء ،اضافة إلى أن العمل الموسمي مكمل للعمل الدائم ، فمثلا العمل الموسمي يرتبط بالأعياد والمناسبات كشهر رمضان ، والعيد المبارك ..، و يعتبر العمل في هذه المواسم كنشاط خيري يتمثل في تقديم المساعدات والإعانات من مختلف اللوازم الأساسية ،أما بالنسبة للعمل الدائم فهو عمل يكون على مدار السنة وفق برامج ومناهج دائمة

مثل دروس الدعم، محو الأمية ،تحفيظ و ترتيل القرآن ...، إضافة إلى المخيمات الصيفية التي تعتبر جزاءا من الخدمات الموسمية والتي يتم فيها تجاوب الأفراد مع النشاط مما يؤدي إلى ملء فراغ الأفراد بشتى الخدمات التي تقدمها الجمعية في هذه المخيمات .

مؤشر العمل الموسمي نشاطات الجمعية

كما نجد فئة من مجتمع البحث صرحوا بأن العمل الموسمي يعيق تفعيل نشاطات الجمعية . حيث تم ارجاع أسبابها للأعمال المفاجئة التي تطرأ على خدمات الجمعية، فيكون الضغط والتراكم في الخدمات مما يتسبب في عرقلة العديد من الخدمات وزوالها .

ومن خلال الإجابات المتحصل عليها بعد الانتهاء من مقابلة مجتمع البحث يمكن القول أن معظم الاجابات كانت ترى أن العمل الموسمي لا يعيق تفعيل نشاطات الجمعية كثيرا وذلك راجع إلى الاستراتيجية التي تعمل بها الجمعية . بل بالعكس فالنشاطات الموسمية تساعد في ارتفاع نسبة المجهودات المقدمة من طرف الأفراد وتتضاعف بذلك نشاطات الجمعية و خدماتها .

4- عرض وتحليل بيانات السؤال الرابع عشر من دليل المقابلة :

والذي كان مفاده : "ما الذي يجعل من العامل الجغرافي عائقا أمام الخدمات التي تقدمها جمعية الارشاد والإصلاح لأفراد المجتمع في الحد من السلوك الإجرامي ؟ " ، ويمكن اعتبار مؤشراته كما يلي : العامل الجغرافي يعيق خدمات الجمعية ،العامل الجغرافي لا يعيق خدمات الجمعية .

مؤشر العامل الجغرافي يعيق خدمات الجمعية :

كما نجد فئة قليلة من مجتمع البحث عبروا بأن العامل الجغرافي يعيق خدمات الجمعية ، وذلك راجع لتعدد المكاتب التابعة للجمعية و انتشارها في العديد من بلديات الولاية ،مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى مقراتها بسبب طول المسافات ،وذلك من أجل انعقاد المؤتمرات والاجتماعات التابعة لخدمات الجمعية وهذا ما يؤدي إلى إلغاء وتأجيل النشاطات التي تحاول من خلالها الجمعية الحد من السلوك الإجرامي . مثال ذلك المكتب المتواجد على مستوى بلدية الشريعة مغلق وهذا راجع لغياب الثقافة الجمعوية عند السكان مما يؤدي إلى ضعف خدماتنا ونشاطاتها بالرغم من التعداد السكني الضخم لهذه البلدية .

مؤشر العامل الجغرافي لا يعيق خدمات الجمعية :

وعلى العكس نجد أن فئة كبيرة من أعضاء الجمعية صرحوا بأن العامل الجغرافي لا يعيق خدمات الجمعية، فتواجد مكاتب الجمعية على مستوى التراب الوطني يساعدهم في توفير الخدمات للأفراد بشكل مناسب ،اضافة الى توفر كل الوسائل المتعلقة بالتنقل وتنشيط الخدمات ، اضافة الى وسائل التواصل الاجتماعي الكفيلة ايضا بتوضيح طبيعة نشاطاتهم دون عناء التنقل لها ، فمن خلال هذه المواقع ننشط في العديد من الولايات دون تنقل وهذا عن طريق المكاتب الولائية والبلدية التابعة لها ، ومحاولة اقتراح حلول تعمل على الحد من هذه الظواهر المخالفة أو المنافية للعادات والأعراف المجتمعية السائدة .

وعليه يمكن القول أن العامل الجغرافي لا يعتبر عائقا لتقديم خدماتهم لأفراد المجتمع وذلك راجع للانتشار الواسع لمكاتب ومقرات الجمعية في مختلف ولايات الوطن .

5- عرض وتحليل بيانات السؤال الخامس من دليل المقابلة :

الذي كان مفاده : " كيف يمكن لضعف المورد المادي للجمعية يقلل من نشاطاتها في الحد من السلوك الاجرامي؟"، وعليه يمكن اعتبار مؤشراته كما يلي : يقلل المورد المادي من خدمات الجمعية .لا يقلل المورد المادي من خدمات الجمعية .

مؤشر المورد المادي يقلل من خدمات الجمعية :

مكافحة السلوك الاجرامي أو الخدمة في المجتمع تحتاج امكانيات ضخمة، وهذا من اجل التصدي لها ومواجهتها وتسخيرها على مدار السنة، فالجمعية ان لم يتوفر لها الدعم المادي لممارسة نشاطاتها وتطبيقها على ارض الواقع، فبطبيعة الحال يلغى او يتحطم نشاط الجمعية في الأهداف المسطرة الموجودة في الخطة الاستراتيجية، فالجمعية لا تتلقى اي اعانات مادية وبشرية من طرف الجهات الامنية وتعتمد في تقسيم نشاطاتها على الاعانات والتبرعات التي يتم جمعها من طرف افراد المجتمع، وهذا لا يكفي لتغطية جل نشاطها ذلك لأن المورد المادي يعتبر الركيزة التي تعتمد عليها في مزاولة نشاطها فنقص المورد المادي ادى الى الغاء العديد من النشاطات التي تتعلق بمحاولة الحد من السلوك الإجرامي ونظرا لضعف المورد المادي تم الغاء او تاجيل هذا النشاط كليا .

مؤشر المورد المادي لا يقلل من خدمات الجمعية :

كما يوجد بعض من أعضاء الجمعية صرحوا بأن المورد المادي لا يقلل من نشاطات الجمعية وهذا راجع لعامل الثقة بين الاعضاء وأفراد المجتمع ، فنشاطات الجمعية متواصلة ودائمة حتى وان كان

المورد المادي غير متوفر او منعدم ، فان انعدم المورد المادي تواصل الجمعية خدماتها على مواقع التواصل الاجتماعي وذلك من خلال الحملات التوعوية والملصقات والحملات التحسيسية.

ومن خلال المقابلات التي تم اجرائها مع مجتمع البحث، يمكن القول أن ضعف المورد المادي يقلل كثيرا من نشاطاتها في الحد ن اللوك الاجرامي وهذا باعتبار ان الموارد المادية بمختلفها الركيزة الاساسية التي تعتمد عليها الجمعية في تفعيل نشاطاتها .

6-عرض وتحليل بيانات السؤال السادس عشر من دليل المقابلة :

والذي كان مفاده : " فيما تتمثل الصعوبات التي تواجهها الجمعية في الحصول على التراخيص لتنظيم نشاطاتها وذلك من اجل الحد من السلوك الاجرامي ؟"، وعليه يمكن اعتبار مؤشراته كما يلي : وجود صعوبة في الحصول على التراخيص ،عدم وجود صعوبة في الحصول التراخيص .

مؤشر وجود صعوبة في الحصول على التراخيص:

بعد تحليل المقابلات التي اجريت مع مجتمع البحث تبين أن بعض منهم يرون ان الحصول على الترخيص في معظم الأحيان يشكل عائقا امام ترقية خدماتهم، ويرتبط احيانا بأوقات معينة ،مثل الفترات التي يتم فيها الانتخاب ،اضافة الى اوقات المناسبات حيث تعترض الجمعية عوائق منها المماطلة في الحصول على القاعات التي يتم فيها تقديم النشاطات والندوات والملتقيات المتعلقة بمخاطر السلوكات الاجرامية وانعكاساتها على امن وسلامة افراد المجتمع، وهناك صعوبات ادارية وتتعلق بطول المدة وقلة رابط العلاقات، ففي بعض الأحيان تكون القاعات التي سيتم فيها القيام بنشاطاتها محجوزة وهذا يعتبر عائقا، اضافة الى ان الجهات الرسمية لا تستجيب لندائهم في الوقت الذي تحتاج فيه لهذه القاعات ، مثل تنظيم يوم دراسي حول يوم العلم، فالإدارة او الجهات الوصية لا تستجيب لندائهم في الوقت المناسب، وبذلك يصبح الحصول على الترخيص والموافقة على اجراء النشاط لا فائدة منه .

مؤشر عدم وجود صعوبة في الحصول على التراخيص :

من خلال الاستماع الى أعضاء الجمعية وتحليل اقوالهم تبين أن معظم الاجابات تتمحور حول عدم وجود صعوبة في حصولهم على التراخيص وهذا راجع لسمعة الجمعية التي تتميز بها اضافة الى العلاقات الطيبة التي تجمعنا مع معظم المؤسسات الاخرى، لأن الجمعية تعمل في اطار نظامي واداري سليم وخاص بها، وفق قوانين واتفاقيات مع وزارات اخرى مثل وزارة التكوين المهني

ووزارة التضامن الاجتماعي، وذلك من خلال الاتفاق مع جهات معنية واخذ مواعيد محددة لتنظيم هذه نشاطات.

ومن خلال هذه المقابلات يمكن القول ان الصعوبات موجودة لكن بنسبة قليلة جدا وهذا يرتبط احيانا بتوقيت النشاط الذي تريد الجمعية تنظيمه والذي يتزامن مع المناسبات والأعياد مما يجعل من فكرة الحصول على المقرات والمرافق صعبة ، وهذا راجع لعدة اعتبارات منها العصبية القبلية وتصفية حسابات شخصية احيانا.

-عرض وتحليل بيانات السؤال السابع عشر من دليل المقابلة :

والذي كان مفاده :"هل يتم اشراك جمعية الارشاد والاصلاح في نشاطات المصالح الامنية لمكافحة السلوك الاجرامي ؟" ، ويمكن اعتبار مؤشراته كما يلي : يتم اشراك الجمعية في نشاطات المصالح الأمنية ، لا يتم اشراك الجمعية في نشاطات المصالح الأمنية .

مؤشر اشراك الجمعية في النشاطات الأمنية :

من خلال المقابلات التي اجريت صرح القليل من أعضاء الجمعية ان للجمعية 30سنة من النشاط وهي أقدم جمعية بعد جمعية العلماء المسلمين في نشاطاتها وثقافتها وتنوع اختلاف اعضائها ، يجعل منها ذات وزن في المجتمع وقيمة في الدولة، فصرحوا ان للجمعية دورا في الحد من السلوك الاجرامي لأن وزنها والكم الذي تملكه من الكوادر والاطارات يجعل منها جمعية ذات دور هام واستراتيجية هامة ، وشريكة ايضا للمصالح الأمنية في محاربة الجريمة، فالجمعية يحكمها قانون الجمعيات فهي مؤسسة في الدولة . فمثلا نستطيع ان نقوم بيوم دراسي حول ظاهرة اجرامية معينة ويتم فيها استدعاء الجهات الامنية كحليف استراتيجي لمكافحة الجريمة .

مؤشر لا يتم اشراك الجمعية في نشاطات المصالح الامنية :

من خلال المقابلات التي تم اجرائها مع مجتمع البحث تبين ان معظم الاجابات تتمحور حول عدم اشراك الجمعية في نشاطات المصالح الامنية، فتجد الجمعية نفسها وحيدة في مجال مكافحة السلوك الاجرامي في اطار منظمات المجتمع المدني او الجمعيات بصفة خاصة، ففي مختلف النشاطات التي تقوم بها المصالح الأمنية في التوعيات الأمنية والحملات التحسيسية لا يتم استدعائهم لأي غرض كان مهما كانت طبيعة النشاط، فالجمعية تعمل في اطار خاص بها منفصل عن مخططات المصالح الامنية.

وعليه يمكن القول انه لا يتم اشراك أعضاء الجمعية في اي نشاط مرتبط بالمصالح الأمنية وهذا بسبب التوجه السياسي للجمعية بغض النظر عن انتمائها لحزب معين.فتحاول السلطات بذلك الابتعاد عن هذه الجمعية وجعلها تتولى مهامها بعيدا عنها.

خلاصة :

حاولنا في هذا الفصل أن نبرز دور منظمات المجتمع المدني في الحد من السلوك الإجرامي بمدينة تبسة، فمن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها و تحليلنا لنتائج المقابلة و التي ستساعدنا في مناقشة النتائج على ضوء التساؤلات الفرعية والدراسات السابقة ثم الإطار النظري للدراسة

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة

تمهيد

أولا: مناقشة النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة.

1- مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الأول.

2- مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثاني.

ثانيا: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة.

1- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الأول في ضوء الدراسات السابقة.

2- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الثاني في ضوء الدراسات السابقة.

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الجانب النظري.

1- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الأول في ضوء الجانب النظري.

2- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الثاني في ضوء الجانب النظري.

الاستنتاج العام.

خاتمة.

تمهيد:

في هذا الفصل الختامي، وبعدما تم عرض وتحليل البيانات بالأسلوب الكيفي، وكذا تهيئة كل التطورات المبدئية للدراسة النهائية، لابد من العمل على مناقشة سليمة للنتائج في ضوء التساؤلات الفرعية والدراسات السابقة والإطار النظري، ومن ثمة الخروج بالاستنتاج العام للموضوع .

أولا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء تساؤلات الدراسة.

1- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الفرعي الأول:

ما الأساليب التي تعتمد عليها جمعية الإرشاد والإصلاح في الحد من السلوك الإجرامي، الذي يمثل التساؤل الفرعي الأول للمحور الثاني لدليل المقابلة، والمكون من 07 عبارات ابتداء من الرقم (04-10)، إذ يتضمن أيضا هذا المحور مؤشرين نوجزهما فيما يلي:

المؤشر الأول المتعلق بالوسائل الاعلام السمعية والبصرية:

من بين أهم الأساليب التي تستخدمها الجمعية في تقديم خدماتها ونشاطاتها وحشد مشاركة شعبية قوية لمختلف مهامهامن أجل الحد من السلوك الاجرامي، عن طريق وسائل الاعلام من كتب وجرائد ومجلات، بالإضافة إلى حصص إذاعية وبرامج تليفزيونية تساهم في توعية الأفراد بمدى خطورة الظواهر المتفشية وتأثيرها على الأفراد، والذي يعتبر من أقوى الوسائل الاعلامية في وقتنا وأعظمها تأثيرا في الفرد والمجتمع، وتستخدم الجمعية أيضا الأنترنت من خلال صفحات مواقع التواصل الاجتماعي والحسابات الإلكترونية والمواقع الإخبارية.

فكل هذه الوسائل تسعى من خلالها الجمعية إلى توثيق كل الأعمال والطموحات والأهداف التي تم انجازها ونشرها، وبالتالي مساعدة الأفراد باحتوائهم بجملة من الخدمات التي تقدمها لحمايتهم من مخاطر الآفات الاجتماعية المهددة لأمن وسلامة المجتمع من الظواهر الإجرامية.

المؤشر الثاني المتعلق بالخدمات الاجتماعية:

حيث تركز الجمعية على حتمية هذه الخدمات باعتبارها تستهدف الواقع المعاش للأفراد، والذي من خلاله تمد الجمعية يد العون والمساعدة إلى المجتمع، ويمكنها أيضا من التعمق في هذا البناء والفهم الصحيح للمشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها الفرد في حياته اليومية، ومحاولة تقديم كل الدعم للحد من هذه العلل، وذلك من خلال عدة مشاريع نذكر منها: مشروع كفالة الأيتام، مشروع قفة رمضان، إضافة إلى ذلك تنظيم حملات تحسيسية وطبية من أخطار الآفات الاجتماعية، وتحسيسهم بأهمية الوقاية منها.

فالجمعية تسعى للقضاء على الآفات الاجتماعية وهي المحرك الأساس لديمومة واستمرارية الجمعية، لأن الطابع الاجتماعي هو الغالب ومن خلاله نتمكن من سد الثغرات الممهدة لنمو وتشكل جماعات إجرامية جديدة في المجتمع.

وبعد هذه المناقشة تم التعرف على أهم الأساليب التي تعتمد عليها الجمعية في الحد من السلوك الإجرامي، من خلال العمل على مساعدة أكبر عدد ممكن من المحتاجين وتوفير ضروريات الحياة والعيش الذي يضمن لهم الكرامة ويحفظ لهم ماء الوجه، وفق قيم وثوابت إسلامية صحيحة، تنمي لهم روح الأخوة والاحساس بالانتماء والاعتزاز بالهوية وتبعدهم عن السلوكات الانحرافية، ومساعدتهم على تجاوز العقبات التي تؤدي إلى انحلال الحلقات الضعيفة والمعيشة، والتي بدورها تسرع في انهيار القيم والمبادئ الاسلامية السمحاء، التي تضمن ديمومة واستمرار مجتمع متوافق تحكمه قيم وتجمعه هوية واحدة.

2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الفرعي الثاني:

ما المعيقات التي تعترض نشاطات جمعية والارشاد والاصلاح في الحد من السلوك الاجرامي، الذي يشمل التساؤل الفرعي الثاني للمحور الثالث من دليل المقابلة، والمكون من عبارات ابتداء من الرقم 11 إلى غاية 17، ويتضمن هذا المحور أيضا مؤشرين وهما كالتالي:

المؤشر الأول المتعلق بالمورد المادي:

إذ نجد أنه من أهم العوامل التي تعرقل دور الجمعية في أداء نشاطاتها وإدارة برامجها للحد من السلوكات الاجرامية وهو المصدر المالي، فمن خلال هذه الدراسة تبين أن الجمعية لا تتلقى أي مساعدات مالية مهما كان نوعها من طرف الدولة ، على عكس ما تم التصريح به في قانون الجمعيات والذي يجبر البلديات على تقديم مساعدات مالية من مداخيلها أو من ميزانيتها.

فالجمعية تتلقى المورد المادي على شكل مواد عينية ولا يسمح لها بتلقي أموال نقدية، وإنما تعتمد على تمويل البرامج والنشاطات وعلى جهود القائمين والفاعلين، فكلما كان الجهد المبذول أكبر، كانت الحصيلة أكبر وهذا لا يكفي لتنفيذ مشاريع الجمعية المسطرة في الخطة الاستراتيجية الموجودة في الملاحق، والتي تعمل وفقها الجمعية للحد من الظواهر الاجرامية والتقليل من انتشارها.

المؤشر الثاني المتعلق بالمورد البشري:

وهو من أكبر العوائق التي تتصادم بها الجمعية تقريبا في كل نشاط، فنقص الفاعلين والناشطين والأعضاء يكاد يصبح مشكلا ملازما يؤثر على نشاطات الجمعية في الحد من السلوك الإجرامي، وذلك يرجع إلى عدة أسباب منها:

عزوف المشاركة الشعبية وعدم تجاوب الأفراد مع خدمات الجمعية يضعف من هدفها في الحد من السلوك الاجرامي، وله تبعيات منها الاقتصادية ومنها ضعف النشاط من حيث التمويل والانتشار، حيث تقوم الجمعية بإصدار مجلة شهرية تعالج ظواهر اجتماعية متفشية بكثرة في المجتمع، فالإصدار إذا لم يجد رواجا وتفاعلا من قبل الأفراد، فإن النشاط أو الإصدار سوف يؤجل إلى شهور أخرى، لأن المجلة لم تسوق ولم تباع، ولذلك العائد المالي انعدم وبالتالي يؤثر في النشاط وهذا ما تم ملاحظته من خلال الدراسة الميدانية للجمعية.

وبذلك المورد البشري وعزوف الشركاء الاجتماعيين في مختلف الجمعيات والمؤسسات الحكومية والغير حكومية يؤدي إلى تذبذب في برامجها الموجهة إلى استهداف الأحياء الإجرامية وأماكن تواجد الجريمة ، وهذا ليس من أهداف الجمعية ولا في صالح المجتمع لأن الجريمة تحتاج إلى تجنيد وتسخير كل من المورد البشري والمادي لمكافحتها والحد من تزايدها.

ثانيا: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة .

2-1- مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الأول:

1-2-1- الدراسات العربية:

الجدول رقم (06) يمثل المقاربة بين جوانب الدراسة العربية السابقة والدراسة الحالية:

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة										
	الدراسة الأولى							الدراسة الثانية			
	التساؤل المركزي	س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7	التساؤل المركزي	س1	س2	س3	س4
التساؤل المركزي													
التساؤل الفرعي الأول								x					x
التساؤل الفرعي الثاني					x								

نستنتج من خلال الجدول رقم (06) أن النتيجة الأولى للدراسة الحالية اتفقت نوعا ما مع دراسة "**خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني**" في الأساليب التي تساهم في ابراز وتثمين دور منظمات المجتمع المدني في خدمة المجتمع، وتختلف الأساليب أحيانا حسب نوع النشاط الممارس في الميدان، وطبيعة الخدمات المقدمة للمجتمع.

ومن خلال عرض وتحليل التساؤلات، فقد اتفقت هذه الدراسة مع نتيجة الدراسة الثانية "**عبد الله الحامد ابراهيم وعوض محمد مضوي**" المتمثلة في أن تدني المستوى التعليمي للفرد له علاقة ارتباطية بالسلوك الإجرامي، وعلى نتيجة دراستنا التي توصلنا من خلالها إلى أن الفرد ذو المستوى التعليمي العالي من المستبعد أن يقوم بأي سلوك إجرامي، وهذا يتنافى مع وجود العلم والجريمة، ومن أهداف الجمعية أنها تعمل على محاربة الفقر والجهل اللذان يعتبران من السمات العامة للسلوك الإجرامي.

2-2-2 الدراسات الجزائرية:

الجدول رقم (07) يمثل المقارنة بين جوانب الدراسة الجزائرية السابقة والدراسة الحالية:

	الدراسات السابقة									
	الدراسة الأولى				الدراسة الثانية					
		التساؤل المركزي	س1	س2	س3	التساؤل المركزي	س1	س2	س3	س4
الدراسة الحالية	التساؤل المركزي									
	التساؤل الفرعي الأول				x		x	x		
	التساؤل الفرعي الثاني									

نستنتج من خلال الجدول رقم (07) أن نتيجة الدراسة الحالية تقاطعت مع نتيجة الدراسة الأولى لـ " رزيق سعيدة" التي اعتبرت أن المشاركة المجتمعية لأفراد المجتمع ، تساهم في توعية الأفراد بضرورة الانخراط في الجمعية، على غرار نتيجة دراستنا التي توصلنا من خلالها أيضا إلى أنه من بين الأهداف التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها، عن طريق استخدام عدة أساليب هي المشاركة المجتمعية لأنها تعتبر أسلوب لحماية الأفراد من تبني السلوكيات الاجرامية في الأساليب التي تعتمد عليها الجمعية وذلك من أجل توعية الفرد بمدى تأثير أسلوب القوة وإثارة الألم والاهمال في توجيه الفرد نحو السلوكيات الاجرامية.

وعليه نجد أن الدراسة الثانية والدراسة الحالية مكملان لبعضهما في الأساليب التي تعمل على الحد من السلوك الإجرامي في المجتمع.

2-2-3 الدراسات الأجنبية :

في ضوء الدراسة الأولى:

نستنتج من خلال هذه الدراسة الحالية أن التوافق بينها يكمن في دور منظمات المجتمع المدني في خدمة المجتمع وتختلف الخدمة حسب كل موضوع، فالدراسة الأولى توضح دور منظمات المجتمع المدني في محاربة الفقر والذي يعتبر جزء من الدراسة الحالية ، وذلك من خلال مساهمة جمعية الارشاد والاصلاح في الحد من السلوك الاجرامي وفقا لهذا العامل.

في ضوء الدراسة الثانية:

تقاطعت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في كيفية تطبيق الأساليب المستخدمة والموجهة إلى الجنسين من الرجال والنساء، ومحاولة إدراج الفروق بين الجنسين في إعداد وتنظيم البرامج وتكييفها على حسب طبيعة المجتمع، وذلك من أجل الحيلولة دون ارتكاب السلوكيات الانحرافية، التي تؤدي إلى ارتكاب العنف والقسوة ضد الأفراد.

ومنه نقول ان سبب التشابه في النتائج يرجع إلى الاتفاق في متغير السلوك الاجرامي ومنظمات المجتمع المدني، وتختلف معها من ناحية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات.

2-2- مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثاني:

نستنتج من خلال التساؤل الفرعي الثاني أن نتيجة هذه الدراسة تقاطعت مع دراسة " خلد جاسم ابراهيم حسن الحوسني" فيما يخص المعيقات التي تعترض نشاطات الجمعية في توعية أفراد المجتمع، إضافة إلى كل ما يعترضها في تأدية رسالتها.

وتختلف المعيقات حسب كل نشاط تقوم به الجمعية وذلك راجع أحيانا للمورد المادي و المعنوي.

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الجانب النظري:

3-1- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الأول:

من خلال التساؤل الفرعي الأول: " ما الأساليب التي تعتمد عليها جمعية الارشاد والاصلاح في الحد من السلوك الاجرامي"، والذي يتضمن مؤشران اثنان تم استخلاصهما من عبارات المحور الثاني من دليل مقابلة البحث والتي سيتم مناقشتها في ضوء الجانب النظري.

المؤشر الأول المتعلق بوسائل الاعلام السمعية والبصرية:

الذي تم التطرق اليه في الجانب النظري من خلال تقديمه في الأدوات التي تستخدمها الجمعية في أداء نشاطاتها، حيث تعمل جمعية " الارشاد والاصلاح" على وصل العلاقة بين أفراد مدينة تبسة وقضايا محيطهم تعريف المجتمع بالمخاطر التي تواجههم من سلوكيات انحرافية تؤدي بهم إلى الجريمة ، من خلال موقعهم على الأنترنيت للتعريف بقضايا ومشكلات المجتمع، كما لها صفحة على الفيس بوك للتواصل مع أفراد المجتمع وتوعيتهم وتحسيسهم بقضايا مجتمعهم، إضافة إلى المجلة التابعة للجمعية والتي تعمل على التعريف بمختلف الظواهر المنتشرة في المجتمع، ومحاولة إيجاد حلول لها في أعداد يتم نشرها شهريا.

ومن بين المواضيع التي يتم التطرق لها:

اختطاف الأطفال، العنف ضد المرأة، العنف اللفظي، التحرش الجنسي، الجريمة الالكترونية وانعكاساتها على نفسية الفرد، إضافة إلى مخاطر تعاطي الحبوب المهلوسة وكيفية تجنبها في ظل الانتشار الواسع لها في المجتمع التبسي.

المؤشر الثاني المتعلق بالخدمات الاجتماعية:

والذي تطرقنا إليه في الجانب النظري كما تعرضنا إليه في الجانب الميداني فيما يخص الخدمات التي تقدمها الجمعية، حيث تعمل جمعية الارشاد والاصلاح على وصل العلاقة بين أفراد مدينة تبسة وقضايا محيطهم، من خلال تعريفهم بأهم هذه القضايا والمشكلات ولفت انتباههم لها من أجل إيجاد حلول مناسبة بأنجع الطرق، وذلك من خلال اللقاءات الشخصية مع المواطنين والسماح لهم بإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول ما يشغلهم ويحيط بهم من مشاكل تخصهم وتخص مجتمعهم، إضافة إلى عقد لقاءات مع مختصين من مختلف المجالات، والاعتماد على النشاطات التي تخص مختلف الأصعدة، وعقد ندوات تدعوا إلى التحسيس والتعريف بمختلف الظواهر المنتشرة في المجتمع، ومن ثم إيجاد حلول مناسبة لها.

حيث أن هدف الجمعية الأساسي هو تشخيص الظواهر النائمة التي لم يتفطن لها الفرد من قبل، وذلك بالخروج إلى أرض الميدان ومعاينتها فعليا والعمل على الخروج بحلول سهلة وعملية، إلى جانب بعض المشاريع التي تعنى بالجيل الجيد، وكذلك التبرع للطبقات الهشة والمحرومة وتقديم المساعدات والدعم النفسي لهم، وذلك من أجل ابعادهم عن كل السلوكيات الإجرامية المنتشرة في المجتمع.

فبالنسبة للأعضاء المنخرطين فإن معظمهم يحملون شهادات عليا أو متقاعدون من أعمالهم، في حين أن الجمعية تقبل أيضا أشخاص قد تعرضوا لعقوبات مثلا، لكن شرط أن يكون قد ابتعد عن أي سلوكيات

إجرامية وذلك من أجل اعتباره كعينة تعرض نشاطات الجمعية لتوعية الأفراد بخطورة ارتكاب بعض السلوكيات التي تؤدي إلى الجريمة.

3-2- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الثاني:

من خلال التساؤل الفرعي الثاني" ما المعيقات التي تعترض نشاطات جمعية الارشاد والاصلاح في الحد من السلوك الإجرامي" والذي تضمن مؤشرا اثنان تم استخلاصهما من عبارات المحور الثالث من دليل مقابلة البحث والذي سيتم مناقشتها في ضوء الجانب النظري.

المؤشر الأول المتعلق بالمورد المادي:

وهذا ماتم التطرق إليه في الجانب الميداني، إذ يعتبر نقص المورد المادي من أكبر العوائق التي تعترض نشاطات الجمعية في عملية الحد من السلوك الاجرامي، باعتبار أن الجمعية تعتمد على التبرعات التي يقدمها المتطوعون، إضافة إلى ان ثقافة التطوع في المجتمع التبسي لا تملك المكانة اللازمة بين الأفراد. هذا ما يؤدي في بعض الأحيان إلى تعطيل العديد من المشاريع التي تعتبر مهمة جدا ومفيدة لأفراد المجتمع، فمن خلال تحليل نتائج المقابلات التي تم إجراءها وجدنا انه لطبيعة المنطقة دخل كبير في التأثير على المورد المادي لنشاطات الجمعية، فالفقر والبطالة يعتبران من أسباب تدني خدمات الجمعية وهذا ما يؤدي إلى ركود نشاطاتها بسبب عدم توفر المتطوعين الذين يعانون من الفقر والبطالة في بلديات معينة من مدينة تبسة.

المؤشر الثاني المتعلق بالمورد البشري:

تعتمد جمعية "الإرشاد والإصلاح" في تقديم خدماتها لأفراد المجتمع على أهم عنصر هو المورد البشري أي الأعضاء المتطوعون الذين يساهمون في تفعيل خدماتها.

ونظرا لقلة الوعي وعدم توفر ثقافة التطوع بين أواسط الأفراد، يصبح بهذا المورد البشري يمثل عائقا لخدماتها، فعدم حضور الأفراد المتطوعون يشكل حاجزا امام نشاطاتها بحكم أنها نشاطات ميدانية وتحتاج إلى التفاعل بين مختلف الفئات وخاصة فئات الشبابّ، فمثلا عند القيام بحملة تحسيسية حول تعاطي الحبوب المهلوسة من الضروري تطوع الأفراد لتوزيع القصاصات واللوائح، إضافة إلى المنشورات، وعدم توفر المتطوعين يعيق هذه الحملة، إضافة إلى أن تطوع الأفراد لنشاطات الجمعية مرتبط بمصالح شخصية فقط. فعند انتهاء الافراد من قضاء مصالحهم ينتهي انخراطهم بها. وهذا ما تم التوصل له من خلال هذه الدراسة .

النتائج العامة:

من خلال ما تم عرضه سابقا في مناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء كل من التساؤلات الفرعية والدراسات السابقة والجانب النظري، توصل الباحثون إلى النتائج التالية:

- جمعية الارشاد والاصلاح من اقدم الجمعيات وهي تمتاز بالطابع الوطني
- تساهم جمعية الارشاد والاصلاح في توفير الاحتياجات لأفراد المجتمع من اجل حمايتهم من ارتكاب جرائم منها السرقة والاغتصاب واحيانا القتل في سبيل الحصول على المواد الضرورية والاساسية للحياة الكريمة.
- تتعامل الجمعية مع كافة فئات المجتمع من خلال تنظيم الرحلات والملتقيات والحملات والدورات التدريبية والمخيمات من اجل احتوائهم وتوعيتهم وتثقيفهم وملء فراغ الفرد وإبعاده عن المحيط العفن او الاحياء التى تحوي المسبوقين قضائيا والمجرمين وتجنيبهم التقليد بنماذج اجرامية عن طريق توعيتهم وتحصينهم من خلال البرامج المسطرة للفئات الضعيفة والهشة .
- محاولة تنفيذ مشاريعها والقيام بمشاريع أخرى تمس فئة الشباب خاصة وتوعيتهم بمدى خطورة السلوكات الاجرامية.
- محاولة تفعيل دورها من خلال إدراك النقائص التي يعاني منها أفراد المجتمع وتغطيتها من أجل ابعادهم عن منحى الجريمة .
- إن هذه الجمعية تفتقد إلى المورد المادي والبشري اللازمين للقيام بنشاطاتها في الحد من السلوك الإجرامي لانه وكما ذكرنا من قبل انه أي نشاط او عمل يتطلب.
- اعتمادها على العديد من الأساليب التي تسعى من خلالها الى الحد من السلوك الاجرامي بين الأفراد .

تعمل الجمعية بنظام الموسسات وتسعي الجمعية بانشاء مؤسسة تهتم بمحاربة الجريمة بكل انواعها في المستقبل القريب.

خاتمـــــــــة

\

خاتمة:

يعتبر موضوع المجتمع المدني من المواضيع الأكثر انتشارا في الوقت الحالي، نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسي بها في مختلف الدول، وذلك من خلال ما تتيحه من فرص للأفراد للاطلاع على الظواهر الأكثر انتشارا في المجتمع، فالجريمة سلوك انحرافي له دوافع مختلفة تتوافر لها أنساق فكرية مغلقة لا تقبل الحوار مع الآخرين، وهي ليست قضية أمنية، فحسب بل نتاج عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية متفاعلة ومتشابكة، تتساند في ضعفها، ومكافحتها مسؤولية مشتركة بين هيئات الدولة جميعها والمجتمع المدني، وهو ما يساهم في محاولة الحد من السلوك الاجرامي، وتغيير العديد من المفاهيم التقليدية المترسخة في الخيال الشعبي.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نفك بعض الغموض الواقع على منظمات المجتمع المدني، ودورها في الحد من السلوك الاجرامي، إذ تقوم هذه الجمعية" الارشاد والاصلاح"، بعمل إيجابي وتطوري من خلال نظرتها إلى المجتمع والأفراد المنتمون إليها.

قائمة المصادر و المراجـــع

قائمة المصادر والمراجع:

- **المصادر**

- **القرآن الكريم ، رواية ورش .**

- **المراجع**

اولا : الكتب باللغة العربية

1) احسن بوسقيعة: الوجيز في القانون الجزائي ، دار هومة ، 2000.
2) أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2000.
3) اكرم عبدالرزاق المشهداني: واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي،الرياض،2005،.
4) أماني قنديل : المجتمع المدني في مصر في مطلع الألفية الجديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،القاهرة،2000.
5) برهان غليون: نشأة مفهوم المجتمع المدني و تطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية الدولية ،
6) محاضرة ألقيت في ندوة المجتمع المدني و الديمقراطية ، 2001 ، منشورة ، قطر .
7) بشير سعد زغلول: دروس في علم الاجرام، جامعة القاهرة،2007.
8) بلغيث سلطان : اضاءات منهجية في العلوم الانسانية دار ابن طفيل للنشر والتوزيع ، الجزائر،2011 .
9) بو بلال عبد الله الحامد : ثلاثية المجتمع المدني، دار العربية للعلوم ، د- ط ، بيروت،2004.
10) توفيق المدني : المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد العرب، دمشق، 1997.
11) جمال محمد ابو شنب: قواعد البحث العلمي والاجتماعي (المناهج والطرق والادوات) مصر دار المعرفة الجامعية 2008 .
12) جودت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي، مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007.

13) حليم بركات: المجتمع المدني في القرن العشرين ، بحث في تغيير الأحوال و العلاقات ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001.

14) خالد حامد : منهجية البحث في العلوم الاجتماعية و الانسانية ، دار جبور للنشر و التوزيع، ط2، الجزائر، 2012.

15) ذوقان عبيدات و آخرون: البحث العلمي(مفهومه–أدواته –أساليبه)، دار الفكر ، الأردن ، 1418هـ

16) سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1983.

17) سعد الدين ابراهيم : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، د–ط، القاهرة ، 2000.

18) سعد الدين ابراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992.

19) شارلين هس ببير: ترجمة هناء جوهري، البحوث الكفية في العلوم الاجتماعية ، مركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2001.

20) الشماس عيسى : المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ط 18 ،دمشق.

21) صلاح بن محمد رفيع العمري: العود الى الانحراف، دراسة ميدانية على بعض المودعين في ضوء العوامل الاجتماعية،الرياض،2002.

22) صلاح حسن احمد العزي: دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الاجرامي ،دار غيداء

23) للنشر والتوزيع،عمان،2010.

24) عبد القادر عرابي: المناهج الكفية في العلوم الاجتماعية ، دار الفكر آفاق معرفة ، متجددة ،دمشق ، 2007.

25) عبد الله احمد المصراتي: في اجتماعيات الجريمة والانحراف، قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة والانحراف الاجتماعي ،ليبيا.

26) عبد النور ناجي : المدخل إلى علم السياسة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، د. ط، عنابة ،2007.

27) عدلي محمود السمري: علم الاجتماع الجنائي: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،2008.

28) عزمي بشارة: المجتمع المدني دراسة نقدية (مع اشارة للمجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2008.

29) عصمت عدلي: الجريمة وقضايا السلوك الانحرافي بين الفهم والتحليل، دار الجامعة الجديدة للنشر ،الاسكندرية،2009.

30) محمد الامين البشري: انماط الجرائم في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض،1992.

31) فاروق عبد الرحمن مراد: النظريات الحديثة في تفسير السلوك الاجرامي، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب،الرياض،1987.

32) فهمي هويدي: الإسلام و الديمقراطية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.1993.

33) قابري محمد اسماعيل : مناهج البحث في علم الاجتماع مواقف واتجاهات معامرة منشأة المعارف الاسكندرية ، 1994 .

34) مارتينا فيشز : المجتمع المدني ومعالجة النزاعات، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، النسخة الأولى ، ألمانيا أكتوبر ، 2006.

35) محمد ابو زهرة: الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي، دار الفكر العربي،القاهرة،1998.

36) محمد الامين البشري: التحقيق في الجرائم المستحدثة، جامعة نايف العربية،الرياض،2004.

37) محمد الرزاقي: علم الاجرام والسياسة الجنائية ، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، لبنان ، 2004 .

38) محمد الضاوي ومحمد مبارك: البحث العلمي و أسسه و طريقة كتابة الأكاديمية للنشر ، مصر 1992 .

39) محمد شحاته ربيع واخرون: علم النفس الجنائي،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،الرياض، السعودية،1994.

40) محمد شلال حبيب: اصول علم الاجرام، مطبعة جامعة بغداد،العراق،1985. محمد شفيق: الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية. دون سنة نشر.

41) منصور رحماني: علم الاجرام والسياسة الجنائية ،دار العلوم، جامعة سكيكدة،2006.

42) موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، بوزيد صحراوي و آخرون،دار القصبة للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2004.

43) ناصر ابراهيم عبد الله: المواطنة ، مكتبة الرائد ، عمان، الأردن،2004.

44) هشام عبد الحميد فرج :الجريمة الجنسية، ادارة الطب الشرعي، محافظة القليوبية،2005.

ثانيا: القواميس والموسوعات :

45) ابن منظور: لسان العرب ، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1997

46) أماني قنديل : محررا ،الموسوعة العربية للمجتمع المدني ،مكتبة الأسرة ،القاهرة ،2008.

47) المنجد الأبجدي : دار المشرق للنشر و التوزيع، ط5 ، بيروت ، 1983.

48) دينكن ميتشيل: معجم علم الاجتماع ، ترجمة : إحسان محمد الحسن ، دار الطليعة، ط2، بيروت ، 1986.

49) عبد المجيد سالمي و آخرون : معجم مصطلحات علم النفس ، دار الكتاب المصري ، ط4، القاهرة ،1998 .

50) محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2006 .

ثالثا: الرسائل والمذكرات :

51) احمد حنتول بن موسي: انماط السلوك الاجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية لدي عينة من المودعين في سجون المنطقة الغربية ، رسالة ماجستير ،اشراف حسين بن حسن عبد الفتاح الغامدي ، جامعة ام القري ، كلية التربية ،قسم علم النفس. 2013.

52) بسمة بن مشري : المجتمع المدني كأداة لمكافحة الفقر في الجزائر ،رسالة ماستر، منشورة ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،2014-2015.

53) تامر الشيخ علي : دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، رسالة ماجستير ، منشورة، 2008.

54) جمال بصيري : واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها و مسار التحول الديمقراطي (دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية) ، رسالة ماجستير، منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 -2007.

55) حسناوي حيزية : انماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع تحليل مضمون جريدة النهار ، اشراف دواد معمر ، مذكرة ماجستير ، تخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة ، جامعة عنابة ، 2012 .

56) حواس صباح: المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، 2014-2015.

57) خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني: الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني و أثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات ، اشراف : محمد القطاطشة، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم، 2014/2013.

58) خير الدين عبادي: المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا (1990-2010)، مذكرة ماجستير، غير منثورة ، جامعة الجزائر(3)،2014.

59) خيرة عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد ، رسالة ماجستير، منشورة ، جامعة الجزائر، 2006، 2007.

60) رزيق سعيدة : منظمات المجتمع المدني و المسؤولية الاجتماعية ، اشراف : بورزق نوار ، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017/2016.

61) سفيان سيخي وفاهم عزري: جريمة الرشوة في القطاع الخاص وفقا للقانون رقم 06_01، رسالة ماستر، اشراف بن فردية محمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص القانون الخاص والعلوم الجنائية،2014.

62) سلاف سالمي: دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية ، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2009،-2010.

63) سيد علي فاضلي : نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة،2009-2008.

64) الشهواني معلوي بن عبد الله: في مجال العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية بمدينة الرياض ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،2006، ص 42 .

65) عبد الباقي غفور: مظاهر الاجرام في المجتمع الجزائري في فترة الممتدة من 2005 حتي 2008 دراسة أنثروبولوجية من خلال اسبوعية الخبر حوادث، اطروحة دكتوراه، شعبة الثقافة الشعبية ،اشراف لرمضان محمد،منشورة،تلمسان،2015.

66) عبد الله بوصنوبرة: الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ، أطروحة دكتوراه ، منشورة ، جامعة الجزائر ، 2011-2010.

67) عبد الله حامد ابراهيم وعوض محمد مضوي : دوافع السلوك الاجرامي ، لدى عينة من قاطني السكن العشوائي بمنطقة مايو ، اشراف اسماء سراج الدين فتح الرحمن ، جامعة الخرطوم ، كلية الآداب ، قسم علم النفس ، 2013.

68) عماري سالم: العوامل الاجرامية في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، اشراف زيدومة درياس، جامعة الجزائر1،2014.

69) فيروز حنيش : اشكالية المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر (1989-2005) ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، (2007-2008).

70) محمد حفاف : دولر المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الانسانية، رسالة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة باتنة ،2016-2017.

71) مخازنية صابرينة : التنشئة الاسرية والسلوك الاجرامي في المجتمع التبسي ، مذكرة ماستر ، اشراف شتوح فاطمة ، غير منشورة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة الجزائر ، 2017.

72) مليكة بوجيت، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر دراسة في : الخلفيات ، التفاعلات، الأبعاد ، منشورة ، جامعة الجزائر ، 1997.

73) مؤمنة فيصل مبارك محي الدين: ازمة الهوية وعلاقتها بالسلوك الاجرامي لدي الجانحين بإصلاحية الجريف ، الخرطوم ، مذكرة ماجستير ، تخصص علم النفس الجنائي ، جامعة الرباط الوطني ، السعودية ، 2017.

74) نجيب بوالماين: الجريمة والمسالة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية، اطروحة دكتوراه دولة، شعبة علم اجتماع التنمية، اشراف بلقاسم سلاطينه، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

75) وادي عماد الدين: السلوك الاجرامي عند المرأة، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، اشراف زرارة صالحي الواسعة ، منشورة، تخصص علم الاجرام وعلم العقاب، باتنة،2011.

رابعا : المجلات والدوريات

76) أنور الدين أمام ، صباح سليماني : تصور مفهوم التكنولوجيا و استخداماته في العملية التعليمية ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر– 2013 .

77) ايمان محمد حسن: المنظمات غير الحكومية و التحول الديمقراطي عن التحليل السياسي المهام، مجلة النهضة ، العدد 04، القاهرة ، 2005.

78) حسين توفيق إبراهيم: بناء المجتمع المدني (المؤشرات الكمية و الكيفية) ، ورقة قدمت إلى المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992.

79) صالح ياسر : الديمقراطية و المجتمع المدني ، (سلسلة قضايا فكرية ، منشورات طريق الشعب ، بغداد، 2005.

80) عبد الباقي الهرماسي : مؤسسات المجتمع المدني و الدولة في الممارسة السياسية ، أوراق قدمت إلى ندوة البحوث و المناقشات التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1992.

81) عبد الله أوهيف : (الحرية والمجتمع المدني و العولمة)، مجلة الفكر السياسي ، شهرية العدد 16،2002.

82) علي محمد ديهوم :المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية ،ورقة قدمت الى المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، فلسطين ، 2017.

83) عمر جمعة عمران العبيدي ، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية ، مجلة النبأ ، العدد 72، مركز المستقبل للثقافة والاعلام ، بغداد ،2004 .

84) فهمية خليل أحمد العيد: الأدوار الكاملة بمختلف هيئات المجتمع المدني ، ورقة قدمت في ندوة التوافق النسوي الثالث حول : هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية ، حركة التوافق الوطني الإسلامية ، 10-11 افريل ،2006.

85) فهيمة شرف الدين :(الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني)، سنوية مجللة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية العدد 278 ، افريل 2002.

86) ليلى عبد الوهاب : منظمات المجتمع المدني، محاضرات كلية الآداب، جامعة بنها، مصر .

87) ماجدة شاكر مهيدي ، (الدولة والمجتمع المدني)، شهرية ، مجلة كلية الآداب ، العدد 92.

88) المادة 19 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1963 مؤرخ في 10 سبتمبر 1963 . الجريدة الرسمية عدد 64.

89) محمد صالح القادري : الدولة و المجتمع المدني بين عالمية المقاربة و خصوصية التجربة التونسية ،جريدة الحرية ، تونس، 2009.

90) محمد عابد الجابري: اشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، 1933 .

91) محمد كرو: المثقفون والمجتمع المدني في تونس، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1992.

92) مصطفي سويف: المخدرات والمجتمع، سلسلة عالم المعرفة،الكويت،1996.

93) ناهد عز الدين : موسوعة الشباب السياسية ، سلسلة خاصة يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 2000.

94) نغم محمد صالح : مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 38.

95) يوسف حميطوش : (اشكالية المجتمع المدني في الجزائر) ،مجلة الفكر ،شهرية العدد 12 ،مارس 2015.

خامسا : القوانين والتشريعات

96) أنظر المواد 293 _294 من قانون العقوبات الجزائري.

97) قانون العقوبات الجزائري: الباب الاول، العقوبات المطبقة على الاشخاص الطبيعية، المادة 5،نسخة 2012

98) انظر قانون العقوبات: المادة الاولى ،نسخة 2015.

99) مرسوم رئاسي رقم 18/89 : مؤرخ في 28 فيفري 1989 ، يتضمن اصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الموافق عليه في استفتاء 1989/02/23 م الجريدة الرسمية عدد 09 مؤرخة في مارس 1989.

100) المادة 73 من دستور 1976.

سادسا : المواقع الالكترونية

101) http://pogar.org/Localuser/pogarp/civil/assements./algeria.o.pdf

انظر : النظريات الاجتماعية: http\\qu ,edu,iq,el, course, vieu، يوم الثلاثاء 29 جانفي 2019 على الساعة 17,14 مساءا.

102) جمعية الإرشاد والإصلاح : WWW.IRSHAD.ISLAH.ORG ، تم تصفح هذا الموقع يوم الأربعاء 2019/04/24 على الساعة 20.15 .

103) عبد الله احمد عبد الله المصراتي: الظاهرة الاجرامية الماهية والتفسير بمنظور اجتماعي معاصر، انظر www,mimshawi,com

104) عبد الناصر جابي : قييم وطني لمشاركة المواطنين و المجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر ، مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية. تاريخ الاطلاع 2018/12/15

105) معجم المعاني العربي – عربي www.almaany.com تم تصفح الموقع يوم : 2018/12/22 على الساعة 19.52 .

سابعا : الكتب باللغة الأجنبية

106) Catherine fexgoson : Enhancing the Role of NGO and civil Society In poverty Alleviation Challenges and Opportunities. APAPER PREPARED FOR THE High Level Expert Group Meeting on poverty eradication Geneva Switzerland 20-22 June 2011.

107) Denid Reig :dictionnaire arab.Français , Français .arab.Larousse Paris,1983,p1065

الملاحـــــــق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي تبسة
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسم علم الإجتماع

تخصص: علم إجتماع الإنحراف و الجريمة

دور منظمات المجتمع المدني في الحد من السلوك الإجرامي
دراسة ميدانية بجمعية الإرشاد و الإصلاح الجزائرية - مدينة تبسة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر "ل. م .د"

إعداد الطلبة :

مباركة قمرة

فتح الله محمد لمين

إشراف الأستاذ:

خير الدين بوزيان

دليل المقابلة

أضع بين أيديكم دليل المقابلة من أجل إستكمال رسالة الماستر في علم الإجتماع والغرض من هذه المقابلة هو علمي بحت ونسعى إلى جمع المعلومات منكم حول الجمعية وتسليط الضوء على دورها في تحقيق الأمن والإستقرار في المجتمع لذا نرجو من سيادتكم تقديم المساعدة في إتمام هذه الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة وللأمانة العلمية نتعهد أن إجاباتكم ستعامل بشكل سري ولغايات البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا كل عبارات الشكر والإحترام.....شكرا لتعاونكم

السنة الجامعية : 2019/2018

دليل المقابلة :

التاريخ :

الساعة :

اليوم :

المكان:

المحور الأول : البيانات الاولية :

1. العمر:
2. المستوى التعليمي :
3. المهنة :

المحور الثاني : الأساليب التي تعتمد عليها جمعية الإرشاد والإصلاح في الحد من السلوك الإجرامي ؟

4- ما طبيعة الخدمات التي تقدمها الجمعية لأفراد المجتمع ؟

.....

.....

5- هل هناك مجال محدد تعتمد عليه الجمعية يساعد في الحد من السلوك الإجرامي ؟

.....

.....

6 ما هي الأساليب التي تستخدمها الجمعية لإستقطاب إهتمام وتفاعل الأفراد بالنشاطات التي تقدمها ؟

.....

.....

7 - ماهي البرامج التوعوية الخاصة التي تعتمد عليها الجمعية للتقليل من السلوكيات الإجرامية ؟

.....

.....

8 - ما هي البرامج التي تهدف من خلالها الجمعية إلى تحقيق أعلى مستوى من النضج والتوافق الإجتماعي لأفراد المجتمع ؟

.....

.....

9- إلى أي حد تعتمد الجمعية على البرامج الوقائية في مكافحة السلوك الإجرامي ؟

.....

.....

10- حسب رأيك ماهي النشاطات التي تقوم بها جمعية الإرشاد والإصلاح والتي تجسد أكثر فكرة الحد من السلوك الإجرامي ؟

.....

.....

المحور الثالث : المعيقات التي تعترض جمعية الإرشاد والإصلاح في أداء نشاطاتها للحد من السلوك الإجرامي ؟

11 - هل هناك تفاعل بين أفراد المجتمع ومختلف الأنشطة التي تقدمها الجمعية للحد من السلوك الإجرامي ؟

.....

.....

12- كيف يمكن لنقص خبرة وتكوين أعضاء الجمعية أن يؤثر على نشاطها في الحد من السلوك الإجرامي ؟

.....

.....

13- هل سيطرة العمل الموسمي يعيق تفعيل نشاطات الجمعية ؟

.....

.....

14- ما الذي يجعل من العامل الجغرافي عائقا أمام الخدمات التي تقدمها جمعية الإرشاد والإصلاح لأفراد المجتمع في الحد من السلوك الإجرامي ؟

.....

.....

15 - كيف يمكن لضعف المورد المادي للجمعية أن يقلل من نشاطاتها في الحد من السلوك الإجرامي؟

.....

.....

16 - فيما تتمثل الصعوبات التي تواجهها الجمعية في الحصول على التراخيص لتنظيم نشاطاتها وذلك من أجل الحد من السلوك الإجرامي ؟

.....

.....

17- هل يتم إشراك جمعية الإرشاد والإصلاح في نشاطات المصالح الأمنية لمكافحة السلوك الإجرامي ؟

.....

.....

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الموسومة بعنوان **منظمات المجتمع المدني ودورها في الحد من السلوك الإجرامي** إلى: -

معرفة الوسائل التي تنتهجها جمعية " الارشاد والاصلاح" في محاربة الجريمة والسلوك الاجرامي.

- الوقوف على المعيقات التي تعرقل نشاط جمعية الارشاد والاصلاح في مجال مكافحة الجريمة بشتى أنواعها.

ولمعرفة ذلك تم تناول الموضوع بدء من صياغة الاشكالية وفق أطر علمية له، وتمحورت أساس في التساؤل الرئيسي الذي مؤداه: ما الدور الذي تقوم به جمعية " الارشاد والاصلاح" للحد من السلوك الاجرامي؟

وللإجابة على ذلك، تم وضع سؤالين فرعيين جاءا على النحو التالي:

- ما الأساليب التي تعتمد عليها جمعية الارشاد والاصلاح في الحد من السلوك الاجرامي وفق نشاطات الجمعية؟

- ما المعيقات التي تعترض نشاطاته جمعية الارشاد والاصلاح في الحد من السلوك الاجرامي وفق نشاطات الجمعية؟

وللإجابة عليها ميدانيا تم الاعتماد على المنهج الوصفي، الذي ساعد على وصف مجتمع وعينة الدراسة المتمثلة في المسح الشامل، وكان عددها 13 عضوا، بجمعية الارشاد والاصلاح بمدينة تبسة، مكان إجراء البث الميداني، الذي امتدت فترته من 18 فيفري 2019 إلى غاية 03 ماي 2019 من السنة الجامعية 2019/2018، كما ساعد في تحليل وتفسير البيانات الميدانية التي تم تجميعها بتطبيق الأداة الأساسية للبحث، وهي دليل المقابلة، والذي احتوى 17 سؤالا موزعا، إضافة إلى البيانات الشخصية المتعلقة بالمبحوث، وقسمت إلى محورين اثنين، أولهما متعلق بالأساليب التي تعتمد عليها جمعية الارشاد والاصلاح في الحد من السلوك الاجرامي وشملت 07 أسئلة، وثانيهما متعلق بالمعيقات التي تعترض نشاطات جمعية الارشاد والاصلاح في الحد من السلوك الاجرامي، وشملت أيضا 07 أسئلة.

وقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى الاجابة عن السؤالين الفرعيين على النحو التالي:

- هناك أساليب تعتمد عليها جمعية الارشاد والاصلاح في الحد من السلوك الاجرامي.
- هناك معيقات تعتمد عليها جمعية الارشاد والاصلاح في الحد من السلوك الاجرامي.

كنتيجة عامة للبحث: فإن جمعية الارشاد، تساهم في تقديم الخدمات لأفراد المجتمع وذلك باستخدام العديد من الأساليب التي تعمل على توعية الفرد بمدى خطورة ارتكاب السلوكيات الانحرافية التي تؤدي إلى الجريمة،إضافة إلى وجود العديد من العوائق التي تعترض الجمعية في أداء مهامها، وهذا ما يؤدي إلى نقص خدماتها في الحد من السلوك الاجرامي.

للإشارة تضمنت هذه الدراسة شقين، أولها نظري وثانيهما ميداني، حيث ضما فيما بينهما خمسة فصول كانت على النحو التالي:

في الفصل الأول تم تناول المشكلة ومنطلقاتها، من خلال صياغة إشكالية الدراسة وابراز أهميتها وأهدافها وتحديد أهم مفاهيم الدراسة وعرض بعض الدراسات السابقة.

اما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه إلى منظمات المجتمع المدني والسلوك الاجرامي، ولك منهما عناوين فرعية.

وفي الفصل الثالث، تم التطرق إلى الاجراءات المنهجية وقد تضمنت ومنهج ومجالات الدراسة، وكذلك أدوات جمع البيانات التي تم استخدامها في الدراسة والأساليب الاحصائية المستخدمة.

أما الفصل الر ابع فقد تناول عرض وتحليل بيانات الدراسة بعد تفريغها.

في حين تم التطرق في الفصل الخامس إلى نتائج الدراسة، بالإجابة على التساؤلات الفرعية وكذلك مناقشتها ووفقا للدراسات السابقة والاطار النظري، وكذلك النتائج العامة للدراسة.

الكلمات المفتاحية:

أهم المصطلحات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة هي:

– الدور، المجتمع المدني، منظمات المجتمع المدني، الجمعية، السلوك، المجرم.الجريمة

Abstract

This study, which is entitled Civil Society Organizations and its Role in Reducing Criminal Behaviour, aims at:

- Knowing the means of "the guidance and reform association" in fighting crime and criminal behaviour.
- Identifying the obstacles that impede the activity of "the guidance and reform association" in the field of fighting all sorts of crimes.

In order to shed light on these obstacles that encounter this association and to deal with this issue we started by formulating the statement of the problem in a scientific way. The main question in this research study is**: what is the role of "the guidance and reform association" in stopping criminal behaviour?**

To answer this question we have formulated two minor questions as follows:

What are the methods of "the guidance and reform association" in stopping criminal behaviour?

What are the obstacles that encounter "the guidance and reform association" in stopping criminal behaviour?

To answer these questions, we opt for the descriptive approach which helped us to describe the sample of the research. The sample is 130 members of the "**the guidance and reform association**" in the city of Tebessa where we conducted our field study. The time allocated for doing the field research started from the 18th of February until the 3rd of May 2019 2019 of the school year 2018/2019.

The research tool which used to do this research is the interview which helped in both analysing and gathering a huge amount of data. It is comprised of 17 questions in addition to the information obtained from the questions about personal part necessary that is essential for this research.

This study is divided into two chapters:

The first one is related to the methods used by "**the guidance and reform association**" in stopping criminal behaviour and the second one is devoted to the obstacles that impede the activity of "the guidance and reform association" in the field of fighting criminal behaviour. This chapter also includes 7 questions.

This study has answered the two minor questions of this research as follows:

- There methods used by " the guidance and reform association" in stopping criminal behaviour

As a general conclusion for our research: "the guidance and reform association" contributes in complementing some of the needs of the members of the society using many methods. These methods aim at raising the awareness of individuals about the deviant behaviours which lead eventually to committing crime. However, there are many obstacles that face the association's activity. As a result, there is a lack of its services in fighting criminal behaviour as it should be.

This study comprises two parts. One of them is theoretical and the other is practical. It is also made of five chapters:

The first chapter is devoted to the statement of the problem of this study, its aims and its importance, the concepts of the study and the previous research related to this topic.

The second chapter is about the associations of the civil society and the criminal behaviour.it has two sections with minor titles.

The third chapter is devoted with the methodology used to conduct this research, its limitations, tools of the research and the statistical methods used in the research.

The fourth chapter is devoted to present and analyse the gathered data.

The fifth chapter is devoted to the results of the research and the answers of the research questions within the limitations of the study and the theoretical part of the research.

Key words: The role, civil society, civil society's association, behaviour, criminal. Crimonologe .

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة الموسومة بعنوان منظمات المجتمع المدني ودورها في الحد من السلوك الإجرامي إلى:

- معرفة الوسائل التي تنتهجها جمعية " الارشاد والاصلاح" في محاربة الجريمة والسلوك الاجرامي.

- الوقوف على المعيقات التي تعرقل نشاط جمعية الارشاد والاصلاح في مجال مكافحة الجريمة بشتى أنواعها . وتمحورت أساس في التساؤل الرئيسي الذي مؤداه:

ما الدور الذي تقوم به جمعية " الارشاد والاصلاح" للحد من السلوك الاجرامي؟

وللإجابة عليها ميدانيا تم الاعتماد على المنهج الوصفي، الذي ساعد على وصف مجتمع وعينة الدراسة المتمثلة في المسح الشامل، وكان عددها 13 عضوا، بجمعية الارشاد والاصلاح بمدينة تبسة،

كنتيجة عامة للبحث: فإن جمعية الارشاد، تساهم في تكملة بعض الاحتياجات لأفراد المجتمع وذلك باستخدام العديد من الأساليب التي تعمل على توعية الفرد بمدى خطورة ارتكاب السلوكيات الإنحرافية التي تؤدي إلى الجريمة.

الكلمات المفتاحية:

أهم المصطلحات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة هي:

- الدور، المجتمع المدني، منظمات المجتمع المدني، الجمعية، السلوك، المجرم. الجريمة

Abstract

This study, which is entitled Civil Society Organizations and its Role in Reducing Criminal Behaviour, aims at:

In order to shed light on these obstacles that encounter this association and to deal with this issue we started by formulating the statement of the problem in a scientific way. The main question in this research study is: ***what is the role of "the guidance and reform association" in stopping criminal behaviour?***

As a general conclusion for our research: "the guidance and reform association" contributes in complementing some of the needs of the members of the society using many methods. These methods aim at raising the awareness of individuals about the deviant behaviours which lead eventually to committing crime. However, there are many obstacles that face the association's activity. As a result, there is a lack of its services in fighting criminal behaviour as it should be.

Key words: The role, civil society, civil society's association, behaviour, criminal. Criminologe.